



مراقبة تنفيذ سياسات واجراءات ضريبة العقار في اقليم كوردستان



معهد **په ی**
للتربية والتنمية

٢٠٢٣



مراقبة تنفيذ سياسات واجراءات ضريبة العقار في اقليم كوردستان

معهد بهى للتربية والتنمية

(PAY)

٢٠٢٣

كادر المشروع

مدير المشروع:

د. سهروه عبدالرحمن عمر

الباحث في المشروع:

محمد كريم محمد

مستشار المشروع:

فيصل على خورشيد

مدرب:

د.بختيار عبدالله كريم

مدخل البيانات:

حسين محمد عزيز

محاسب المشروع:

روانگه فائق على

المتطوعين:

قيان محمد قرني، شوخان محمود عبدالمجيد، تروسكه سهروه عبدالله، اريز دارا جلال، ميران حسين
هسهن، بيلال فارس، ديرين جميل خضر، ديار حسين.

المصمم:

محمد كريم احمد

باقيين سهروه

*- معهد بهى للتربية والتنمية (PAY):

- تم تسجيلها بتاريخ (٢٦/١١/٢٠١٣) في دائرة المنظمات الغير الحكومية في اقليم كردستان بموجب الامر الاداري رقم (١٤٠٦)

- تم تسجيلها بتاريخ (٢٠/٢/٢٠٢٢) في دائرة المنظمات الغير الحكومية الاتحادية بموجب الامر الاداري رقم (٥١٨٦)

*- مشروع الرقابة على السياسات والاجراءات ضريبة العقار في اقليم كردستان بالتعاون مع المعهد الوطني الديمقراطي (NDI)
الامريكي.

العنوان :

السليمانيه - شارع سالم - عماره شامير // اربيل - حى روناكى- عماره روناكى

الهاتف : 0096453320502 - 07701564576

البريد الالكتروني : payinstitute@gmail.com / sarwary74@yahoo.com

صفحه الفيسبوك : facebook.com/pay-institute

الموقع الالكتروني : www.payinstitute.org

المحتويات

٧	ملخص تنفيذي للتقرير.....
١٠	المقدمة.....
١٣	التحضير للبحث و منهجيته.....
١٩	التحديات التي واجهت التقرير.....
٢٠	جهات ذات المصلحة في اعداد التقرير.....
٢١	المبحث الاول: مراقبة سياسة البنى الفوقية سواء لدوائر ضريبة العقار ام دافعي ضريبة العقار في اقليم كردستان.....
٢٢	سمات موظفي دوائر ضريبة العقار في الاقليم.....
٢٣	سمات دافعي ضريبة العقار في الاقليم.....
٢٤	المبحث الثاني: مراقبة سياسة ادارة ايرادات ضريبة العقار في اقليم كردستان.....
٢٥	اولا: مراقبة سياسة ادارة الوعي الضريبي لدى دافعي الضرائب و الموظفين معا.....
٢٧	ثانيا: مراقبة سياسة ادارة تقدير ضريبة العقار.....
٣١	ثالثا: مراقبة سياسة ادارة توحيد الرأي و المنظور القانوني لموظفي دوائر ضريبة العقار.....
٣٤	رابعا: مراقبة سياسة مسك السجلات الضريبية.....
٣٥	خامسا: مراقبة سياسة ادارة الروتين في دوائر ضريبة العقار في الاقليم.....
٣٧	الاستنتاج.....
٤٠	التوصيات.....
٤٦	ملحق رقم (١).....
٤٨	ملحق رقم (٢).....
٥٠	ملحق رقم (٣).....
٨٨	ملحق رقم (٤).....
١٠٣	صورة للأنشطة.....
١١٣	قائمة أسماء المشاركين.....
١١٥	شكر وتقدير.....
١١٦	من منشورات معهد بهى للتربية والتنمية.....

قائمة الجداول و الاشكال

- ٥٠ جدول رقم (١) التوزيع النسبي للعينة حسب الجنس
- ٥١ جدول رقم (٢) التركيب الهيكلي للعينة حسب الفئات العمرية توزيع دافعي ضرائب العقار حسب العمر
- ٥٢ جدول رقم (٣) التركيب الهيكلي للعينة الاحصائية حسب المرحلة الدراسية
- ٥٣ جدول رقم (٤) هل ان بحضورك يتم تخمين الضريبة على ملك
- ٥٤ جدول رقم (٥) هل يتم ابلاغك سنويا بمقدار الضريبة على ممتلكاتك العقارية؟
- ٥٥ جدول رقم (٦) هل تفضل ان يتم تنظيم ضريبة العقار بالانترنت و تتم ترتيب معاملتك بهذه الطريقة
- ٥٦ جدول رقم (٧) كيف تقيم مبلغ ضريبة العقار المفروضة على ملكك
- ٥٧ جدول رقم (٨) الى اي حد لديك الامام بقوانين و تعليمات ضريبة العقار
- ٥٨ جدول رقم (٩) هل تشعر ان مبلغ ضريبة العقار المفروضة على ملكك، عادلة؟
- ٥٩ جدول رقم (١٠) اذا كان جواب سؤال رقم ٧ كان بالنفي، برأيك، اي من الاسباب الاتية كانت الاكثر تأثيرا
- ٦٠ جدول رقم (١١) هل انك متفائل من الاعتراض على مبلغ الضريبة على ممتلكاتك العقارية
- ٦١ جدول رقم (١٢) اذا كان جواب سؤال ٩ كان بالنفي: ترى أي من الاسباب الاتية الاكثر تأثيرا
- ٦٢ جدول رقم (١٣) الى اي حد تعاني من روتين في اجراء معاملات المتعلقة بضريبة العقار في الدوائر المعنية؟
- ٦٣ جدول رقم (١٤) الربط بين الوعي الضريبي و المستوى الدراسي لدافعي ضريبة العقار
- ٦٣ جدول رقم (١٥) الربط بين المستوى الدراسي لدافعي الضرائب و عدم العدالة في فرض مبالغ ضريبة العقار
- ٦٤ جدول رقم (١٦) الربط بين الاعتراض من مبلغ الضريبة المفروضة و اختلاف الرأي بين محافظات الاقليم
- ٦٤ جدول رقم (١٧) الروتين في دوائر ضريبة العقار حسب المحافظات في الاقليم من وجهة نظر دافعي ضرائب العقار
- ٦٥ جدول رقم (١٨) توزيع موظفي ضريبة العقار حسب الجنس
- ٦٦ جدول رقم (١٩) توزيع موظفي ضريبة العقار حسب سنوات الخدمة
- ٦٧ جدول رقم (٢٠) توزيع موظفي ضريبة العقار حسب المراحل الدراسية
- ٦٨ جدول رقم (٢١) هل ان المدينون لضريبة العقار، خاصة المدينون الكبار، يتم اخطارهم بمبلغ الضريبة سنويا
- ٦٩ جدول رقم (٢٢) اذا لم يستجابوا المدينين للاخطار الموجه اليهم من قبل الدوائر الضريبية
- ٧٠ جدول رقم (٢٣) هل هناك اية رقم حساسي باسم (الرديات) لاسترداد مدفوعات دافعي ضريبة العقار

- ٧١ جدول رقم (٢٤) هل ان في المسح العام كل ٥ سنوات لضريبة العقار، تعطى استمارة ايرادات/١٨ لمالك العقار
- ٧٢ جدول رقم (٢٥) هل ان اراضي المشاريع الاستثمارية، بعد اعطاء الاجازة الرسمية تكون خاضعة لضريبة العقار
- ٧٣ جدول رقم (٢٦) هل ان دوائر ضريبة العقار مرتبطة مع فروعها في منطقتها الجغرافية بشبكة الانترنت
- ٧٤ جدول رقم (٢٧) هل ترى ان ربط دوائر ضريبة العقار مع بعضها بشبكة الانترنت ضرورية؟
- ٧٥ جدول رقم (٢٨) هل ان كل اقليم كردستان يعمل بنفس القوانين و التعليمات الخاصة بضريبة العقار
- ٧٦ جدول رقم (٢٩) هل ان الدوائر الضريبية للعقار في الاقليم تمتلك نفس الهياكل الادارية
- ٧٧ جدول رقم (٣٠) ان سجل (٥ أ)/ايرادات، اذا تم فيه المسح او تغير او التصرف غير قانوني
- ٧٨ جدول رقم (٣١) ربط الجدولي بين تداول حسابات سجل (الرديات) و المستوى الدراسي لموظفي الدوائر الضريبية
- ٧٩ جدول رقم (٣٢) اعطاء استمارة (واردات/١٨) في المسح الميداني كل ٥ سنوات لتقدير ضريبة العقار الى مالك العقار
- ٨٠ جدول رقم (٣٣) المرحلة الدراسية لموظفي الدوائر الضريبية و ارتباط هذه الدوائر بشبكة الانترنت مع فروعها
- ٨١ جدول رقم (٣٤) الربط الجدولي بين التعامل بسجل ايرادات/٥ أ و المستوى التعليمي لموظفي الضرائب
- ٨٢ جدول رقم (٣٥) الروتين الموجود في دوائر ضريبة العقار على مستوى المحافظات من وجهة نظر موظفي
- ٨٣ جدول رقم (٣٦) الربط الجدولي لسنوات الخدمة لموظفي دوائر ضريبة العقار على مستوى محافظات الاقليم
- ٨٤ جدول رقم (٣٧) توزيع موظفي ضريبة العقار حسب العمر بالسنوات
- ٨٥ جدول رقم (٣٨) كيف تصنف عدد موظفين في دوائر ضريبة العقار؟
- ٨٦ جدول رقم (٣٩) هل تعتبر العلاقة الالكترونية بين الدوائر الضريبية و باقي الدوائر الحكومية الاخرى، مهمة
- ٨٧ جدول رقم (٤٠) مستوى الروتين من وجهة نظر موظفين دائرة الضريبة العقارية



ازدحام والروتين في دوائر ضريبة العقار

ملخص تنفيذي للتقرير

لذا فان التقرير يأتي لتغطية جوانب كثيرة و مهمة من سياسة تطبيق قانون ضريبة العقار و تعليماته في الاقليم، مثلا كيف كانت سياسة اختيار الكوادر الوظيفية في دوائر ضريبة العقار؟ ماهي سياسة دوائر ضريبة العقار تجاه تنمية الوعي الضريبي سواء لموظفي هذه الدوائر او لدى دافعي الضرائب؟ ماذا كانت سياسة مؤسسات ضريبة العقار في الاقليم في تقدير assessing مقدار الضريبة على الممتلكات العقارية للمالكين؟ و الخ.

اما بنسبة الى الارادات و النفقات السنوية لضريبة العقار في هذا التقرير، فعلى الرغم، من تقديم كتب رسمية الى الدوائر ذات العلاقة للحصول على حجم ايرادات و نفقات ضريبة العقار لم يتمكن التقرير من الوصول الى هذه الارقام ابدا. لذا فان التقرير اضطر الاعتماد بدرجة كبيرة على استمارة الاستبيان في هذه الدوائر لمعرفة بعض اوجه مراقبة السياسة الضريبية لهذه الدوائر.

اما بنسبة الى سياسة قبول الكوادر و الموظفين في هذه الدوائر، فان هذه الدوائر تتمتع بكوادر وظيفية متعلمة و ذات مستويات عالية من التحصيل العلمي، و طاقة شابة بالاضافة الى سنوات خدمة متميزة لا تقل عن ٥ سنوات بشكل عام، و نوع من التوازن الجنسي فيها. و لكن من حيث مستوى الوعي الوظيفي لدى الموظفين و كذلك دافعي الضرائب، فان البحث قد وصل الى قناعة، بان هذه الدوائر لم تحاول رفع الوعي الضريبي سواء لدى الموظفين ام دافعي ضريبة العقار، لذلك لم تستطيع هذه الدوائر من الاستفادة القصوى من هذه الطاقات الملائمة التي تحت تصرفها.

اما من حيث متابعة ايرادات الضريبة، فان هذه الدوائر واجهت انتقادات كثيرة لدى دافعي الضرائب و شعورهم بالغبن و عدم الشفافية، بحيث ان في بعض المفاصل تقدير مقدار ضريبة العقار، فان موظفي هذه الدوائر قد ايدوا مواقف دافعي الضرائب سواء من حيث التبليغ السنوي بمقدار الضريبة ام تقدير مبلغ الضريبة ام تقديم شكوى او الاعتراض على مبلغ الضريبة، و غيرها من الامور المتعلقة بسياسات ضريبة العقار.

ان التحدي الاكبر الذي واجه الموظفين في هذه الدوائر، كان عدم توحيد الرأي و المنظور القانوني للموظفين تجاه مدى معرفتهم بقانون ضريبة العقار و تعليماته و علاقته بقوانين اخرى بشكل او باخر، مثلا قانون الاستثمار ٢٠٠٦/٤ او ضريبة الدخل و الخ، بحيث ان هذه الازدواجية في الرأي و المنظور

القانوني للموظفين كانت تنعكس سلبا على دافعي الضرائب عند اجراء معاملاتهم الضريبية و كانت تضعهم في دهاليز الروتين و ضياع كبير في الجهد و الوقت و الكلفة في تعاملهم مع هذه الدوائر. و كان هناك تجاهل كبير لرأي الموظفين في هذه الدوائر و كذلك تمهيش رأي دافعي الضرائب، بحيث ان دافعي ضريبة العقار كانوا يائسون حتى من اعتراضاتهم من مبالغ الضريبة المفروضة على ممتلكاتهم، و ان قسما منهم كانوا على قناعة بان مبالغ الضريبة التي تفرض على ممتلكاتهم العقارية بانها عشوائية و غير مدروسة و هدفها الاساسي هو التركيز فقط على جمع الايرادات فقط باي شكل من الاشكال من مالكي العقارات بشكل قانوني او اعتباطي او قد تكون بهدف تقديم الاعتراض و بالتالي دفع ٥٠% من الضريبة السنوية لتمشية معاملة الاعتراض.

و ان التعامل مع السجلات و الوثائق و الاستثمارات الخاصة بتبليغ السنوي لدافعي الضرائب، و تسجيل الايرادات و (سجل الرديات) reimbursement حقوق دافعي الضرائب، كلها تعامل غير جدي و مبعث للقلق و تكمن خسارة لدافعي الضرائب في نهاية المطاف سواء كغرامة تأخيرية و عدم استرجاع حقوق دافعي الضرائب بسبب عدم الاهتمام بسجل الرديات او وجود شطب و تغيير في الايرادات المسجلة لمصلحة الحكومة في سجلات الايرادات الضريبية كسجل ٥/ايرادات.

اما فيما يتعلق الامر بسياسة هذه الدوائر مع الروتين الموجود، فان التقرير يسجل نقاط سلبية عليها، سواء من كثرة محطات الروتين فيها او بسبب تعاملها المتدني للاستفادة من شبكات الانترنت في ربط هذه الدوائر مع فروعها او بين هذه الدوائر مع مرجعياتها في مركز الاقليم او بين هذه الدوائر في المحافظات او ارتباط الالكتروني لهذه الدوائر مع الدوائر الحكومية الاخرى في نفس المحافظة او دوائر المحافظات الاخرى و غيرها.

و بالنتيجة فان تراكم هذه المشكل و ديمومتها لمدة طويلة، جعلت ضريبة العقار ينظر اليها بعين عدم الرضا و مصدر للغبن من قبل عملاء الضريبة، و بالتالي فقدان الثقة بشكل كامل بالحكومة و اجراءاتها تجاه التصرفات المالية لها مع المواطنين، بحيث يفقد لديهم الشعور الوطني باهمية الضريبة مما يدفعهم للتهرب من الضريبة امكن ذلك باي شكل من الاشكال.

حيث ان التقرير لاحظ، ان قسم من الازدحام الحاصل في هذه الدوائر لم تكن بسبب تصفية حسابات ضريبة العقار و انما اتوا لتكملة معاملاتهم في دوائر اخرى غير الضريبية مثلا دائرة الكهرباء او الماء او كتاب استشهاد الى دائرة التسجيل العقاري او الدوائر ذات العلاقة بجمع القمامة و الخ.

- و ختاماً، فإن التقرير قد توصل الى استنتاجات عديدة و التي من اهمها:
١. ان البنى الفوقية لدوائر ضريبة العقار (هيكل العمل) لم يتم استغلالها بشكل جيد.
 ٢. ان سياسة ادارة الوعي في دوائر ضريبة العقار في الاقليم، ليست بالمستوى المطلوب.
 ٣. ان الدراسة رصدت درجات عالية نسبياً من الروتين الاداري في دوائر ضريبة العقار.
 ٤. ان شعور عملاء ضريبة العقار في الاقليم بعدم عدالة مبلغ الضريبة و تقديرها بنسبة عالية نسبياً.
 ٥. ان سياسة ضريبة العقار في الاقليم، منصبة بدرجة كبيرة على جباية اكبر قدر ممكن من الايرادات و بشتى الطرق.
 ٦. ان الدراسة ترصد عدم الاكتراث برأي عملاء ضريبة العقار في الاقليم.
 ٧. ان قانون ضريبة العقار، هو قانون مضى عليه سنين عديدة مع تعديلات لاكثر من ٢٧ مرة و عدم ملائمتة للوضع الحالي لاقليم كردستان.
 ٨. عدم الشفافية في ايرادات و نفقات ضريبة العقار
 ٩. عدم تجميع دوائر ضريبة العقار في هيئة مستقلة واحدة.
 ١٠. ضياع الشعور بالمواطنة لدى دافعي الضريبة في مجمل اجراءات ضريبة العقار.
 ١١. ضعف التواصل الشبكي بين هذه الدوائر و كذلك الدوائر الحكومية الاخرى.
- و بنفس الوقت، فإن التقرير قد رصد بعض توصيات الى هذه الدوائر بهدف اصلاح المشكلات التي شخصها التقرير بهدف معالجتها، و من اهمها:
١. من مصلحة دوائر ضريبة العقار في الاقليم الاهتمام بشكل اكبر بتدريب الكوادر الوظيفية لديها
 ٢. توصي الدراسة بان رفع الوعي الضريبي لدى موظفي الدوائر الضريبية و كذلك عملاءها من الامور المهمة و الاستراتيجية في ادارة سياسة ضريبة العقار.
 ٣. ان تقليل الروتين المتزايد في دوائر ضريبة العقار في الاقليم يعد امراً استراتيجياً و مهماً و ملحاً.
 ٤. يجب الاهتمام من قبل الدوائر الضريبية بموضوع الاعتراض عن مبلغ الضريبة.
 ٥. ان قانون ضريبة العقار بحاجة الى تعديل

المقدمة

ان الضريبة بشكل عام، و ضريبة العقار بشكل خاص يعتبران من المصادر المهمة لتمويل موازنة العامة للدولة للقيام بواجباتها المختلفة بجانب الروافد التمويلية الاخرى. ان مهمة ضريبة العقار تكمن في كونها تمس كل عقار مبني في البلد سواء كان تجاري ام سكني لكي يتم تدوينه في سجلات ضريبة العقار، لذا فانها تمس تقريبا اكثرية الافراد و العوائل لمراجعة هذه الدوائر لاثبات سلامة موقفها من هذه الضريبة. لذلك فانها تشكل كلفة و جهد و زمن على المكلفين بالدفع مما يتطلب من هذه الدوائر تسهيل اجراءاتها بشكل يقلل من المشاكل و الروتين و رفع وعي العملاء و الموظفين لديها معا، للتخفيف من ثقل المراجعات و المتابعة وغيرهما من الامور الاجرائية في هذه الدوائر.

ان ضريبة العقار في الاقليم تخمن و تحي بنسبة ١٠% من اليراد السنوي لجميع العقارات (غير الدخل من بيع العقارات) ماعدا الاراضي الزراعية، و تنزل (١٠%) عشر من المئة من اليراد السنوي لكل عقار عن مصاريف صيانة و اندثار قبل احتساب ضريبة العقار، وفق قانون ضريبة العقار العراقي رقم ١٦٢/١٩٥٩ و التعليمات المتعلقة به و الذي يعتبر ساري المفعول في الاقليم/ العراق ايضا.

و بناء على هذه الحقيقة، فان الضرائب بشكل عام و ضريبة العقار بشكل خاص، تعد من المصادر المهمة لتمويل نفقات الحكومة بعد ايرادات النفط في الاقليم، لذا صنف الاقليم ككيان ريعي بالدرجة الاساس. حيث ان موازنة اقتصاد الاقليم كانت تعتمد سابقا و بشكل اساسي على روافد من ايرادات النفط و اليرادات المتأتية من حكومة المركز (العراق) و المساعدات الدولية. و لم تكن للضرائب اهمية تذكر في مساهمتها في تشكيل ايرادات الحكومة، لذا فان دخولها الى موازنة الحكومة كانت حديثا و اصبحت مشار للاهتمام منذ ٢٠١٨ تقريبا بعد انخفاض اسعار النفط عالميا و زيادة النفقات بسبب الحرب على داعش و كذلك انقطاع شبه تام من تحويلات حكومة المركز الى الاقليم، و زيادة عدد اللاجئين في الاقليم من العراق و ايران و سوريا و تركيا و التي كانت تقدر باكثر من مليوني شخص.

ان ضريبة العقار، هي التي تفرض على العقارات و المباني المشيدة في الاقليم، ما عدا الزراعية منها و ايرادات من بيع العقارات. فانها بدأت العمل بها بشكل جدي بعد سنة ٢٠١٨ و اعتمادا على قانون ضريبة العقار العراقية رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٩ باضافة تعليمات خاصة لجعله اكثر ملائمة للوضع الاقتصادي للاقليم. انها اتت كضريبة مباشرة و عينية و نسبية و اقليمية. اي انها مباشرة لكونها تفرض

مباشرة على الدخل الصافي من ايجارات العقارات و الابنية، و عينية لانها لا تستثني الاعتبارات الشخصية و العائلية للمكلف، و نسبية لانها تؤخذ كنسبة من الايراد الصافي لايجارات العقار و الابنية، و انها اقليمية اي تفرض على العقارات و المباني المشيدة في الحدود الجغرافية السياسية للعراق بغض النظر عن جنسية مالك العقار، و هي تفرض على الشخصية الطبيعية و المعنوية. و اخذت ضريبة العقار بعض الجوانب الشخصية للمكلف بنظر الاعتبار، خاصة في الابنية السكنية التي تعفى من الضريبة اذا كانت مشغولة من قبله او من قبل والدا المكلف او احدها او احد ابنائه المتزوجين.

ان ضريبة العقار من حيث مقدارها السنوي و تكلفة تجميعها و مساهمتها في تكوين الموازنة السنوية للاقليم غير معلومة، نظرا لان موازنة الاقليم لا تنظم من قبل الحكومة منذ سنة ٢٠١٣ و لحد الان، و لا يعرف اي رقم احصائي عنها و عن روافدها و نفقاتها لانها تجمع الايرت و تتم نفقات الموازنة في بيئة غير شفافة على الرغم من المطالبة بشفافيتها من قبل المواطنين و الاحزاب المعارضة و منظمات المجتمع المدني.

ان التقرير يحاول الاجابة على جوانب مهمة من ضريبة العقار و كيفية او سياسة تطبيقها في اقتصاد الاقليم. لذا فمن الضروري الاشارة الى مراقبة السياسة في موضوع ضريبة العقار و موقفها من قانون الضريبة و التعليمات الخاصة بها. ان قانون ضريبة العقار صادرة برقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٩ و تم تعديلات عليه منذ ذلك الحين لاكثر من ٢٧ مرة. عندما يصدر قانونا من العراق، على الاغلب، يحدد مهمة القانون و كيفية تطبيقه و كذلك الهيكل الاداري لجهة تنفيذه و المواقع الوظيفية للمسؤولين في المؤسسة، و كذلك يحدد الشريحة المستهدفة التي يصدر القانون من اجلها و هكذا. و ان اي قانون حين يصدر فانه يتضمن بعض جوانب العمومية فيه و التي يجب ان يتحول القانون الى قانون ذكي و اكثر تحديدا في التطبيق العملي، و هذا ما يتم من خلال مجموعة من الارشادات من قبل السلطة التنفيذية الخاصة بها (الوزارة، الهيئة، المؤسسة و الخ)، فان هذه الارشادات او التوجيهات تسمى في اللغة القانونية "بالتعليمات". اما السياسة، تأتي لترجمة الخطوات العملية لتنفيذ القانون و التعليمات معا، اي الممارسة العملية لتطبيق القانون و تعليماته في مكانه و زمنه بالضبط و في اطار اقل كلفة و جهد و زمن ممكن سواء للمؤسسة التي تطبق القانون او الشريحة المستهدفة. قد يطبق القانون و التعليمات تطبق بالكامل من قبل مؤسسة ما، و لكن يكون هناك خلل في السياسة المتبعة لتطبيقهما. قد يكون شراء الكتب المدرسية مثلا، كان قانونيا من حيث الكم و النوع و السعر و الخ، لكن هناك تقصير في ايصاله في وقت المناسب الى المدارس و بذلك يخلق مشكلة في سير العمل التدريسي في هذه المدارس على الرغم من تطبيق القانون و التعليمات.

ان الجهة المسؤولة لتقدير و جباية ضريبة العقار من خلال هيكل اداري للضريبة التي تتكون من الدوائر الضريبية في محافظات الاقليم التي ترتبط بمديرية عامة و يديرها موظف بدرجة مدير العام، الذي يتحكم بالدوائر الضريبية وفق القانون و التعليمات و ترتبط في الاعلى بوزارة المالية و الاقتصاد لحكومة اقليم كردستان.

بما ان ضريبة العقار تغطي مساحة واسعة كوعاء ضريبي من الانشطة الاقتصادية في اطار العقارات الموجودة في البلد، فانها تواجه و بشكل يومي زخما كبيرا من معاملات ضريبية و كشوفات مالية و تدقيقات حسابية و غيرها من الامور المالية والادارية و المحاسبية و التدقيقية، فان هذه الدوائر قد تواجه مشاكل كثيرة في مسايرة التطبيق الدقيق للقوانين و التعليمات الخاصة بضريبة العقار، مما تنجم عنها الانحراف احيانا من ما منصوص عليه بالقوانين و التعليمات المتعلقة سواء في المكلفة و الجهد و الزمن بالنسبة لطرفي العملية الضريبية (دوائر ضريبة العقار و دافعي هذه الضرائب).

ان التقرير يقوم باستنطاق المشاكل التي تنجم من طبيعة السياسة المتبعة في اداء معاملات ضريبة العقار وفق قانون ضريبة العقار و تعديلاته و التعليمات الخاصة به في هذه الدوائر، و مراقبة سير هذه السياسة و تشخيصها للدوائر المعنية بهدف تصحيحها، اقتصادا للكلفة و الجهد و الزمن التي قد تستنزف كطاقات عاطلة.

التحضير للبحث و منهجيته

ان هذا التقرير عبارة عن مراقبة سياسة تنفيذ قانون ضريبة العقار، الذي تم اعداده من قبل منظمة PAY institute و بمشاركة المعهد الديمقراطي الوطني NDI للفترة بين شهر شباط/٢٠٢٢ الى كانون الثاني/٢٠٢٣ في اقليم كردستان العراق.

ان جوهر التقرير يتناول المسح الميداني لسياسة تنفيذ قانون ضريبة العقار في الاقليم، على ضوء تنفيذ قانون ١٦٢/١٩٥٩ لضريبة العقار العراقية، بالاضافة الى جمع معلومات و استنطاق و مقابلة و متابعة مصادر متنوعة ذات العلاقة بسياسة تنفيذ القانون المذكور، و من ثم تم اقرار (٥٠) استمارة للمسح الميداني لكل من محافظات(*) للمحافظات الاقليم الثلاث اربيل، السليمانية و دهوك و ٥٠ استمارة لموظفي دوائر ضريبة العقار في كل محافظة. بالاضافة الى ذلك، فان اطراف اخرى المعروفة باصحاب المصلحة (stakeholders) اي (وزارة الاقتصاد و المالية لحكومة اقليم كردستان، وزارة تخطيط اقليم كردستان، مجالس المحافظات في الاقليم، غرف التجارة و الصناعة للاقليم، مديريات ضريبة العقار في الاقليم، ديوان الرقابة المالية للاقليم، هيئة النزاهة، و اكايمي الجامعات في الاقليم بالاضافة الى ٩ منظمات مجتمع مدني) شاركت في اعداد التقرير.

ان هدف التقرير يتركز في النقاط الاساسية الاتية:

١. مراقبة سياسة ادارة الوعي الضريبي
٢. سياسة ادارة تقدير مبلغ ضريبة العقار
٣. مراقبة سياسة ادارة توحيد الرأي و المنظور القانوني (لموظفي) دوائر ضريبة العقار
٤. سياسة التعامل مع سجلات ضريبة العقار (٥ أ/ايرادات و رديات و استمارة ايرادات/١٨)
٥. مراقبة سياسة ادارة الروتين

لتحقيق هذه الاهداف و تنفيذ مشروع التقرير، فان القائمين باعداد التقرير قاموا بالخطوات الاتية:

*-تم استثناء محافظة حلبجة من المسح الميداني بانداماجها مع المسح الميداني لمحافظة السليمانية نظرا لما تنقصه من مؤسسات ضرورية كمحافظة.

١. اعلان المشروع: تم الاعلان عن المشروع يوم ٢٩/٢/٢٠٢٢ في الساعة ١٠ صباحا في قاعة (فندق رمادا) في محافظة السليمانية بحضور مجموعة من اعضاء برلمان كردستان، مجموعة من اعضاء مجلس المحافظة، مجموعة من اكاديمي جامعة السليمانية، ممثلي دوائر ضريبة العقار في السليمانية، مجموعة من اعضاء الغرف التجارية و الصناعية في المحافظة، منظمات المجتمع المدني، ووسائل الاعلامي.



إعلان المشروع بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٩ في السليمانية

٢. تم عقد عدة اجتماعات من قبل هيئة ادارة المشروع بهدف الاعداد لتنفيذ المشروع و وضع الخطط الطورية و تقسيم العمل و المهمات كل حسب اختصاصه، ثم باشرت الهيئة بجمع المعلومات و متابعة الوثائق الخاصة بقانون ضريبة العقار و متابعة سير تنفيذ القانون و التعليمات الخاصة به في اقليم كردستان.



اجتماعات موظفي المشروع للتحضير

٣. تطوير كفاءة هيئة اشراف التقرير: حيث تم اشراك موظفي PAY institute في مراقبة السياسات العامة لضريبة العقار و اليات تنفيذ القانون و التعديلات التي تمت اعتمادها كمرحلة الاولى للقيام باعداد التقرير كل ذلك بهدف بناء القدرات اللازمة للقيام بالمهمة لدى الكوادر الذين يشتركون في اعداد التقرير، و كذلك استخدام نفس الخطة و والمنهجية في دراسة السياسات الاخرى، و تم ذلك من خلال فتح ٣

دورات تدريبية للفترات (١٢-١٤/٣/٢٠٢٢) و (٥-٧/٩/٢٠٢٢) و (٢٢-٢٦/١٠/٢٠٢٢) من قبل المعهد الديمقراطي الوطني NDI و باشراف المدرب الدكتور (ديفيد لارسن) في محافظة اربيل.



مشاركة كوادر المشروع في ورش عمل تنمية القدرات التي ينظمها المعهد الديمقراطي الوطني في أربيل

٤. اعداد استثمارات المسح الميداني: حيث تم الاعداد لتحضير مسودة استمارة المسح و ذلك من خلال استنطاق حوالي ١٥ شخصا من دافعي ضريبة العقار و موظفي الدوائر الضريبية، و على اساسه تم اقرار نوعين من استمارة المسح احدهما للموظفين واخرى خاصة بدافعي الضرائب و ذلك اعتمادا على نوعية المعلومات المطلوبة للتقرير. و من ثم تم الاعداد لاختبار الاستمارات في الميدان العملي، حيث خصص ١٠ استمارات لكل محافظة و ذلك بهدف الاستفادة من الاخطاء العملية للاستمارات و تصحيحها في استمارة المسح الفعلي و النهائي.

٥. فتح دورة تأهيلية لفرقة المسح الميداني: اذ تم فتح دورة خاصة لفرقة تنفيذ المسح الميداني يوم (١٩/٥/٢٠٢٢) من قبل المشرفين على اعداد التقرير السيدين (خبيري الاقتصاد/مُحَمَّد كريم مُجَد و فيصل على خورشيد)، وتم تخصيص ثلاثة متطوعات لكل محافظة من خريجي الجامعات، و ذلك بهدف كيفية ملاء الاستمارات و فنية التنفيذ الفعلي و التعامل الكيفي مع المستطلعين او المبحوثين، لان علمية التقرير النهائي تعتمد على دقة المعلومات المتجمعة من المبحوثين. و بعدها تم انتقال الاستمارات الى ميدان المسح لاستنطاق الشريحة المستهدفة من قبل التقرير. و بعد اجراء المسح الميداني حيث ادخلت الاستمارات الى التحليل الاحصائي لاستخلاص البيانات التحليلية للاستبيان و التي تمت طرحها في الملاحق الخاصة بالتقرير.

يتناول التقرير الموضوع من خلال مبحثين اساسيين هما: الاول: خصائص البنى الفوقية لدوائر ضريبة العقار كسنوات الخدمة لديهم، شهاداتهم، تقسيمهم على اساس الجنس و الخ و كذلك خصائص الشريحة المستهدفة من قبل قانون ضريبة العقار، من حيث الجنس، و الشهادة و العمر و الخ، و ثانيهما: مراقبة سياسة ادارة ايرادات ضريبة العقار في اقليم كردستان.



فتح دورات خاصة للمتوعين وتدريبهم

٦. مشاركة منظمات المجتمع المدني: بهدف توسيع نطاق مراقبة السياسات، فقد تم استهداف منظمات المجتمع المدني التي لها خبرة في هذا المجال، حيث تم عقد ورشة عمل لمجموعة من هذه المنظمات في محافظة السليمانية في ٢٩/٦/٢٠٢٢ من قبل المدرب الدكتور (بختيار عبدالله) لرؤساء منظمات المجتمع المدني، و الهدف كان مشاركة هذه المنظمات في عملية مراقبة السياسات و الاستفادة من الدروس المستقاة منها.



ورشة عمل تشارك فيها منظمات المجتمع المدني



يقوم فريق المشروع بتعبئة استثمارات المسح

٧. خلال فترة من ١-٤/٤/٢٠٢٢ تم المسح الميداني من قبل الفرق المخصصة لهذا الغرض و تم جمع ١٢٨ استمارة من الموظفين و ١٥٢ استمارة من دافعي ضرائب العقار في الاقليم.

٨. خلال تقدم سير عملية اعداد التقرير، فقد عقد العديد من الاجتماعات و الاستشارات مع الجهات ذات العلاقة بالموضوع من اجل اغناء التقرير بمزيد من المعلومات و الملاحظات.



لقاء مع نائب مدير عام الضرائب



لقاء موظفي المشروع مع مدير ضرائب دهوك

٩. ورشة عمل في محافظة السليمانية: في يوم ١٦/٨/٢٠٢٢ تم تنظيم ورشة عمل ثانية في محافظة السليمانية بعد اعلان المشروع و بحضور عدد من اعضاء مجلس المحافظة و مدير و موظفي مديرية ضريبة العقار و اكايمي جامعة السليمانية و مسؤول الشعبة القانونية لضريبة عقار محافظة السليمانية و ممثلي المعهد الديمقراطي الوطني NDI و مستشار منظمة NED و ممثلي منظمة PAY institute، حيث استهل



عقد ورشة عمل في السليمانية مع الجهات ذات العلاقة حول ضريبة العقار

منظم الورشة الخبير الاقتصادي السيد مُجَّد كريم مُجَّد بشرح المفردات و البيانات الخاصة بمراقبة سياسات ضريبة العقار في الاقليم في ضوء البيانات و المعلومات المستحصلة من المسح و المقابلات و المناقشات الجانبية التي تحفقت خلال الفترة الماضية في اقليم كردستان لغرض التقرير و بشكل تفصيلي، و التي اصبحت فيما بعد موضوعا للنقاش و الجدل من قبل الحاضرين و التي اضافت ملاحظات قيمة و مهنية و اجرائية للتقرير.

ورشة عمل محافظة اربيل: في يوم ٢٠٢٢/١٠/١٨ في "فندق جوارجرا" تم التحضير لورشة عمل حول التقرير بحضور مجموعة من اعضاء البرلمان في الاقليم، اعضاء مجلس المحافظة، ممثلي هيئة النزاهة، و الرقابة المالية و مستشاري وزارة التخطيط و والاقتصاد و المالية لاقليم كردستان و مدير عام ضرائب الاقليم و نائب مدير عام ضريبة العقار و مديري مديريات ضريبة العقار في محافظة اربيل و اكايمي الجامعة و مدير عام منظمة NDI في العراق السيد (ستيفن دريهوس) و عدد من ممثلي منظمة PAY institute، حيث قدم الخبير الاقتصادي السيد مُجَّد كريم مُجَّد البيانات و التحليلات الاقتصادية و الاحصائية و معلومات المستحصلة من المسح الميداني و المقابلات الشخصية و الملاحظات المتحققة من ورشات العمل السابقة في الاقليم، قدمها للاجتماع بشكل تفصيلي و اصبحت ماثرا لنقاشات مستفيضة من قبل الحاضرين و بالاخص مستشاري و ممثلي دوائر الضريبة و ضريبة العقار.



ورشة عمل في اربيل مع الجهات الضريبية

١٠. تم اعدا مسودة التقرير من قبل الخبير الاقتصادي مُجَّد كريم مُجَّد و المستشار الاقتصادي السيد فيصل على خورشيد، و من ثم قدمت المسودة الى الجهات ذات العلاقة بالتقرير و كذلك اصحاب المصلحة المشتركة في موضوع التقرير و بعد مراجعة التغذية المرتجعة بهدف الاستفادة من الملاحظات المسترجعة و على اساسها تم مراجعة مسودة التقرير لاعداد التقرير النهائي للمشروع.

التحديات التي واجهت التقرير

١. صعوبة الحصول على معلومات و بيانات و ايرادات و نفقات ضريبة العقار.
٢. سرعة تغير اسعار العقارات و الاراضي و الايجارات، وقد تكون هذه الحالة اعتيادية في البلدان الصاعدة بالنمو، لذا يتطلب الامر التغير السريع في تعديل القانون او التعليمات الملحقه به لكي تتلائم مع الحالات المستجدة في هذه البلدان.
٣. كبر حجم شريحة دافعي ضريبة العقار و الابنية المسجلة، مما تستوجب توسيع دوائر ضريبة العقار و مؤسساتها الموازية لها.
٤. تقادم قانون ضريبة العقار.
٥. ضعف التعاون و التنسيق لدوائر ضريبة العقار سواء على مستوى العمودي مع بعضها البعض او الافقي مع الدوائر الحكومية الاخرى.
٦. عدم تنظيم الموازنة السنوية من قبل برلمان كردستان- العراق.

الجهات ذات المصلحة في اعداد التقرير

ان مشاركة اصحاب المصلحة في اعداد اي تقرير علمي ضرورة ملحة، لان في هذه الحالة فان التقرير لا يمثل اراء القائمين باعداد التقرير فقط، و انما مشاركة الاخرين قد دخلت ايضا، لان لهم مصلحة في الاستنتاجات و التوصيات التي يصل اليهما التقرير، و من جهة اخرى، قد تكون لهم تصادم ايضا بالقوانين و التعليمات التي تتم مراقبة سياستها، و بنفس الوقت، يحتمل التقرير مصداقية أكبر لدى صناعات القرار. على هذا الاساس تم المشاركة مع الجهات المذكورة ادناه في اعداد التقرير:

١. برلمان كردستان/ لجنة الثروات الطبيعية، اما لجنة الاقتصاد و المالية لم تكن حاضرة حتى بعضو واحد رغم دعوتهم الى الورشة بكتب رسمية و اتصالات تلفونية.
٢. وزارة الاقتصاد و المالية لاقليم كردستان.
٣. وزارة التخطيط لاقليم كردستان.
٤. مجالس محافظات لاقليم كردستان.
٥. الجامعات/ جامعة السليمانية، الجامعة اللبنانية- الفرنسية و جامعة صلاح الدين.
٦. هيئة النزاهة لاقليم كردستان.
٧. ديوان الرقابة المالية لاقليم كردستان.
٨. الغرف التجارية و الصناعية لاقليم كردستان.
٩. الاعلام في العراق و الاقليم (السلطة الرابعة).
١٠. منظمات المجتمع المدني في الاقليم (السلطة الخامسة)



المبحث الاول:

مراقبة سياسة البنى الفوقية سواء لدوائر ضريبة العقار ام دافعي ضريبة العقار في اقليم كردستان -العراق

القصد من البنى الفوقية لدوائر ضريبة العقار بالاساس في هذا التقرير هو التطرق الى معرفة السمات العامة لموظفي هذه الدوائر، من وجهة نظر تحليل البيانات الخاصة بهم من حيث الجنس، العمر، المراحل الدراسية التي حصلوا عليها و سنوات الخدمة لديهم. لمعرفة مدى قدرة هذه الدوائر من استيعاب قانون ضريبة العقار و التعليمات الخاصة به، و مدى تمكنها من المهام التي يناط بها القانون المذكور من امور كتقدير مبالغ الضريبة، التدقيق، تبليغ دافعي الضرائب بمبالغ الضريبة و غيرها من الامور التي تجعل القانون واجبا يجب اداءه من قبل هذه الدوائر بكوادرها الموجودين، و الى اي مدى استطاعت هذه الدوائر من كسب ثقة دافعي الضرائب بعدالتها و كفاءتها في الاداء بحيث انهم يقبلون المبالغ الضريبية برحابة الصدر و دون شعور باي غبن او اللجوء الى التهرب باي شكل من الاشكال.

في نفس الوقت، فان التقرير يحاول الوقوف عند السمات العامة (لدافعي الضرائب) ايضا من حيث الجنس، العمر، التحصيل الدراسي و الخ، كل ذلك من خلال مفردتين الاتيتين:

١. مراقبة سياسة البنى الفوقية لدوائر ضريبة العقار من حيث تناول السمات العامة لموظفيها في اقليم كردستان.

٢. السمات العامة لدافعي ضريبة العقار في اقليم كردستان العراق.

سمات موظفي دوائر ضريبة العقار في الاقليم

١. التحليل الهيكلي لموظفي دوائر ضريبة العقار حسب الجنس:

ان نسبة الرجال تبلغ ٤٩.٢% اما المرأة تبلغ ٥٠.٨%، كما في الجدول رقم ١٨. ان هذه النسبة تحافظ على قاعدة التوازن الجندي في الدوائر و تتلائم مع طبيعة العمل للنساء في الاقليم.

٢. التحليل الهيكلي لموظفي دوائر ضريبة العقار في الاقليم حسب المرحلة الدراسية:

ان النسبة التراكمية لحاملي شهادات دبلوم و بكالوريوس فما فوق، في هذه الدوائر تبلغ ٧٠.٣% وهي نسبة مرتفعة نسبيا، و مرحلة الاعدادية فما دون تبلغ ٢٩.٧% فقط، كما في الجدول رقم ٢٠.

٣. التحليل الهيكلي لموظفي دوائر ضريبة العقار في الاقليم حسب سنوات الخدمة:

ان هيكل الخبرة في هذه الدوائر تعتبر مثالية نوعا ما. اذ ان سنوات الخبرة و بشكل تراكمي للفترة (٦-١٠) سنوات من الخدمة و (١١ فما فوق) سنة تبلغ ٩٧.٦% وهي نسبة عالية جدا، اما نسبة (٠-٥) سنوات خبرة تبلغ ٢.٤% فقط، كما في الجدول رقم ١٩، وهي نسبة منخفضة جدا.

فيما لو نظرنا الى التوزيع الهيكلي لسنوات الخدمة على مستوى محافظات الاقليم، نلاحظ ان موظفين من فئة (٠-٤) سنة خدمة، لا توجد له فئة في محافظتي دهوك و السليمانية، و توجد بنسبة ٥.٩% فقط في محافظة اربيل.

اما فئة (٥-١٠) سنة خدمة، في محافظة دهوك تبلغ ٢٢.٢% و في محافظة اربيل ٢٥.٥% و في محافظة السليمانية تبلغ ٢٤%. اما فئة (١١- فما فوق)، تبلغ في محافظة دهوك ٧٧.٨% و في محافظة اربيل ٦٨.٦% و في محافظة السليمانية تبلغ ٧٦%، كما في الجدول رقم ٣٦. ان هذه الحقيقة يفترض ان تؤخذ اراءهم و توقعاتهم في تطوير الدوائر الضريبة في الاقليم بنظر الاعتبار.

اما اذا اخذنا الفئات العمرية لهؤلاء الموظفين بنظر الاعتبار، كما في الجدول رقم ٣٧. اذ تحتل الفئة العمرية (٢٠-٣٤) سنة نسبة ٣٦.٧% و الفئة العمرية (٣٥-٤٩) سنة نسبة ٤٦.١% و الفئة العمرية (٥٠ فما فوق) نسبة ١٧.٢% فقط. و ان هذه المؤشرات تعتبر ايجابية.

اما من حيث عدد الموظفين في دوائر ضريبة العقار، فان النسبة التراكمية لرأي الموظفين الذين يقرون بان العدد (متوسط و كثير) تبلغ ٨٨.٣%، كما في الجدول رقم ٣٨.

سمات دافعي ضريبة العقار في الاقليم

١. التركيب الهيكلي للعيينة المختارة من حيث الجنس:

ان مشاركة العنصر النسوي في العينة منخفضة نسبيا، حيث ان حضورها تبلغ ٢١.٧% مقابل مشاركة الرجل الذي تبلغ ٧٨.٣% من اصل حجم العينة البالغ ١٥٢ مشارك، كما في الجدول رقم ١.

٢. الفئات العمرية و تملك العقار:

ان الفئة العمرية (٢٠-٣٤ سنة) تظهر مشاركتها في العينة لتملك العقار في الاقليم بنسبة ٣٠.٩% مقابل ٤٠.٨% للفئة العمرية (٣٥-٤٩ سنة) و ٢٨.٣% للفئة العمرية ٥٠ سنة فما فوق، و ان المقارنة بالنسبة التراكمية للفئتين الاخيرتين تبلغ ٦٩.١%، كما في الجدول رقم ٢.

٣. التركيب الهيكلي للعيينة الاحصائية حسب المراحل الدراسية:

ان نسبة المشاركة للمرحلة الاعدادية فما دون من العينة، في تملك العقار في الاقليم تبلغ ٥٢%، اما ما فوق الاعدادية (الدبلوم و بكالوريوس فما فوق) كنسبة تراكمية تبلغ ٤٨%، كما في الجدول رقم ٣.

المبحث الثاني:

مراقبة سياسة ادارة ايرادات ضريبة العقار في اقليم كردستان - العراق

ان التقرير في هذا المبحث، يتوقف بشكل اساسي على مراقبة السياسات التي تتخذها دوائر ضريبة العقار بشأن المفصلات الخاصة بتقدير مبالغ الضريبة على الممتلكات العقارية و التدقيق و تسجيلها في السجلات الخاصة بها و جمع الايرادات و الخ. ان التقرير في هذا المجال يسلط الضوء على مراقبة السياسة التي ينفذ فيها قانون ضريبة العقار و تعليماته دون ابداء اي رأي خاص حولها دون اعطاء ايضاحات حول الانحرافات التي تحصل للاجرات عن القانون و التعليمات. لذا فان التقرير يتناول هذا الموضوع في الفقرات الاساسية الاتية:

اولا: مراقبة سياسة ادارة الوعي الضريبي لدى دافعي الضرائب و الموظفين معا

ثانيا: مراقبة سياسة ادارة تقدير RET assessment ضريبة العقار

ثالثا: مراقبة سياسة ادارة توحيد الرأي و المنظور القانوني لموظفي دوائر ضريبة العقار

رابعا: مراقبة سياسة مسك السجلات الضريبية

خامسا: مراقبة سياسة ادارة الروتين في دوائر ضريبة العقار في الاقليم

اولا: مراقبة سياسة ادارة الوعي الضريبي لدى دافعي الضرائب و الموظفين معا:

من خلال تحليل السؤال الخامس من استمارة الاستبيان الخاصة بدافعي ضريبة العقار: الى اي حد لديك الالمام بقوانين و تعليمات ضريبة العقار؟ قليل، وسط، كثير، نرى ان المسح الميداني لتقصي حالة ضريبة العقار في المجتمع الاحصائي، ان اكثر نصف من دافعي ضريبة العقار يجهلون القانون و التعليمات الخاصة بهذه الضريبة، حيث تبلغ هذه النسبة ٥٧.٢%، كما في الجدول رقم ٨. و هذه الحالة قد تثقل من كاهل الدوائر الضريبية عند تعاملهم بمعاملات الضريبة عند العملاء و تكون مصدر عدم رضا لدافعي ضريبة العقار، بالاضافة الى زيادة الثقل المادي عليهم نتيجة الغرامات التأخيرية التي قد تترتب عليهم عند ترك مبلغ الضريبة دون الدفع في مواعيدها. اذن، رفع الوعي الضريبي قد يكون حافزا مهما لبناء القناة بعدالة الضريبة المفروضة و يسر في تحقيق الايرادات و تجنب الطرق المتتوية لدفع الضرائب.

فيما لو نظرنا الى علاقة الالمام بقوانين ضريبة العقار و تعليماتها من خلال المراحل الدراسية للمواطنين، نلاحظ ان النسبة التراكمية للالمام لدى حاملي شهادات بكالوريوس و فما فوق، لمستوى المام (قليل و وسط) تبلغ ٦٦,٧% و ٣٣,٣% فقط يقر بانهم لديهم الماما كبيرا بقوانين ضريبة العقار، اما حاملي دبلوم فانهم بنسبة ٨٤% من العينة الاحصائية يقرون بالمام (قليل و وسط) و ١٦% يؤكدون المامهم الاكبر، اما شريحة حاملي الاعدادية فما دون، فان مستوى المامهم التراكمي ل (قليل و وسط) تبلغ نسبة ٩٢.٥%، اما نسبة الالمام فيها تبلغ ٧,٦% تقريبا، كما في جدول ١٤. لذا فان العمل على رفع مستوى الوعي لدى المواطنين قد تكون من المهام الاولى للدوائر الضريبية للتناغم بين ثقل ما يحس به المواطن بالاجراءات الضريبية و زيادة ايرادات الحكومة و تقليل من مشاكل الجباية.

ولو نظرنا الى نفس السياسة لضريبة العقار في الاقليم من وجهة نظر نتائج السؤال الاول و الثاني من المسح الميداني لدافعي الضرائب: هل ان بحضورك يتم تقدير الضريبة على ملكك؟ و هل يتم اعلامك سنويا بمبلغ الضريبة على ملكك؟

نلاحظ، ان نسبة ٦٧.٨% منهم يقرون بان الضريبة تفرض بدون حضوره/حضورها على الممتلكات العقارية، و ان نسبة ٧٥% يؤكدون عدم اعلامهم سنويا بمبلغ الضريبة لكي يقومون بدفعها، على الرغم من تأكيد قانون ضريبة العقار (١٩٥٩/١٦٢) بهذا التبليغ او الاعلام و من خلال استمارة

خاصة باستمارة رقم ١٨/ايرادات، كما موضح في الجدول رقم ٤ و ٥. اما نسبة ٣٢،٢% تقرر بان الضريبة تفرض بحضورهم على ممتلكاتهم العقارية، و ٢٥% منهم يؤكدون بابلاغهم عن مبالغ الضريبة سنويا. و الجدير بالذكر، ففي ورشة عمل في كلا المحافظتين السليمانية و اربيل، فان الموظفين و صانعي القرار لضريبة العقار اكدوا بانهم لا يستطيعون تبليغ العملاء بمبلغ الضريبة و توقيت دفعها غير اعطاء استمارة ١٨/ايرادات الى مالك العقار او المستأجر او تعليقها على باب الملك و غير متأكدين عن وصول التبليغ، هذا بالاضافة الى ان اعضاء لجان تقدير مبلغ الضريبة لا يجذبون وجود مالك العقار تجنبنا للتشنجات و التي قد تحدث مرات عديدة و لدينا قضايا الشرطة و المحكمة بهذا الصدد. و في حالة عدم اشعار دافعي الضريبة فانه سوف يخضع للغرامة التأخيرية وفق القانون.

و ان نسبة ٧٥% وفق المسح الميداني لم يتم ابلاغهم بمبلغ الضريبة، على الرغم من (تعليمات سنة ٢٠١٩ بند ٣ و ٥ و ١٧ من تعليمات استمارة ايرادات/١٨ و قانون ضريبة العقار رقم ١٦٢/١٩٥٩، المادة ١٤ الخاصة بتبليغ دافعي الضرائب)، مما يدفع العميل الى تحمل الغرامة التأخيرية او تراكم مبالغ الضريبة لهذا السبب. و كذلك يمكن الحصول على افكار اخرى عند توظيف بعض الجداول الاخرى في التقرير.

ومن الجدير بالذكر، في ورشة العمل التي جرت في محافظة السليمانية، حيث حضرت مجموعة من موظفي و صانعي قرار ضريبة العقار، فانهم اكدوا بان قسما من الموظفين ضعفاء في اداء اعمالهم، و لا توجد لدينا دورات تدريبية و تفتقر تأهيلية لهم، و دوائر الضريبة الى انظمة الاستشعار و التبليغ الالكتروني و ان بقاء الموظف لفترة طويلة في موقع عمل واحد فانه لا يتعلم الية العمل في الاقسام الاخرى بالاضافة الى تكريس الفساد باشكاله.

ثانياً: مراقبة سياسة ادارة تقدير ضريبة العقار

ان احدى الاركان المهمة لعمل دوائر ضريبة العقار هي تعزيز ايرادات الحكومة، و لذا فان من الضرورة مراقبة السياسة الضريبية المتبعة في هذا المجال و من خلال تحليل السؤال المطروح على العملاء: كيف تقيم مبلغ ضريبة العقار المفروضة على ملكك ؟ قليل، متوسط، كثير.

ان النسبة التراكمية للمبحوثين المقربين ب (القليل و المتوسط) لقبول مبلغ ضريبة العقار المفروضة، من العينة الاحصائية تبلغ ٣٢.٢%، اما غير راضين من مبلغ الضريبة تبلغ نسبتهم ٦٧.٨%، كما في الجدول رقم ٧، و الذين يظنون بان المبلغ اجحافا بحقهم، على الرغم من ما يأتي به (قانون ١٩٥٩/١٦٢، مادة ٦)، لذا قد يحاولون (أي دافعي الضرائب) بكل الاشكال رفع الغبن هذا، بطرق قانونية ان امكن و بخلافه بطرق اخرى ملتوية. ان استمرار هذه الحالة يؤدي الى فقدان الثقة بالدوائر الضريبية و تسود حالة تعاملات غير شفافة بين هذه الدوائر و دافعي الضرائب.

في المقابلات الفردية لبعض موظفي الضرائب، فان بعض منهم اكدوا بان في بعض الحالات بعض من اعضاء اللجان لا يكتثون باهمية تقدير مبلغ الضريبة، او لا يستخدمون صلاحياتهم بالكامل، حيث ان اللجان اليومية لها صلاحية تغيير مبلغ الضريبة بنسبة $\pm ١٥\%$ ، او في بعض الاحيان يتم تبيلغ صانع القرار الضريبي من قبل جهات حزبية لتقدير مبلغ الضريبة بنسبة اكبر من المسموح بهدف اجبار دافعي الضرائب الى الاعتراض ثم دفع ٥٠% من مبلغ الضريبة السنوية مقدما لتمشية المعاملة وفق القانون.

و للتأكد من مسار هذه السياسة فان البحث يقوم بمراقبة هذه السياسة من خلال الربط الجدولي بين اعطاء استمارة (واردات/١٨) في المسح الميداني كل ٥ سنوات لتقدير ضريبة العقار الى مالك العقار و حاملي شهادات موظفي الدوائر الضريبية للعقار في الاقليم:

وفق هذا الربط بين اعطاء استمارة اراءات/١٨ لمالك العقار و المراحل الدراسية لموظفي هذه الدوائر، نجد ان نسبة ٤٥.٣% من حاملي شهادات بكالوريوس فما فوق يقر بان هذه الاستثمارات لا توزع على مالكي العقار و نسبة ٥٤.٧١% تقرر بنعم و يتم التوزيع. اما حاملي شهادات دبلوم، فان نسبة ٣٢.٤% يقر بكلا و ٦٧.٦% تقرر بنعم، و الاعدادية فما دون، فان ٤٤.٧% تؤكد بكلا و ٥٥.٣% تؤكد بنعم، كما في الجدول رقم ٣٢.

و من جانب اخر، فان البحث يهدف تناول مراقبة سياسة تحصيل ايرادات ضريبة العقار و كيفية تقديرها من خلال تحليل اجوبة سؤال رقم ٧: هل تشعر ان مبلغ ضريبة العقار المفروضة على ملكك، عادلة؟

ان ٧٦.٣% من المجتمع الاحصائي يقر بان مبلغ الضريبة المفروضة غير عادلة، و ٢٣.٧% يقر بعدالة المبلغ المفروض، كما في الجدول رقم ٩.

ان تكرار هذه العملية سنويا دون مراعاة راي عملاء ضريبة العقار باتجاه كسبهم الى العدالة الضريبية وفق قانون الضريبة، (قانون ضريبة العقار رقم ١٦٢/١٩٥٩، المادة ٦ لتقدير قيمة العقار)، يعمل على فقدان الثقة بالمؤسسات الضريبية و محاولة تجنبها بشتى الوسائل او تجنب البقاء كوعاء ضريبي مستمر و لمدة طويلة، او تحمل وزرها ماليا رغما عنه و بتالي قد يغير سلوك التعامل الضريبي لديهم.

اكّد احد موظفي ضريبة العقار اثناء المقابلة بأن مالك العقار في العراق يدفع ضريبة واحدة فقط على ملكيته العقارية، و لكن في الاقليم يجب ان يدفع نوعين من الضريبة، اولا ضريبة العقار و الثاني ضريبة الدخل فيما اذا استغل ملكه كمحل للعمل لنفسه.

و عند تحليل جواب سؤال رقم ٨: اذا كان جواب سؤال رقم ٧ بالنفي، برأيك، اي من الاسباب الاتية كانت الاكثر تأثيرا لعدم العدالة هذه؟

ان الراي الاكثر شمولاً بعدم العدالة في مبلغ ضريبة العقار المفروض (اي تفرض بشكل عفوي)، هو بوزن نسبي يبلغ ٤٢.٨%، و بدرجة ثانية هو ١٣.٢% الذي يعود الى الاستعجال في عملية تقدير مبلغ ضريبة العقار كسبا للزمن امام للجنة المسح لتمام المهمة باقل وقت، اما رأي مالكي العقارات الذين لا يؤخذ رأيهم في العملية و لا يعرف عن كيفية تقدير الضريبة، تبلغ نسبته ١٠.٥% اي الدرجة الثالثة، اما الدرجة الرابعة تبلغ نسبتها ٩.٩% القائلة بان المبالغ تخمن من قبل الموظفين قليلي الخبرة من الدوائر الضريبية، استنادا على نفس القانون السابق، كما في جدول رقم ١٠.

عند مقابلة فردا من دافعي الضرائب حول مدى العدالة في تقدير مبلغ ضريبة العقار، انه تأكد بان قسما من تعضاء اللجان غير ملمين باجراءات التقدير وفق ما يفترض قانون ضريبة العقار ١٦٢/١٩٥٩، حيث ضرب مثلا، بان لديه محل تجاري تم تقدير الايجار الشهري للمحل بمبلغ ٨٥٠ الف دينار عراقي، حاولت اقناعهم بان المبلغ فوق مستوى الايجار في المنطقة، و اقترحت عليهم ان اقوم بالتعاقد مع دائرة

ضريبة العقار بايجار شهري ٣٥٠ الف دينار عراقي و الفرق يكون لمصلحة الدائرة فلم يقبلوا بالاقترح و لا بتخفيض مبلغ الضريبة.

لو نفرض القول بعدم عدالة مبالغ ضريبة العقار من حيث الاسباب و كذلك التحصيل الدراسي لدافعي ضريبة العقار في المسح، سوف نلاحظ، ان نسبة ٥٧,١% من حاملي شهادات بكالوريوس فما فوق يرجعون سبب فقدان العدالة يعود الى فرض الضريبة بطريقة عفوية، و ٢٠% بسبب عدم معرفتهم بمبلغ الضريبة، و ١٤.٣% يرجعون السبب الى كوادر ضريبية غير كفوءة و قليلي الخبرة، و نسبة ٨.٦% ترجع السبب الى الاستعجال في تقدير الضريبة كسبا للوقت لتحقيق اكبر كسب من الكشوفات، كما في جدول رقم ١٥.

اما رأي اصحاب شهادات الدبلوم، فان نسبة ٥٧.١% يرجع السبب الى التقدير العشوائي، و ٢٨.٦% على اعتقاد بان اعضاء لجان الكشف يستعجلون بالكشف لكسب الوقت لمصلحتهم، اما نسبة ١٤.٣% منهم يقتنعون بان موظفي لجان التقدير قليلي الخبرة في تقدير مبلغ الضريبة وفق ما جاء في قانون الضريبة.

اما بالنسبة حاملي شهادات الاعدادية فما دون، فان نسبة ٥٥% منهم يرجعون عدم العدالة الى العشوائية في تقدير الضريبة، و ١٨.٣% الاستعجال في تقدير مبلغ الضريبة، و ١٥% لا يعرف اي شيء عن مبلغ الضريبة المفروضة، و ١١.٧% يرجعون السبب الى الكوادر قليلي الخبرة. لذا يلاحظ هناك اجماع في الراي و بنسبة ٥٥-٥٧% بعفوية و عشوائية فرض مبلغ الضريبة.

هناك بنود قانونية بكيفية تحديد مبلغ الضريبة على العقار(قانون ١٦٢/١٩٥٩ مادة ٦)، و بالاضافة الى خبرة موظفي لجان التخمين (قانون ١٦٢/١٩٥٩ مادة ١٢ و ١٣) و هناك خطوة تصحيحية ايضا لمبلغ الضريبة من خلال تقديم الاعتراض من قبل العميل، و هنا يدخل العميل في نفق طويل من صيرورة مشكلة الاعتراض في ضريبة العقار.

ومن الجدير بالذكر، ان البحث يقر بالبنى الفوقي المتعلم و قوي لدوائر ضريبة العقار، كما ذكر في سمات كوادر هذه الدوائر و كذلك العملاء في المواضيع السابقة، فهذا قد يفسر بعدم استخدام الكفوء لهذا الهيكل الوظيفي في هذه الدوائر او عدم اتاحة الفرصة للتعلم و تراكم الخبرة او قلة الدورات التدريبية و غيرها، مما ينعكس على كيفية تقدير ضريبة العقار و بالتالي حجم الوعاء الضريبي.

ان البحث في تناوله جانب اخر من سياسة تقدير الضريبة من وجهة نظر دافعي الضرائب، يقوم بتحليل اجوبة السؤال رقم ٩: هل لديك اي امل بالاعتراض لتخفيض مبلغ ضريبة العقار المفروض؟ ان نسبة ٦٦.٤% من المجتمع الاحصائي تؤكد بعدم الجدوى من الاعتراض على المبالغ المفروضة، و نسبة ٣٣.٦% تتوقع ان تكون هناك امل الاستفادة من الاعتراض لتقليل المبلغ الضريبي المفروض، كما في الجدول رقم ١١.

و لتناول مسألة اسباب عدم الامل بالاعتراض على الرغم من وجود نصوص قانونية بحق الاعتراض و مواصفات اجراءه (قانون ١٦٢/١٩٥٩، المادة ١٨ و ١٤)، لكن هذه النسبة العالية نسبيا من التوائم للعملاء تكون محيبة للامل و فقدان كبير لرصانة الثقة بمصادقية عمل الدوائر الضريبية في الاقليم و بسياسة تقدير الضريبة وفق القوانين و التعليمات السارية. قد تكون فهم غير كافي من جانبي الضريبة (الدوائر و العملاء) حول كيفية تقدير مبلغ الضريبة و هي بحاجة الى فهم اكثر واقعية و رفع الوعي الضريبي و بالتالي تعزيز الثقة بين الطرفين كل ذلك بهدف تجاوز مشكلة الاعتراض و مدى الثقة به من قبل العملاء.

و لتفحص اسباب عدم الثقة بالاعتراض، يقوم البحث بتحليل جواب السؤال رقم ١٠: اذا كان جواب السؤال ٩ كان بالنفي: ترى أي من الاسباب الاتية الاكثر تأثيرا؟

ان نسبة اكثر من ٤٧% من العينة الاحصائية تؤكد بان لا جدوى من الاعتراض على المبلغ الضريبي المفروض، و ٨.٦% تقر بان ازدحام الدوائر الضريبية لا تساعد على تفاهم مشكلة الضريبة و عدم عدالتها مع موظفي هذه الدوائر، و نسبة ٦.٦% منها تقر بان تقديم الاعتراض يرفض الا اذا تم دفع ٥٠% من مبلغ الضريبة المفروضة لهذه السنة، و ٣.٩% تقر بان الازدحام الكبير امام ابواب غرف الموظفين تحول دون جدوى من المراجعة بما تحتاج الكثير من الجهد و الكلفة و الزمن نظرا لحصر الاعتراض فقط بشهر (كانون الثاني لكل سنة) التي تدوم لمدة ٥ سنوات اي مسح جديد، كما في الجدول رقم ١٢.

على الرغم من مدة الاعتراض المار الذكر، قد تم تمديده لمدة ١٥ يوم اخرى، وفق تعليمات وزارة المالية و الاقتصاد، من جهة، و من جهة اخرى، فان تسجيل طلب الاعتراض فقط في الدائرة يكون كافيا لقبول الاعتراض لمدة طويلة، و لكن كلا المعلوماتين لم تصلا الى العملاء بدليل النسبة العالية نسبيا من العملاء البائسين من عملية الاعتراض. و ان الجداول ٢٢، ٢٥ و ٢٧ تضيف معلومات اكثر حول هذا الموضوع.

ثالثا: مراقبة سياسة ادارة توحيد الرأي و المنظور القانوني لموظفي دوائر ضريبة العقار

ان مواجهة المشاكل اليومية لدافعي ضريبة العقار من قبل موظفي هذه الدوائر، بحاجة ان يكون هناك عدم التردد من كيفية التعامل مع هذه المشاكل اي ان يكون هناك مسار قانوني لتوحيد الرأي حول التعامل مع هذه المشاكل. و لكن عند تحليل اجوبة السؤال رقم ١ لموظفي الدوائر الضريبية: هل ان المدينون لضريبة العقار، خاصة المدينون الكبار، يتم اخطارهم بمبلغ الضريبة سنويا؟ فان ٨٥.٩% من الموظفين يؤكدون بنعم و لكن ١٤.١% منهم يقرون بكلا، كما في الجدول رقم ٢١.

و ومتابعة اكثر لعدم توحيد الرأي للموظفين و بالتالي الاثار السلبية لها على العملاء، قامت الدراسة بتحليل جواب السؤال رقم ٣ للموظفين: هل هناك اي رقم حسابي باسم (الرديات) لاسترداد مدفوعات دافعي ضريبة العقار في نهاية السنة المالية، فيما لو كان له استحقاقات مالية على ميزانية ضريبة العقار و التي قد استوفى منه كزيادة في الفترة السابقة من السنة المالية؟

ان سجل الرديات هو للمحافظة على حقوق دافعي ضريبة العقار لاي مبلغ سلفا دفعه الى هذه الدوائر و يسجل كدائن لمصلحة العميل و يجب تصفيته له في نهاية السنة المالية.

ان نسبة ٥٧.٨% من موظفي الضريبة ينكرون وجود حساب خاص باسم (الرديات) لحفظ حقوق دافعي الضرائب المدفوعة سابقا لاسترداده لاحقا بعد تصفية مستحقاته الضريبية في نهاية السنة المالية للضريبة، و ان نسبة ٤٢.٢% تقر بوجود هذا الحساب و سوف تسترد الحقوق من خلاله الى دافعي الضرائب، كما في الجدول رقم ٢٣.

ان هذه الازدواجية في الرأي لموظفي الدوائر الضريبية تدل على نقص الفهم بالقوانين والتعليمات الخاصة بضريبة العقار خاصة على حساب العملاء، على الرغم من ان هذه الامور تم معالجتها في قانون ضريبة العقار و تعليماته، (قانون ضريبة العقار رقم ١٦٢/١٩٥٩ المادة ٢٨)، ولكن هناك تعليمات قد صدرت في سنة ٢٠١٦ بوقف سريان مفعول هذه المادة ، و في سنة ٢٠١٨ تم اصدار (تعليمات) بعدم استرداد الرديات بل تصفيته مع ما يكون العميل مطلوب لدائرة الضريبة من حقوق في امور اخرى و في اطار

صلاحية نفس الدائرة (يجب ان القانون يوقف بقانون و ليس بتعليمات).(*) و لكن تم توقف العمل بهذه التعليمات عمليا فيما بعد ايضا. للتأكد من نفس المشكلة، فان التقرير اخذ رأي موظفي دوائر ضريبة العقار في سؤال اخر، كما يظهره جدول رقم ٣١.

للقوف على مشكلة سياسة الازدواجية في رأي موظفي الضريبة، و لكن باتجاه اخر، فان البحث قام بطرح سؤال حول موضوع مهم في التعامل الضريبي لضريبة العقار كما جاء في السؤال رقم ٤ على الموظفين: هل تعطي استمارة ايرادات/١٨ لملك العقار في المسح العام الذي يجري كل ٥ سنوات؟ تتضمن استمارة ايرادات/١٨ مبلغ الضريبة المفروضة على الملك العقاري و يدوم هذا التقدير لمدة خمسة سنوات الى ان يتم مسح عام اخر جديد للعقارات. و تتضمن ايضا مواصفات العقار. و يجب ان تسلم هذه الاستمارة الى مالك العقار كأن تكون تبليغا للمالك لمراجعة الدوائر الضريبية و فيها مبلغ الضريبة المفروضة (قانون رقم ١٦٢/١٩٥٩ المادة ١٤ و ٣١)، و في حالة عدم الرضى من المبلغ فله الحق في الاعتراض خلال شهر واحد (شهر كانون الثاني للعام الجديد اللاحق لفرض الضريبة).

ان نسبة ٥٨.٦% من موظفي الضريبة يقرون بنعم بوجود هذه الاستمارة و قد تعطي الى مالك العقار مباشرة اذا كان موجودا، او باي شكل اخر كما يقره القانون، اما ٤١.٤% يؤكدون بكلا اي عدم اعطاء الاستمارة الى مالك العقار، كما في جدول رقم ٢٤. ففي هذه الحالة فان مالك العقار يجهل مبلغ الضريبة و تأريخ المراجعة الى دائرة الضريبة. و عند الاعتراض على عدم عدالة المبلغ المفروض، ففي هذه الحالة لا تقبل الاعتراض الا بعد ان يدفع ٥٠% من مبلغ الضريبة المفروضة مقدما، وفق القانون، لكي يتم له اجراءات الكشف و اعادة التقدير مرة اخرى.

و جدير بالذكر، ان اعلام مالك العقار بهذه الاستمارة مهمة جدا و تحفظ حقوقه و لا يدفع الغرامة التأخيرية على الاقل، و لكن نسبة ٤١.٤% من موظفي الضريبة وفق المسح الميداني للموظفين يجهلون هذه المهمة. فاذا تم معالجة هذه المشكلة تكون من مصلحة الدائرة و مالك العقار معا سواء ككلفة او

*-ان القانون يجب ان يلغى بقانون اخر و ليس بتعليمات و في ورشة عمل في اربيل فان المشاركين في الورشة من موظفي ضريبة العقار اكدوا ان هذا السجل موجود في اربيل و دهوك و يعمل به في استرجاع حقوق دافعي الضرائب، و لكن تم الغائه في السليمانية او ايقافه نتيجة عدم توفر السيولة في المصارف.

جهد او زمن للتعامل مع نتائجها. و ان الجداول رقم ٢٥، ٢٦، ٢٨، و ٢٩ وكذلك ٣٠ تعطي معلومات اضافية على مشكلة الازدواجية في رأي موظفي ضريبة العقار.

رابعاً: مراقبة سياسة مسك السجلات الضريبية

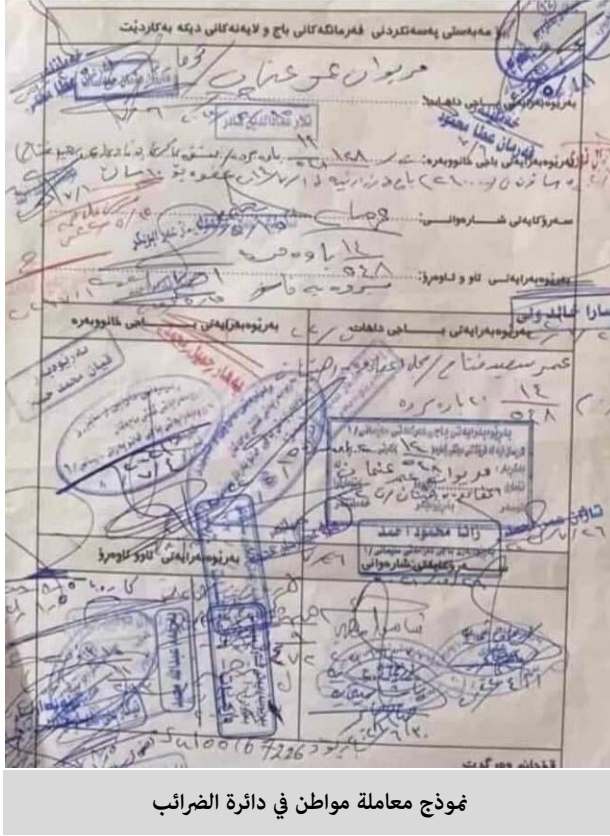
ان السجلات الاساسية في ضريبة العقار تتحدد بسجلات الرديات، كما ذكر سابقا و سجل ١٥/ايرادات و هناك استمارة مهمة لتبليغ مالك العقار او العرصة و المعروفة باستمارة ايرادات/١٨. أما بالنسبة لسجل الرديات، فقد تم بحثه في المواضيع السابقة و كذلك استمارة ١٨/ايرادات. اما بالنسبة لسجل ١٥/ايرادات تم تحليل جواب السؤال ١٣ للموظفين: ان سجل (٥) /ايرادات، اذا تم فيه المسح او تغير او تصرف غير قانوني فيه، تتوقع ان تتم هذه الاجراءات باي سبب من الاسباب الاتية؟

ان نسبة ٧٧.٣% من الموظفين يقرون بانها تأتي بالخطأ، و ١٠.٢% يؤكد على اهمال الموظف، و ٩.٤% يقر بانه يأتي بشكل مقصود، و ٣.١% يؤكد بان السجل ليس ذات اهمية كبيرة، كما في جدول رقم ٣٠.

لو نظرنا الى هذه المشكلة ايضا، من خلال قناعة موظفي الدوائر الضريبية حسب تحصيلهم العلمي، نلاحظ ان نسبة ٥٣.٨% من حاملي البكالوريوس فما فوق يقرون بان هذه المشكلة تأتي نتيجة الاهمال، و ٤٣.٤% منهم يقر بانها تحصل كخطأ، و ٢٥% ناتجة من النظر الى السجل بانه ليس ذات اهمية، و ١٦.٧% يقر بان التداخل في السجل مقصودا. اما بالنسبة لحاملي الدبلوم، فان نسبة ٧٥% منهم على قناعة بان المشكلة تأتي من النظر الى السجل بانه ليس ذات اهمية، و ٢٨.٣% كخطأ، و ٢٥% كمقصود، و ٢٣.١% يؤكد بانها ناجمة من الاهمال. اما الاعدادية فما دون، نسبة ٥٨.٣% منهم يقرون بان هذه المشكلة مقصودة، و ٢٨.٣% متأتية كخطأ، و ٢٣.١% يؤكد المشكلة سببها الاهمال، و ٠% بان السجل ليس ذات اهمية، كما في الربط الجدولي الرقم ٣٤.

ان هذا السجل مهم جدا لانه يدون فيه حقوق الدائرة على العملاء وفق قوانين ضريبة العقار و التعليمات الخاصة به، و ان هذه الاهمية تفرض تسجيل المبلغ رقما و كتابة لتجاوز اي نوع من الاشكالية او الالتباس في تفسير و وضوح الرقم المكتوب. لذا فان هذه المهمة تكون من الاولويات الادارية و الوظيفية للدائرة لاتقان الموظف بهذه المسؤولية.

خامسا: مراقبة سياسة ادارة الروتين في دوائر ضريبة العقار في الاقليم



مۆذج معاملة مواطن في دائرة الضرائب

في اطار هذا العنوان فان التقرير يريد ان يتابع سياسة ادارة الروتين في هذه الدوائر، لان قسما منه ناتج من عدم التطبيق السليم لسياسة هذه الدوائر للقوانين و التعليمات السارية في الاقليم.

في الحقيقة ان دوائر ضريبة العقار غير مرتبطة مع بعضها خلال شبكة الانترنت وفق رأي موظفي هذه الدوائر، كما في جدول رقم ٢٦، حيث ان ٥٣.٩% يؤكدون بعدم الارتباط و ٤٦.١% يؤكدون وجود هذا الارتباط، لذا يلاحظ، حتى و ان كان هناك ارتباط فانه ضعيف لا يتلائم متطلبات العصر الحالي.

جدير بالذكر، في ورشة عمل محافظة اربيل،

فان موظفي ضريبة العقار اكدوا بان النظام المعتمد في معاملة ضريبة العقار هو قديم و تقليدي ولا يستوعب المتطلبات الجديدة، و نعاني النقص في الصلاحيات المالية و الادارية للتكيف مع المتطلبات الحالية، و هناك عمليات روتينية معقدة في هذه الدوائر خاصة نعاني من تمشية بعض معاملات الدوائر الاخرى مثل دوائر الكهرباء و الماء و جمع القمامة او التسجيل العقاري و الخ وفق بنود قانون الضريبة، بالاضافة الى عدم او ضعف الارتباط الالكتروني افقيا و عموديا لهذه الدوائر.

و من جانب اخر، فان التقرير يأتي بسؤال الى دافعي الضرائب، كما في السؤال الثالث: هل تفضل ان يتم تنظيم ضريبة العقار بالانترنت و تتم ترتيب معاملاتك بهذه الطريقة؟

ان نسبة ٨٦.٢% من المجتمع الاحصائي يفضل التعامل الالكتروني بضرائب العقار خاصة لتبليغ دفع الضرائب درءا للغرامات التأخيرية و اختصارا في الجهد و الزمن و الكلفة، كما في الجدول رقم ٠٦ و

١٣.٨% فقط لا تفضل التعامل الالكتروني لضريبة العقار وفق المسح الميداني الجاري. وهي نسبة قليلة و قد تكون لها مصلحة من عدم الضبط الالكتروني للعملية، او قد تكون هناك درجة من الامة الكترونية. و بهدف معرفة درجة الروتين في هذه الدوائر، فان التقرير يأتي بالسؤال رقم ١١ الى العملاء: الى اي حد تعاني من روتين في اجراء معاملات المتعلقة بضريبة العقار في الدوائر المعنية؟ ان حصة الاسد من الاجوبة تقرر بانها صعبة و بنسبة تبلغ ٤٥.٤%، اما ٣٢.٢% ترى بانها متوسطة و ٢٢.٤% تؤكد بانها سهلة و مرنة، كما في الجدول رقم ١٣.

في احدى المقابلات مع فردا من دافعي الضرائب، فانه أكد بان اذا يريد تصفية حساباته لضريبة في دائرة ضريبة العقار، فانه بحاجة الى ١٠ خطوة معاملتية و التي تحتاج الى ٢-٣ يوما، و الان قد اضيفت روتينات اخرى من خلال ادخال دوائر امنية (الاسايش) في المعاملة و مديرية التسجيل العقاري و التي تحتاج الى ٣ ايام اخرى، اما اذا اردت احول الارض العقاري الى البناء، فاني احتاج الى ١١ خطوة معاملتية و التي تستغرق ٣-٤ يوما هذا ماعدا اضافة الروتينات الجديدة اليها، هذا بالاضافة الى معاملات الماء و الكهرباء و البلدية و غيرها اي ١-٢ شهرا على الاقل.

فيما لو ننظر الى مشكلة الروتين في دوائر ضريبة العقار من وجهة نظر (موظفي) هذه الدوائر، كما موضح في الربط الجدولي رقم ٣٥، نرى ان نسبة ٣٧% من موظفي محافظة دهوك يقر بان الروتين قليل، و ٤٤.٤% يقر بمتوسط اما ١٨.٥% يؤكد بان الروتين في دائرة ضريبة عقار محافظة دهوك كثيرة. اما رأي موظفي دائرة ضريبة العقار في محافظة اربيل، فان نسبة ٢٣.٥% منهم يؤكد بان الروتين قليل، و ٤٩% يؤكد بانه وسط اما ٢٧.٥% يقر بان الروتين في دائرة ضريبة عقار اربيل كثير.

اما فيما يتعلق بموظفي دائرة ضريبة محافظة السليمانية، فان ٢٢% يقر بانه قليل، و ٥٢% يؤكد بان الروتين في المحافظة وسط، و ٢٦% يؤكد بن الروتين في المحافظة السليمانية كثير.

و يمكن التطرق الى موضوع مراقبة سياسة الروتين في دوائر ضريبة العقار من اوجه مختلفة من خلال استخدام الجداول رقم ١٧، ٢٧ و ٣٩.

وفق ما جاء، فان التقرير يلاحظ بان كلا الطرفين الموظفين و دافعي الضرائب يقرون بكثرة الروتين في هذه الدوائر، مما يتطلب الوقوف عندها و اخذها بمجدية لوضع حد لهذه الظاهرة السلبية.

الاستنتاج

١. ان البنى الفوقية لدوائر ضريبة العقار (هيكل العمل) رصينة و قوية من حيث نوعية الكوادر الخدمية فيها سواء كعدد الكوادر او الفئة العمرية الشابة او المراحل التعليمية او التوازن الجنسي فيها، و لكن لم يتم الاستفادة المثلى من طاقة هؤلاء الكوادر.
٢. ان التوازن الجنسي لعملاء ضريبة العقار (مشاركة المرأة ٢١,٧%) هو مؤشر ايجابي للحالة الاجتماعية و الاقتصادية للمرأة في الاقليم، على الرغم من عدم التفريق القانوني التفاضلي في تخمين المبلغ الضريبي او الاجراءات القانونية الاخرى.
٣. ان سياسة ادارة الوعي في دوائر ضريبة العقار في الاقليم، ليس في المستوى المطلوب، سواء كان على مستوى موظفي هذه الدوائر ام عملاءها، نظرا لكثرة الاعتراضات و التدخلات في مسك السجلات الاساسية و الازدواجيات في رأي موظفي هذه ومنظورهم القانون الدوائر خاصة على الامور الاستراتيجية و المهمة في تطبيق بنود قانون و تعليمات ضريبة العقار على المعاملات الضريبية.
٤. ان سياسة ادارة ايرادات ضريبة العقار في الاقليم ليس بمستوى كفاءة البنية الفوقية لهذه الدوائر المتمثلة بكوادرها المتعلمة، و التي بحاجة الى فتح دورات تأهيلية في تكنولوجيا المعلومات و الادارة و كيفية التعامل مع دافعي الضرائب.
٥. ان الدراسة رصدت درجات عالية نسبيا من الروتين الاداري في دوائر ضريبة العقار من خلال اراء العملاء و الموظفين معا، بحيث وصلت الى درجة من التذمر و عدم الرضا قد تخدم الاقدام على التهرب الضريبي بشتى الوسائل الممكنة.
٦. ان شعور عملاء ضريبة العقار في الاقليم بعدم عدالة مبلغ الضريبة و تقديرها بنسبة عالية نسبيا، (٧٦.٣%) الجدول رقم ٩، و النسبة التراكمية للاقرار بان مبلغ الضريبة (متوسطة، و كثيرة) تبلغ (٩٥.٤% /جدول رقم ٧)، يجب عدم الاستخفاف بها، لان الشعور بالغبن يشكل نتائج سلبية جدا على المستوى السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي.
٧. ان سياسة ضريبة العقار في الاقليم، منصبة بدرجة كبيرة على جباية اكبر قدر ممكن من الايرادات و بشتى الطرق و ان كانت على حساب المدفوعات قد تكون قانونية ام غير القانونية للعملاء، كعدم مسك سجل الرديات، دفع ٥٠% من ضريبة العقار سلفا اي منذ بداية السنة المالية لتمشية معاملات

الاعتراض للعملاء على الرغم من الدرجة العالية من اليأس به، اجراءات تقدير الضريبة و عدم الشفافية و الخ حسب الاراء في المسح الميداني.

٨. ان الدراسة ترصد عدم الاكتراث برأي عملاء ضريبة العقار في الاقليم سواء في تقدير المبلغ او الاعتراض او وقت المعاملة (الروتين) و غيرها من الامور الادارية و المالية و التدقيقية، وهذا يجعل العميل يشعر بان هذه الدوائر لم توجد لتخدمهم لا في المعاملة و لا في الايرادات، وبالتالي شعور بالغبرة قد يحل محل الشعور بالمواطنة، والقيام بالواجب دون الرضا يحل محل الحقوق و الشفافية و المسائلة.

٩. ان الدراسة رصدت بعض جوانب الاهمال الوظيفي في مسك السجلات و التدقيقات الضرورية فيها كسجل (٥ ايرادات) و استمارة (ايرادات/١٨) خاصة، وبالتالي تشكل هدرا للمال العام و ايرادات الضريبة.

١٠. مضى على قانون ضريبة العقار سنين عديدة مع تعديلات عليه لاكثر من ٢٧ مرة و عدم ملائمتها للوضع الحالي لاقليم كردستان، واصبح مصدرا لعدم الوضوح القانوني عند الموظفين و دافعي الضرائب، و خاصة منذ سنة ١٩٥٩ حيث اصدار القانون و قد تغيرت، الكثير من الامور الاساسية للقانون مثل عدد دافعي الضرائب، التوسع في وظيفة العقار و الابنية و الخ.

١١. ان دفع ٥٠% من مبلغ ضريبة العقار مسبقا وفق القانون هو غير ملائم سواء من حيث الزمن ام من الناحية القانونية، لان قد تتغير ايرادات العقار او تتلاشى التي دفعت عليها الضريبة مسبقا، و لكن حق دافع الضريبة لا يعوض بالاحص بعد الغاء استرداد هذا الحق بالغاء سجل الرديات.

١٢. عدم الشفافية في ايرادات و نفقات ضريبة العقار و خاصة النفقات التي تخصص لتنمية الخدمات العامة في المناطق المختلفة مثلا اكساء الطرق او حل مشكلة الكهرباء او الماء او المجاري و الخ.

١٣. تشتت الهيكل الاداري لضريبة العقار في الهيكل الاداري الضخم لوزارة الاقتصاد و المالية و عدم تجميعها في هيئة مستقلة بذاتها يشكل معضلة كبيرة لهذه الدوائر خاصة بعد توسع شريحة دافعي الضريبة مما يجعل ان لا يتم صنع القرار في زمان و مكان ملائمين لحل المشاكل التي تحدث، لذا تبقى المشاكل تتراكم و تراوح مكانها.

١٤. ان صلاحية صنع القرار في دوائر ضريبة العقار محددة الى درجة تجعل صانع القرار يكون ضعيفا امام حل المشاكل التي تواجههم يوميا او بشكل عاجل.

١٥. ان تكملة معاملات بعض الدوائر الحكومية مثل الماء و الكهرباء و التسجيل العقاري و الخ في هذه الدوائر عملت على زيادة الازدحام في هذه الدوائر مما ينعكس سلبا على دافعي الضرائب سواء من حيث الجهد ام الوقت.

١٦. في السنوات القادمة قد تتحول هذه الدوائر الى دوائر المسنين بسبب عدم تعيين عناصر جديدة خلال السنوات الخمسة الماضية، لان هؤلاء من جيلهم بحاجة الى التعلم و تراكم الخبرة، و هذا العامل قد يؤدي الى تفاقم المشاكل الحالية بشكل اعمق في المستقبل.

١٧. عدم مشاركة اعضاء البرلمان خاصة لجنة الاقتصاد و المالية و كذلك بعض اصحاب القرار في دوائر ضريبة العقار في ورشات عمل حول ضريبة العقار، رغم الدعوة الرسمية لهم في محافظات الاقليم، يعد حالة عدم الاكتراث في هذه المفاصل المهمة، بتطوير قانون ضريبة العقار و حل مشاكله في هذه الدوائر.

١٨. ضياع مركزية دافعي الضريبة في مجمل اجراءات ضريبة العقار، باتجاه اعتبار موظفي هذه الدوائر (خاصة اعضاء اللجان) دائما انهم اصحاب الحق و اكثر الماما و ذات سلطة مقارنة بدافع الضريبة. ان هذه النظرة متجسدة في كل مسيرة معاملات و اجراءات ضريبة العقار، اي مخاطبة البعض بمستويين مختلفين الرفيع والاعتيادي، و النتيجة النهائية هي تمهيش دافعي الضريبة و جعل الموظف هو المركز في العملية، و المفروض ان يكون العكس هو الصحيح . ان قسما كبيرا من مشاكل ضريبة العقار تأتي من هذا الخطأ في سير عملية نظام ضريبة العقار.

١٩. ان دوائر ضريبة العقار لها مشكلة الابنية الملائمة لعملها سواء من حيث الكم او من حيث النوع، كي تنظم عملها الاداري بشكل عصري وفق الانظمة الجديدة مثل ذات شبك واحد او نظام التعامل المصرفي او الكاونتر.

٢٠. ضعف الارتباط والاتصال الشبكي بين الدوائر الضريبية مع بعضها البعض اي (عموديا) و مع دوائر الاخرى ذات العلاقة اي (افقيا).

التوصيات

١. من مصلحة دوائر ضريبة العقار في الاقليم الاهتمام الاكبر بتدريب الكوادر الوظيفية لديها لتقليل فجوة الانحراف في سياسة الضريبة بين عدم رضا عملاء الضريبة، و باستشهاد اقوال حتى قسم من الموظفين، و مستحقات ضريبة العقار المفروضة و فق القوانين و التعليمات. و هذا الامر يتطلب توسيع الصلاحيات الادارية و المالية لدوائر ضريبة العقار من وزارة الاقتصاد و المالية لاقليم كردستان.
٢. من المستحسن توفير نوع من الامتياز الضريبي للمرأة لتشجيع مشاركتها في النشاط العقاري و تعزيز مكانتها الاجتماعية و الاقتصادية. و يمكن تحقيق هذا الامر من خلال التنسيق و التعاون بين منظمات المجتمع المدني، و خاصة المنظمات النسوية، و دوائر ضريبة العقار و تعاون اصحاب المصلحة و من خلال تقديم مسودة تعديل لقانون الضريبة بهذا الاتجاه.
٣. توصي الدراسة بان رفع الوعي الضريبي لدى موظفي الدوائر الضريبية و كذلك عملاءها من الامور المهمة و الاستراتيجية في ادارة سياسة ضريبة العقار، و ذلك من خلال دورات تدريبية تكنولوجية و معلوماتية و التعامل مع العملاء و التدقيقية و القانونية و الادارية و غيرها، خاصة تتمتع هذه الدوائر ببني فوقية نوعية عالية نسبيا. و تحقيق هذا الامر، يتطلب زيادة الصلاحيات المالية و الادارية لصناع القرار في دوائر ضريبة العقار من قبل وزارة الاقتصاد و المالية في الاقليم لفتح دورات تدريبية و تأهيلية و دورات خاصة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في الامد القصير و المتوسط، اما في الامد الطويل يجب العمل على تجميع الدوائر الضريبية في هيئة مستقلة و تتمتع بكل الصلاحيات الادارية و المالية الخاصة بصنع القرار و تنفيذه.
٤. ان تقليل الروتين المتزايد و زيادة الشفافية في دوائر ضريبة العقار في الاقليم يعد امرا استراتيجيا و مهما و ملحا، لانه يشكل مصدرا مهما لهدر الوقت و الجهد وزمن لكلا الطرفين: الدوائر و العملاء معا، بالاضافة الى زعزعة الثقة بينهما. لذا فان الارتباط الالكتروني بين هذه الدوائر داخليا، و بين دوائر اخرى ذات العلاقة يعد امرا استراتيجيا و ملحا في الوحت الحاضر و خاصة في حالة امتلاك كوادر مؤهلة. حيث ان التعامل الالكتروني قد يخلص الدوائر الضريبية و عملاءها معا من كل مشاكل التبليغ و الغرامات قبل ان تحصل. ان تحقيق هذا الامر، يحتاج الى ان تعمل دوائر ضريبة العقار و وزارة الاقتصاد و المالية لاعداد الموازنة

السنوية العامة للحكومة بالاضافة الى زيادة الصلاحيات الادارية و المالية لهذه الدوائر، مما تساعد على تقليل الروتين و زيادة الشفافية في مفاصل التعامل مع ضريبة العقار.

٥. من مصلحة دوائر ضريبة العقار، العمل على خلق شعور بالثقة و الاطمأنان لدى دافعي الضرائب و نحو الشعور بالغرابة امام هذه الدوائر و في تمشية معاملاتهم، لان الشعور بالغبن تصعب على هذه الدوائر الجباية السلسة و تعزيز الايرادات، و تعوض لا محالة الى التهرب الضريبي و طرق اخرى ملتوية و غير قانونية. و يمكن تحقيق هذا الهدف بالاضافة الى التوصيات السابقة مثل زيادة الصلاحيات الادارية و المالية، و كذلك تحتاج المهمة فتح دورات خاصة باستخدام تكنولوجيا المعلومات و منظومة استخدام شبكات الانترنت و ربط هذه الدوائر افقيا و عموديا مع بعضها و مع الدائرة الحكومية ذات العلاقة.

٦. يجب الاهتمام من قبل دوائر الضريبة بموضوع الاعتراض عن مبلغ الضريبة الذي يعتبر جوهر فقدان الثقة بين دافعي الضريبة و المؤسسة الضريبية، و هذا ممكن من خلال فتح باب الحوار و الاهتمام برأي دافعي الضرائب و الشفافية في تخمين مبلغ الضريبة على الممتلكات و تقليص خطوات اجرائاته، كل ذلك بهدف استعادة موقع المراجع (دافع الضريبة) ليس فقط في الدوائر الضريبية و انما في كل الدوائر الحكومية الى المركز و ليس العكس الذي هو السائد حاليا. لان الاصل من نية الحكومة و الادارات هو لخدمة المواطن و ليس النظر اليهم بعين الشك و الريبة و المتهم. و يمكن تحقيق ذلك من خلال دورات ادارية خاصة بهذا المجال و زيادة الاشراف على الموظفين و بناء نظام تقييم الموظفين و صانعي القرار على اساس ترضية الزبائن، و هذا ممكن من خلال الصلاحيات التي تمنح لصناع القرار بالاضافة الى عمليات اشراف منظومات الرقابة المالية الموجودة و التابعة للبرلمان.

٧. اعطاء اهتمام اكبر بمسك السجلات خاصة ٥ ايرادات و الرديات و استمارة ١٨/ايرادات، الذي يحافظ على مكانة الدوائر الضريبية كمصدقة و كحكم في المصالح المتصارعة بين الحكومة و دافعي الضرائب، و من الممكن للدبلوماسية و الحوار و الشفافية ان يخفف من حدة التشنجات التي قد تحدث بينهما و تستبدلها الى لشعور بالمواطنة. ان تحقيق هذه المهمة تقع على عاتق صناع القرار في الدوائر الضريبية نفسها من خلال توسيع الصلاحيات و زيادة الرقابة الادارية و المحاسبية في هذه الدوائر.

٨. ان التحول الاساسي في منظومة ضريبة العقار يمكن ان يحدث فقط، عندما تبني الحكومة الشفافية و تقوم بتنظيم الموازنة السنوية و ارسالها الى البرلمان مبينة فيها مكانة الخدمات العامة التي تقدم من كل ايرادات الحكومة، وهذا يكون مبعثا لعودة الثقة و المصدقية بالحكومة و سيادة القانون و بالتالي بناء

ممارسات حكومة رشيدة، و على اثرها، فان الضريبة تكسب تأيد دافعي الضريبة، كما هو الحال في الدول المتقدمة حيث ينظر الى الضريبة كواجب وطني. و هذه المهمة يمكن ان تتحقق من خلال قيام وزارة التخطيط و الاقتصاد و المالية باعداد ليس فقط الموازنة السنوية العامة للحكومة و انما الحسابات الختامية للموازنة ايضا و تقدمها الى برلمان الاقليم للتدقيق و المراقبة.

٩. ان بناء هيئة خاصة للضرائب خاصة ضريبة العقار، يعد امرا ملحا في الاقليم. حيث ان هذا التحول الاداري لا يكلف الحكومة كثيرا، و لكن بالمقابل يحل المشاكل العميقة و المتراكمة لادارة الضريبة الحالية، و بالاخص الية صنع القرار و تنفيذه و المتابعة و اختصار خطوات الروتين الاداري و المالي. ان النظام الحالي للضريبة العقار كان ملائما للعراق عندما كان عدد سكانه لا يتجاوز ٦-٧ مليون شخصا. و تتطلب هذه المهمة ان تقوم وزارة الاقتصاد و المالية بمفاتيحة مجلس الوزراء بالموضوع و اخذ الموافقة باستحداث هذه الهيئة و استرجاع القرارات و تنفيذها مباشرة الى هذه الهيئة.

١٠. ان محدودية صلاحية صانعي القرار في ضريبة العقار تعد من احدى المشاكل المعقدة لادارة اعمال ضريبة العقار سواء من حيث النوعية ام الكمية، بحيث ان هذه المشكلة ادت الى ان يظهر صانع القرار ضعيفا امام المتابعة و المسائلة و المسؤولية، لان انجاز الاعمال و بنوعية جيدة في مكانه و زمانه يكون بحاجة الى تشجيع متميز لتفريق بين الموظف الكفوء و اخر بحاجة الى الخبرة. ان هذه المهمة تنحصر في صلاحيات وزارة الاقتصاد و المالية لاقليم كردستان و هي بدورها تستطيع ان تنزل بعض من الصلاحيات الاضافية الى دوائر ضريبة العقار لتمشية الامور الادارية و المالية بسلاسة اكبر.

١١. ان دوائر ضريبة العقار بحاجة الى ابنية ملائمة تصميميا لخصوصية عمل هذه الدوائر سواء من حيث النوعية ام الكمية، بحيث يساعد على توزيع الازدحام الموجود في هذه الدوائر و يساعد في تخفيف الروتين، لان تصميم البناء و توزيع اركانه على وظائف الدوائر قد يكون فعالا في توظيف قدرات الموظفين بشكل عام و تقليل الروتين الموجود بشكل خاص. و هذا ممكن تحقيقه من خلال ادخال التصاميم الاساسية الملائمة لهذه الدوائر و ادخالها في الموازنة العامة للحكومة او البرامج الخاصة للحكومة.

١٢. يجب ادخال تعديلات اساسية في قانون ضريبة العقار التي مضى عليه اكثر من ٦٣ سنة و تعديلات كثيرة بحيث يوضع الموظف بين كل هذه التعديلات مما قد زادت من حلقات الروتين. و هذا يتطلب من هذه الدوائر و بالتنسيق و التعاون مع اصحاب المصلحة من ضريبة العقار بتحضير مسودة

جديدة للقانون و تقديمها الى البرلمان من خلال التعليمات و الخطوات القانونية الضرورية بهدف تحويل المسودة الى قانون نافذ.

١٣. ان قانون ضريبة العقار بحاجة الى تعديل خاصة في القسم الذي يجبر دوائر ضريبة العقار ان تكمل معاملات الدوائر الاخرى لحكومة الاقليم بالتبعية مثل الكهرباء و الماء و التسجيل العقاري و الخ، لان هذه الدوائر في الوقت الحاضر، غير قادرة على استيعاب الزخم الكبير من المراجعين مهما توسعت امكاناتها. ان هذا القسم من القانون كان في زمن كان عدد السكان و العقارات محدودتين. ان اصلاح هذا الخلل ممكن من خلال تقديم مفردات تعديل لقانون ١٩٥٩/١٦٢ من قبل الدوائر الضريبية و رفعها الى وزارة الاقتصاد و المالية و من ثم الى مجلس الوزراء و ثم الى البرلمان لجعلها قانونا قابل للتنفيذ لتخفيف زخم المعاملات التي تأتي الى هذه الدوائر من الدوائر ذات العلاقة.

١٤. يجب على دوائر ضريبة العقار التفكير مليا بالتوسعات و التطورات المستقبلية سواء على مستوى فتح فروع جديدة او تعيين موظفين جدد و بنوعية مطلوبة كي لا تصطدم بازمة توسعات مستقبلية او مواجهة ازمة موظفي ذات خبرة سواء من حيث العمر ام من حيث النوعية. و هذا يتطلب من دوائر ضريبة العقار مفاوحة وزارة الاقتصاد و المالية لحكومة الاقليم لاستحصال صلاحية موافقة مجلس الوزراء بفتح باب التعيين لموظفين جدد بالمواصفات والاعداد المطلوبة، اما فتح فروع جديدة او التوسع في حجم الدوائر فانها ترجع الى صلاحيات وزارة الاقتصاد و المالية.

١٥. من المهم لعضو البرلمان خاصة في اللجان التخصصية و صانع القرار في السلطة التنفيذية المشاركة في دورات تأهيلية تهدف الى رفع التوعية المهنية لديهم بهدف تعريفهم و اختلاطهم بكيفية تبادل المعلومات الاختصاصية و المهنية خاصة اعمال ورشات منظمات المجتمع المدني، لان عمل هذه المنظمات قد تملأ الفراغات التي تتكون بين الحكومة و افراد المجتمع و التي لا تستطيع الحكومة الوصول اليها بمؤسساتها المتوفرة خاصة في مجالات التنمية الاجتماعية و الاقتصادية. و هذا يتطلب اصدار تعميمات من قبل الحكومة و البرلمان بهذا الشأن للمفاصل ذات العلاقة او ادخال منظومات تشجيعية خاصة لزامهم المشاركة في هذه الانشطة.

١٦. يجب جعل المواطن (مركز) في مراجعة الدوائر و ليس فقط في دوائر ضريبة العقار و انما في كل الدوائر الحكومية، لان الاصل في وجود الدوائر هو خدمة المواطن عن طريق ممثليه في السلطات الثلاثة، و لكن الان هذه المسألة في الاقليم تنفذ بشكل عكسي، لذا فان شعور المواطن بالغبرة في الدوائر الحكومية

احتلت مكان المواطنة.، و هذا ممكن من خلال الاهتمام بالحوار و دبلوماسية التعامل، كما معمول به في القطاع الخاص عند تقديم خدماتها، لان في اخر المطاف، فان صانع القرار هو الذي يتحمل عبء التعامل غير اللائق مع المراجعين. هذا بالاضافة الى فتح دورات خاصة حول كيفية التعامل مع دافعي الضرائب (او المواطن في الدوائر) و ادخال منظومات خاصة لتقييم اداء الموظف او صانع القرار في هذا المجال و اعتماد الموقع الاداري و الوظيفي للموظف و مستحقته المالية على هذا الاساس.

الملاحق

ملحق رقم ١ استمارة الاستبيان للموظفين

المحافظة:

استمارة استبيان لموظفي ضريبة العقار في اقليم كردستان/العراق يتعاون مع حكومة اقليم كردستان و وزارة المالية و الاقتصاد و منظمتا NDI و PAY، و بهدف ادامة نظام ضريبي للعقار الاكثر عدالة و تقليل الروتين و استجابة لتحقيق رغبات المواطنين، يتم اجراء هذا الاستبيان في دوائر ضريبة العقار في حكومة اقليم كردستان، لذا فان تعاونكم مشكورا في هذا المجال.

المعلومات الاساسية:

الجنس: ذكر: انثى:
 الفئات العمرية: (٢٠ - ٣٤) (٣٥ - ٤٩) ٥٠ سنة فما فوق
 سنوات الخدمة: ٥ سنة فما دون (٥ - ١٠) ١١ سنة فما فوق
 الشهادة: الاعدادية فما دون: دبلوم: بكالوريوس فما فوق:

ت	الاسئلة	نعم	كلا
١س	هل ان المدنيين، خاصة المدنيين الكبار، ترسل لهم سنويا (اخطار الدفع)؟		
٢س	اذا لم يستجابوا لاخطار الدفع، هل هناك اجراءات قانونية اخرى بحقهم، عدا الغرامة التأخيرية؟		
٣س	هل هناك اي حساب باسم (الرديات) و الذي فيه يحفظ حقوق دافعي ضريبة العقار، اذا دفع لاي سبب من الاسباب مبلغ اكبر من الضريبة القانونية؟		
٤س	هل ان في التقدير العام لضريبة العقار كل ٥ سنوات، توزع استمارة ايرادات/١٨ الى مالك العقار؟		
٥س	هل ان اراضي المشاريع الاستثمارية السكنية بعد الحصول على الاجازة الرسمية تؤخذ منها ضريبة العقار؟		
٦س	هل ان دوائر ضريبة العقار مرتبطة بشبكة الانترنت مع فروعها في المنطقة الجغرافية لها؟		
٧س	هل ترى، ان ربط دوائر ضريبة العقار بشبكة الانترنت مع باقي الدوائر الحكومية الاخرى ضرورية		
٨س	هل ان كل اقليم كردستان يتعامل بنفس القوانين التعليمات ضريبة العقار؟		
٩س	هل ان كل الدوائر ضريبة العقار في الاقليم لها نفس الهيكل الاداري؟		

ت	الاسئلة	قليل	متوسط	كثير
س ١٠	كيف تقدر عدد موظفين في دوائر ضريبة العقار الذين يديرون معاملات المواطنين؟			
س ١١	كيف ترى مستوى الروتين في دوائر ضريبة العقار و التي ترهق المواطنين في انجاز معاملاتهم؟			
س ١٢	كيف ترى عدد كوادر ذات خبرة في دوائر ضريبة العقار و الذين يديرون معاملات المواطنين يوميا؟			

س ١٣ : ان سجل أ/ايرادات ، الذي يتم فيه عمليات الشطب او الحك او تغير، تتوقع باي سبب من الاسباب

الاتية اكثر تداولاً؟

بخطأ مقصودا الاهمال غير ذات اهمية

اسم و توقيع منظم الاستمارة

ملحق رقم ٢

استمارة دافعي ضرائب العقار (المواطنون)

المحافظة:

استمارة استبيان مواطنين في دوائر ضريبة العقار في اقليم كردستان/العراق بتعاون مع حكومة اقليم كردستان و وزارة المالية و الاقتصاد و منظمتا NDI و PAY، و بهدف ادامة نظام ضريبي للعقار الاكثر عدالة و تقليل الروتين و استجابة لتحقيق رغبات المواطنين، يتم اجراء هذا الاستبيان في دوائر ضريبة العقار في حكومة اقليم كردستان، لذا فان تعاونكم مشكورا في هذا المجال.

المعلومات الاساسية: ذكر انثى
 الفئات العمرية: (٢٠ - ٣٤) (٣٥ - ٤٩) ٥٠ فما فوق
 الشهادة : الاعدادية فما دون: دبلوم بكالوريوس فما فوق

ت	الاسئلة	نعم	كلا
س ١	هل ان بحضورك يتم تقدير ضريبة العقار على ملكك؟		
س ٢	هل ان سنويا يتم تبليغك بمبلغ الضريبة على ممتلكاتك العقارية؟		
س ٣	هل ترى من المستحسن ان تترتب معاملات ضريبة العقار بالانترنت و عن هذا الطريق تنجز معاملاتك؟		

ت	الاسئلة	قليل	متوسط	كثير
س ٤	كيف تقيم مبلغ ضريبة المفروضة على ملكك العقاري؟			
س ٥	الى اي حد لديك الامام بقوانين و تعليمات ضريبة العقار؟			
س ٦	هل ترى ان الربط الشبكي بين دوائر ضريبة العقار و باقي الدوائر الحكومية، مهمة؟			

س ٧ : هل تشعر ان نبلغ ضريبة العقار على ملكك عادلة؟

نعم كلا

س ٨: اذا كان جوابك كان بكلا، تتوقع باي سبب من الاسباب الاتية اكثر تأثيرا؟

أ. لا اعلم شيئا عن الضريبة المفروضة على الملكي

- ب. تقدر عفويا
- ج. كوادر غير كفوءة تقدرها
- ه. هناك استعجال في التقدير خدمة لمصالح المخميين

س ٩ : هل لديك اي امل بالاعتراض عن مبلغ الضريبة كي يقلل منه؟

نعم كلا

س ١٠ : اذا كان جواب سؤال الاعلاه كان بالنفي، تتوقع اي سبب من الاسباب الاتية اكثر تأثيرا؟

- أ. بسبب الازدحام شهر ١ بعد تقدير الضريبة كل ٥ سنوات
- ب. الاعتراض لا يغير شيئا من الضريبة
- ج. الازدحام يجعل التفاهم مع الموظفين صعبة
- د. يجب ان ادفع ٥٠% من مبلغ الضريبة السنوية مقدما كي يمشون معاملة الاعتراض

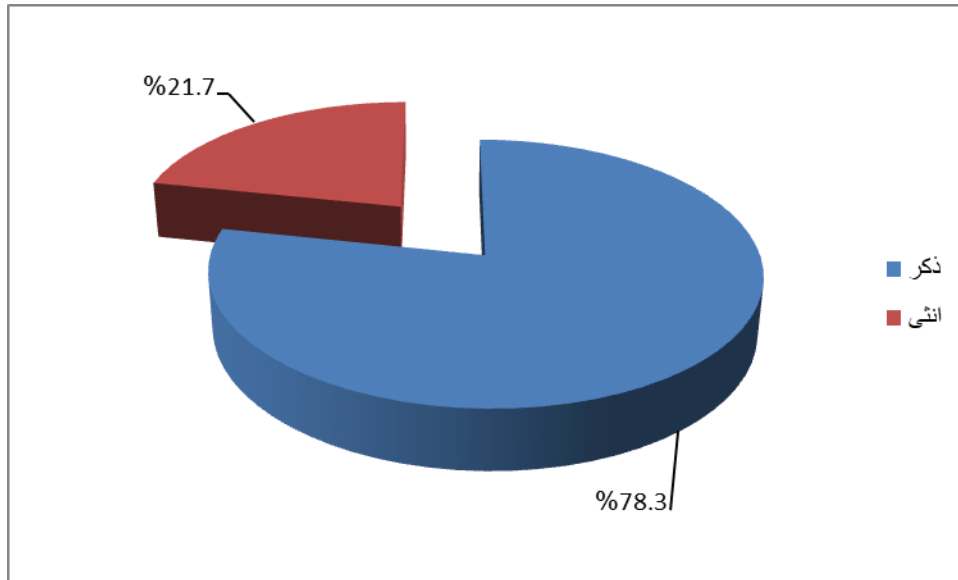
س ١١ : الى اي حد ترى الروتين في معاملاتك في دوائر ضريبة العقار موجود؟

سهلة متوسطة صعبة

ملحق رقم (٣)
جداول مقابلة دافعي ضرائب العقار و موظفي هذه الدوائر
(جداول المواطنين)

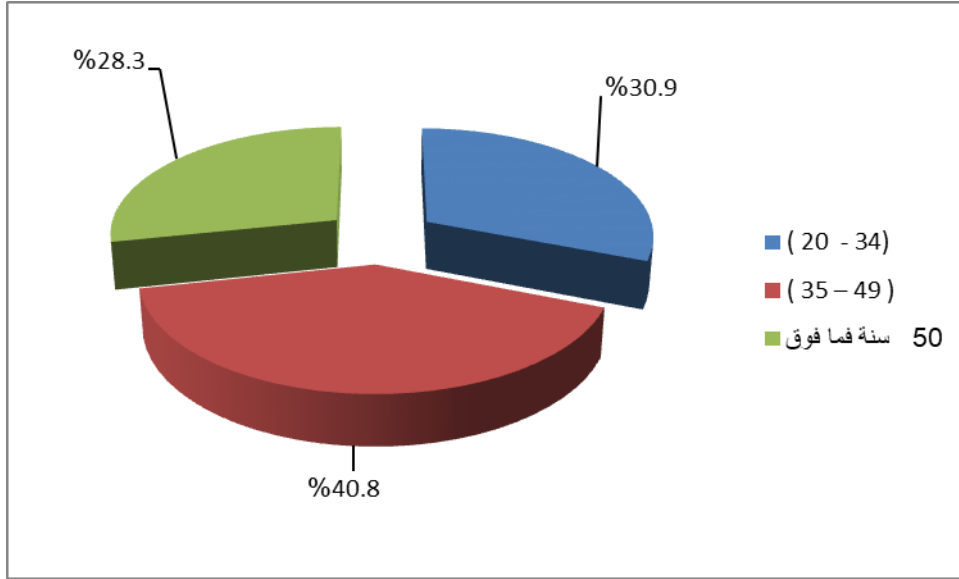
جدول رقم ١
التوزيع النسبي للعيينة حسب الجنس

النسبة المئوية	التكرار	الجنس
78.3	119	ذكر
21.7	33	انثى
100.0	152	المجموع



جدول رقم ٢
التركيب الهيكلي للعينة حسب الفئات العمرية
توزيع دافعي ضرائب العقار حسب العمر

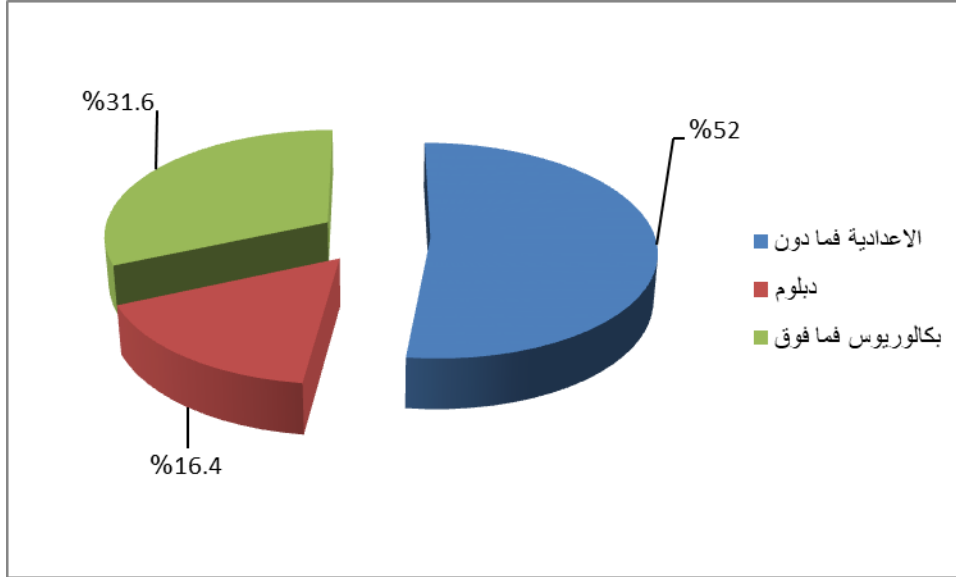
النسبة المئوية	التكرار	الفئات العمرية
30.9	47	(20 - 34)
40.8	62	(35 - 49)
28.3	43	50 سنة فما فوق
100.0	152	المجموع



جدول رقم ٣

التركيب الهيكلي للعيينة الاحصائية حسب المرحلة الدراسية

المرحلة الدراسية	التكرار	النسبة المئوية
الاعدادية فما دون	79	52.0
دبلوم	25	16.4
بكالوريوس فما فوق	48	31.6
المجموع	152	100.0

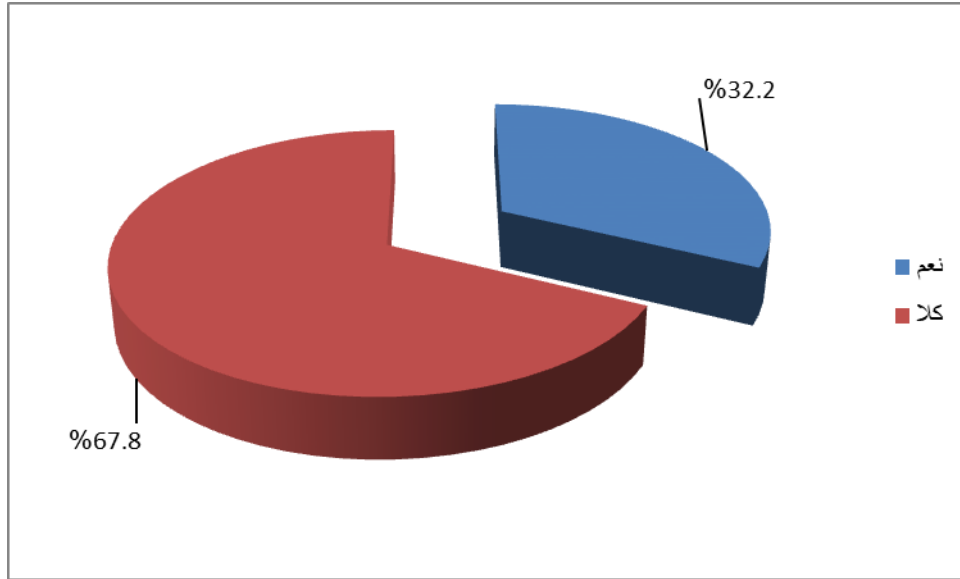


شكل (٣)

جدول رقم ٤

س ١ : هل ان بحضورك يتم تخمين الضريبة على ملك؟

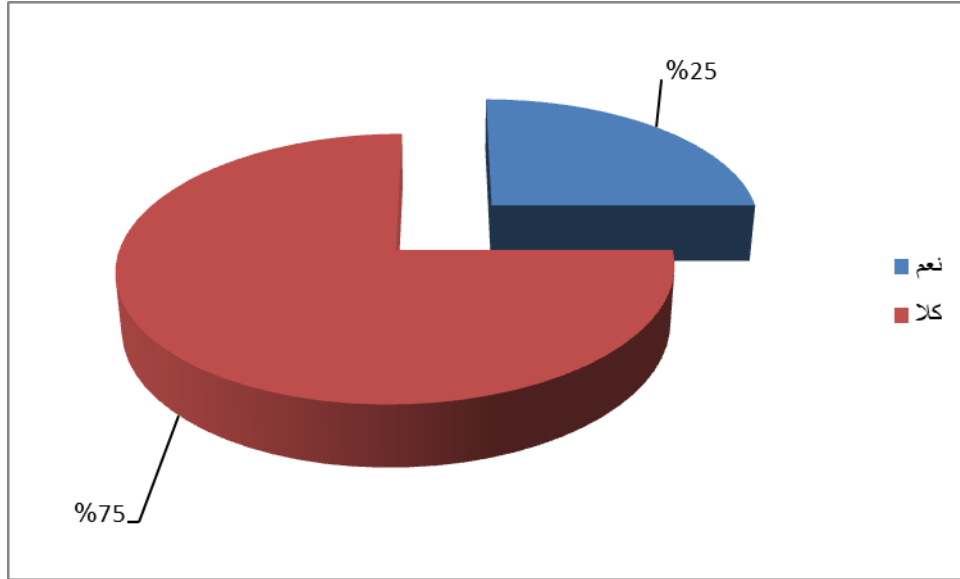
النسبة المئوية	التكرار	الجواب
32.2	49	نعم
67.8	103	كلا
100.0	152	المجموع



جدول رقم ٥

پ ٢ : هل يتم ابلاغك سنويا بمقدار الضريبة على ممتلكاتك العقارية؟

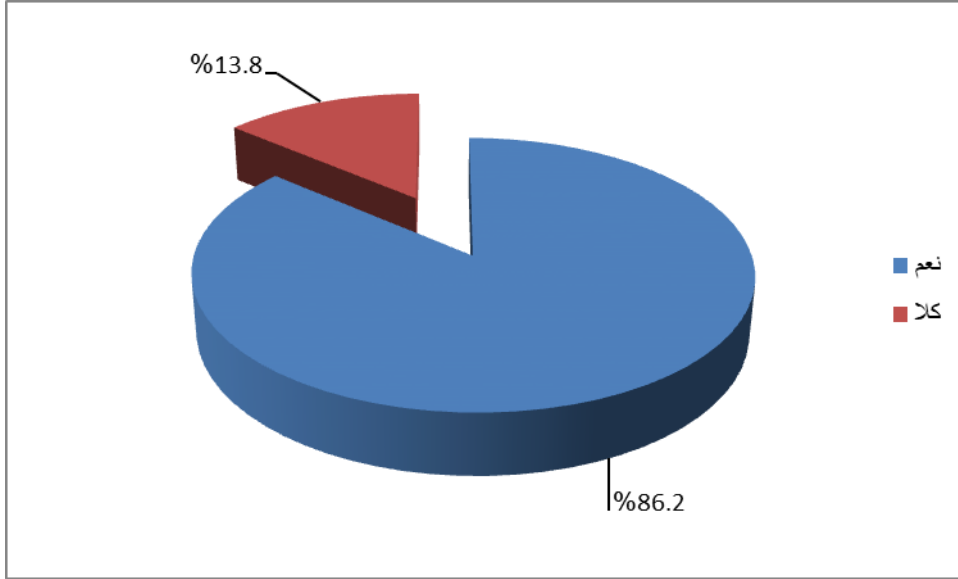
النسبة المئوية	التكرار	الجواب
25.0	38	نعم
75.0	114	كلا
100.0	152	المجموع



جدول رقم ٦

س ٣ : هل تفضل ان يتم تنظيم ضريبة العقار بالانترنت و تتم ترتيب معاملاتك بهذه الطريقة؟

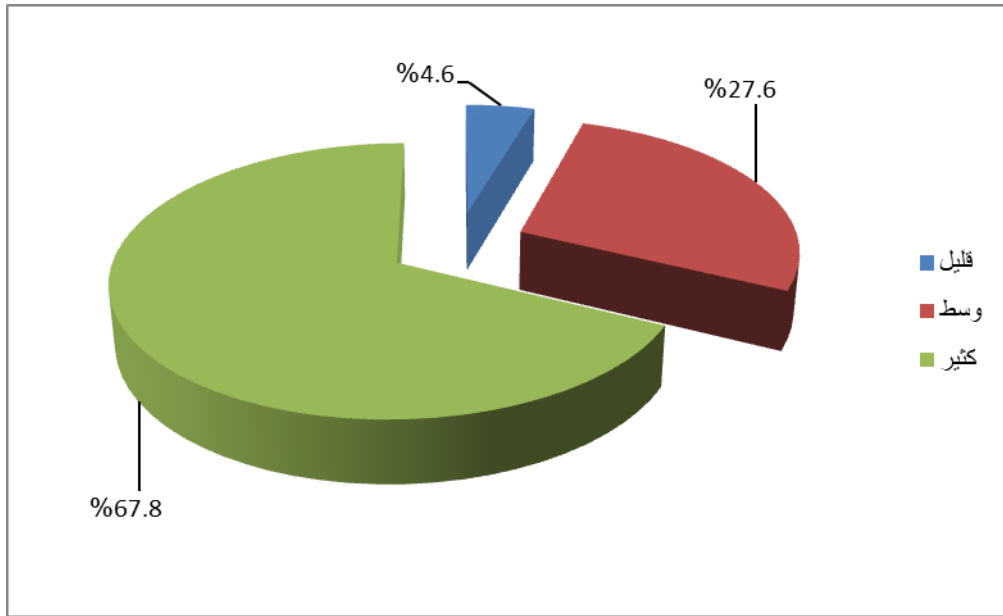
النسبة المئوية	التكرار	الجواب
86.2	131	نعم
13.8	21	كلا
100.0	152	المجموع



جدول رقم ٧

س ٤ : كيف تقييم مبلغ ضريبة العقار المفروضة على ملكك ؟

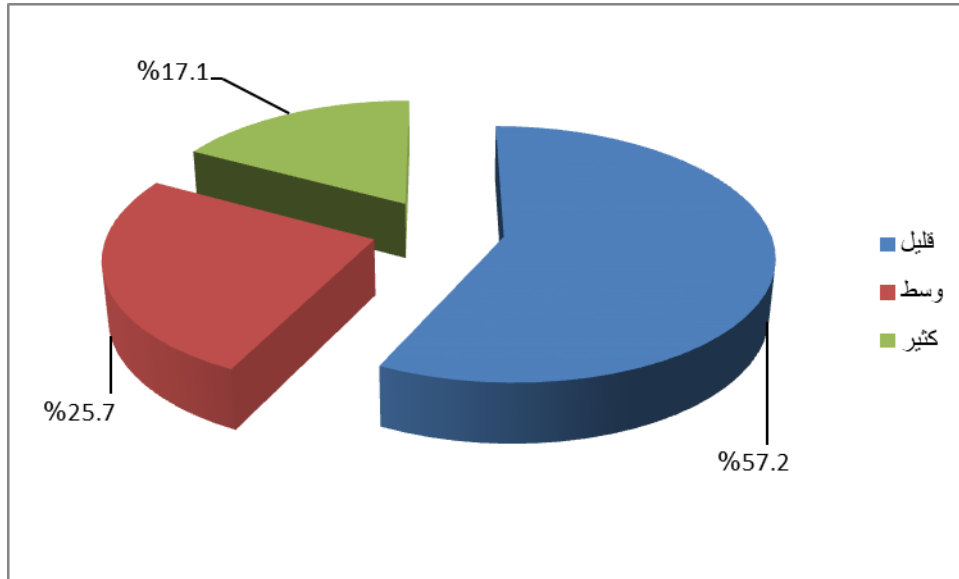
النسبة المئوية	التكرار	الجواب
4.6	7	قليل
27.6	42	وسط
67.8	103	كثير
100.0	152	المجموع



جدول رقم ٨

س ٥ : الى اي حد لديك الامام بقوانين و تعليمات ضريبة العقار؟

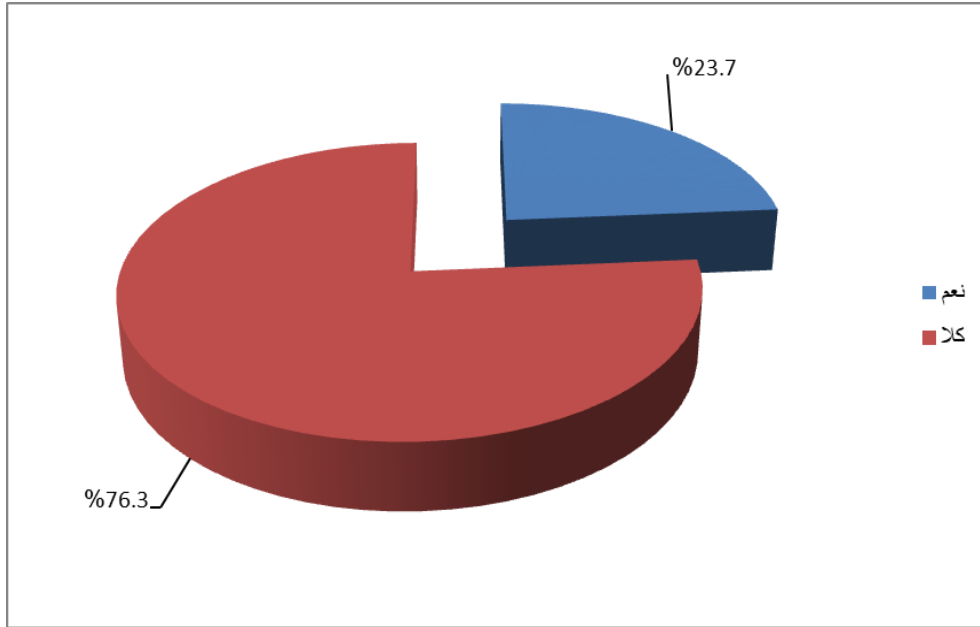
النسبة المئوية	التكرار	الجواب
57.2	87	قليل
25.7	39	وسط
17.1	26	كثير
100.0	152	المجموع



جدول رقم ٩

س ٧ : هل تشعر ان مبلغ ضريبة العقار المفروضة على ملكك، عادلة؟

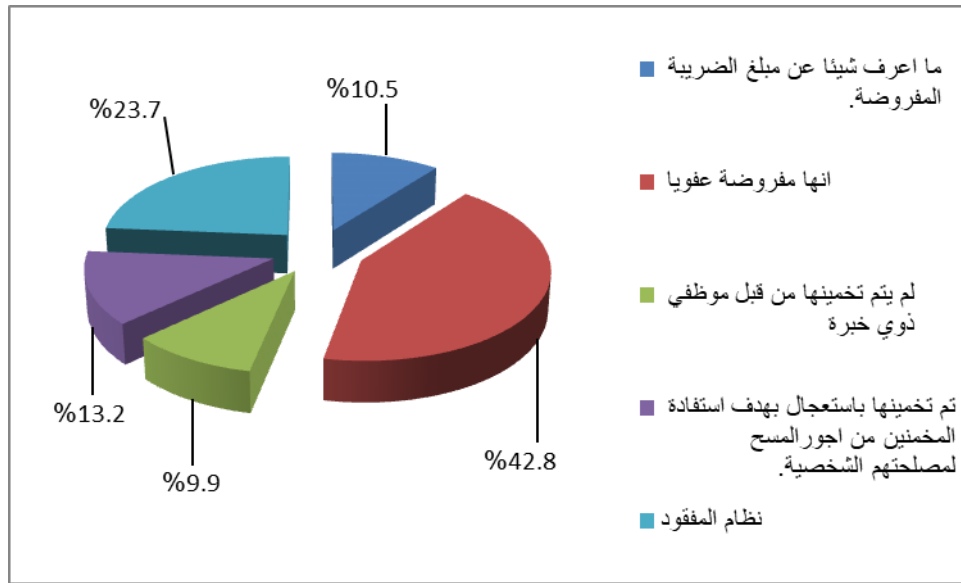
النسبة المئوية	التكرار	الجواب
23.7	36	نعم
76.3	116	كلا
100.0	152	المجموع



جدول رقم ١٠

س ٨ ؛ اذا كان جواب سؤال رقم ٧ كان بالنفي، برأيك، اي من الاسباب الاتية كانت الاكثر تاثيرا؟

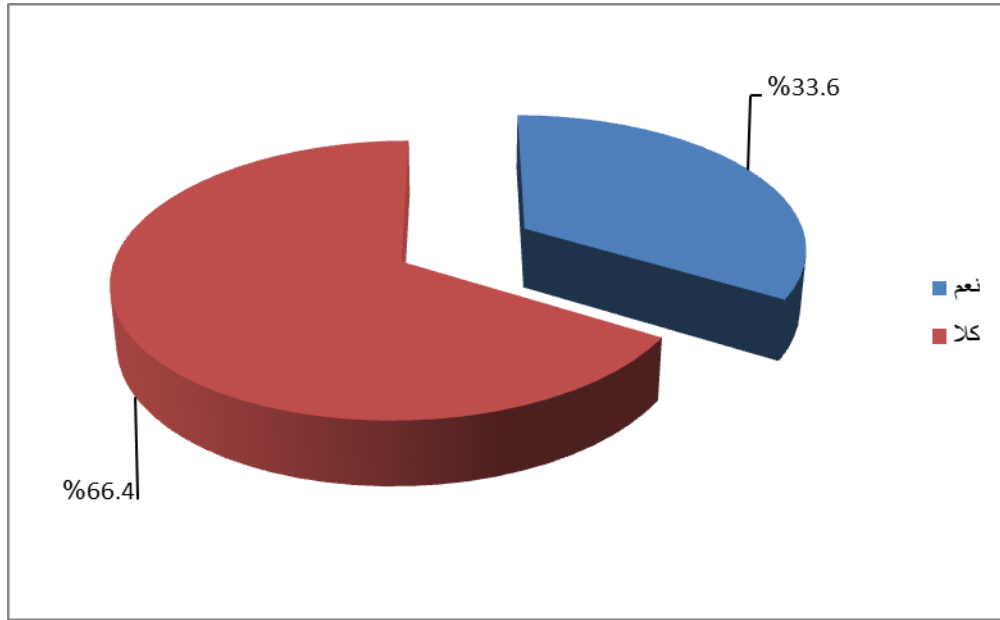
النسبة المئوية	التكرار	الاجوبة
10.5	16	ما اعرف شيئا عن مبلغ الضريبة المفروضة.
42.8	65	انها مفروضة عفويا
9.9	15	لم يتم تخمينها من قبل موظفي ذوي خبرة
13.2	20	تم تخمينها باستعجال بهدف استفادة المخمنين من اجور المسح لمصلحتهم الشخصية.
76.3	116	المجموع
23.7	36	Missing System
100.0	152	المجموع



جدول رقم ١١

س ٩: هل انك متفائل من الاعتراض على مبلغ الضريبة على ممتلكاتك العقارية؟

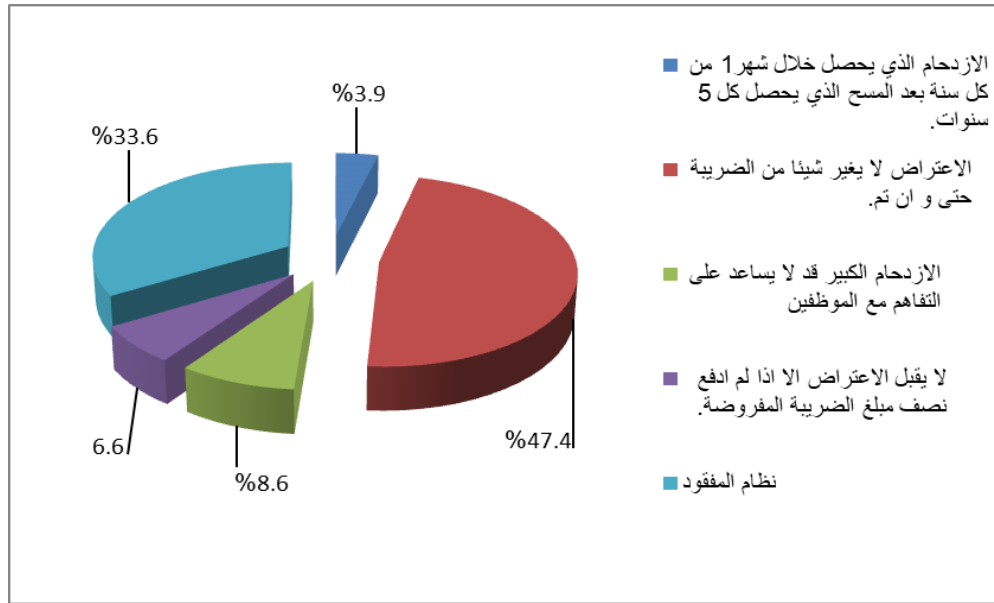
الاجوبة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	51	33.6
كلا	101	66.4
المجموع	152	100.0



جدول رقم ١٢

س ١٠ : اذا كان جواب سؤال ٩ كان بالنفي: ترى أي من الاسباب الاتية الاكثر تأثيرا؟

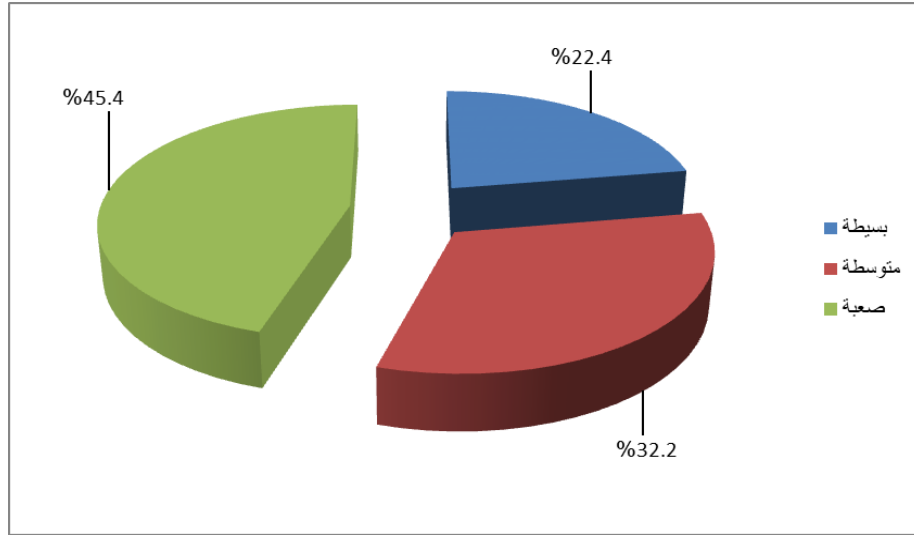
النسبة المئوية	التكرار	الجواب
3.9	6	الازدحام الذي يحصل خلال شهر ١ من كل سنة بعد المسح الذي يحصل كل ٥ سنوات.
47.4	72	الاعتراض لا يغير شيئا من الضريبة حتى و ان تم.
8.6	13	الازدحام الكبير قد لا يساعد على التفاهم مع الموظفين
6.6	10	لا يقبل الاعتراض الا اذا لم ادفع نصف مبلغ الضريبة المفروضة.
66.4	101	المجموع
33.6	51	Missing System
100.0	152	المجموع



جدول رقم ١٣

س ١١ : الى اي حد تعاني من روتين في اجراء معاملات المتعلقة بضريبة العقار في الدوائر المعنية؟

النسبة المئوية	التكرار	الجواب
22.4	34	بسيطة
32.2	49	متوسطة
45.4	69	صعبة
100.0	152	المجموع



جدول رقم ١٤

الربط بين الوعي الضريبي و المستوى الدراسي لدافعي ضريبة العقار

المرحلة الدراسية			الجواب
بكالوريوس فما فوق	دبلوم	الاعدادية فما دون	
14	16	57	قليل
29.2%	64.0%	72.2%	
18	5	16	وسط
37.5%	20.0%	20.3%	
16	4	6	كثير
33.3%	16.0%	7.6%	
48	25	79	المجموع
100.0%	100.0%	100.0%	

جدول رقم ١٥

الربط بين المستوى الدراسي لدافعي الضرائب و عدم العدالة في فرض مبالغ ضريبة العقار

الشهادات			جواب
الاعدادية فما دون	دبلوم	بكالوريوس فما فوق	
7	0	9	لا اعلم عن مبلغ الضريبة المفروضة
20.0%	0.0%	15.0%	
20	12	33	تفرض الضريبة بطريقة عفوية
57.1%	57.1%	55.0%	
5	3	7	كوادر قليلي الخبرة
14.3%	14.3%	11.7%	
3	6	11	الاستعجال كسبا للوقت لمصالح اعضاء اللجان
8.6%	28.6%	18.3%	
35	21	60	المجموع
100.0%	100.0%	100.0%	

جدول رقم ١٦

الربط بين الاعتراض من مبلغ الضريبة المفروضة و اختلاف الرأي بين محافظات الاقليم

المجموع	المحافظة			الجواب	
	دهوك	اربيل	السليمانية		
51	26	19	6	نعم	هل لديك الامل بالاعتراض لتقليل مبلغ ضريبة العقار المفروضة على ملكك؟
33.6%	51.0%	37.3%	12.0%		
101	25	32	44	كلا	
66.4%	49.0%	62.7%	88.0%		
152	51	51	50	المجموع	
100.0%	100.0%	100.0%	100.0%		

جدول رقم ١٧

الروتين في دوائر ضريبة العقار حسب المحافظات في الاقليم من وجهة نظر دافعي ضرائب العقار

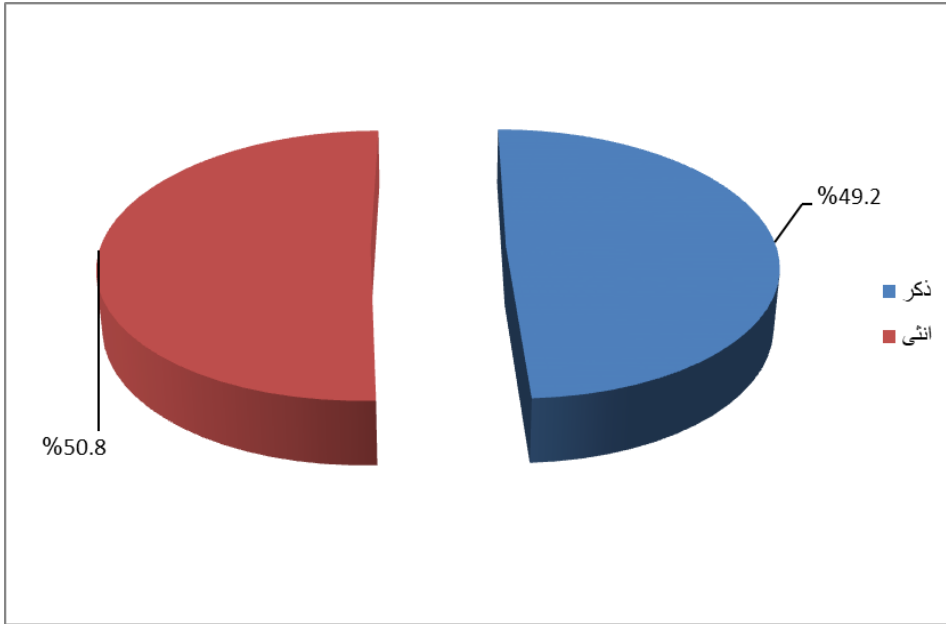
المجموع	المحافظة			الجواب	
	دهوك	اربيل	السليمانية		
34	15	14	5	سهلة	درجة الروتين في معاملات ضريبة العقار
22.4%	29.4%	27.5%	10.0%		
49	16	25	8	وسط	
32.2%	31.4%	49.0%	16.0%		
69	20	12	37	صعبة	
45.4%	39.2%	23.5%	74.0%		
152	51	51	50	المجموع	
100.0%	100.0%	100.0%	100.0%		

جداول و اشكال مقابة موظفي ضريبة العقار

جدول رقم ١٨

توزيع موظفي ضريبة العقار حسب الجنس

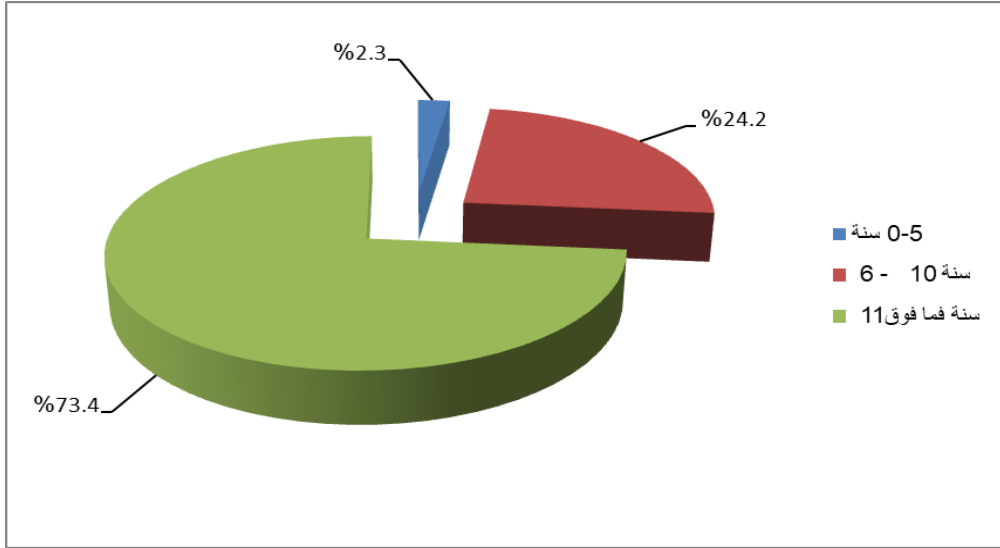
النسبة المئوية	التكرار	الجنس
49.2	63	ذكر
50.8	65	انثى
100.0	128	المجموع



جدول رقم ١٩

توزيع موظفي ضريبة العقار حسب سنوات الخدمة

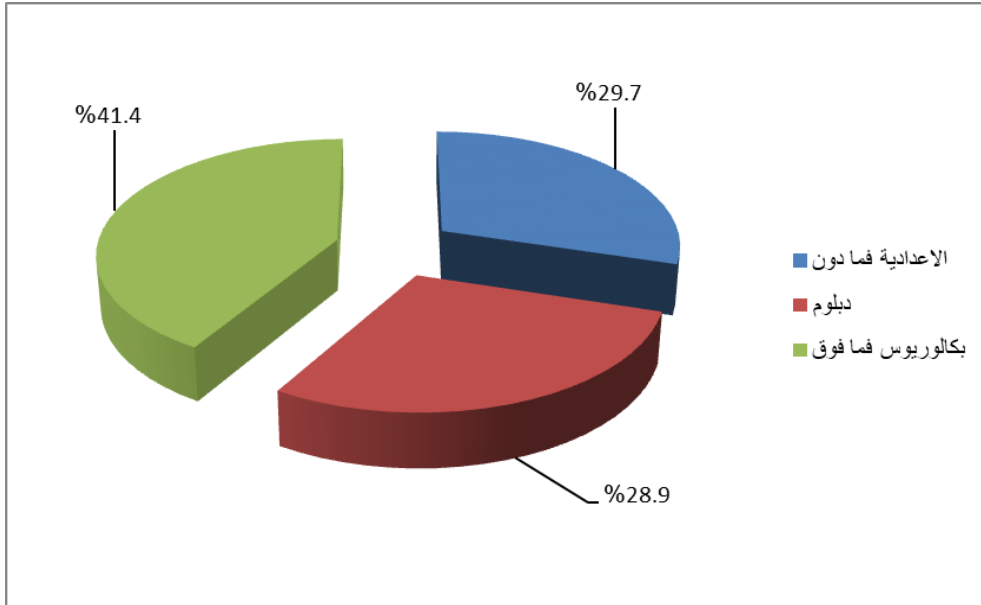
النسبة المئوية	التكرار	سنوات الخدمة
2.3	3	٥-٠ سنة
24.2	31	١٠-٦ سنة
73.4	94	١١ سنة فما فوق
100.0	128	المجموع



جدول رقم ٢٠

توزيع موظفي ضريبة العقار حسب المراحل الدراسية

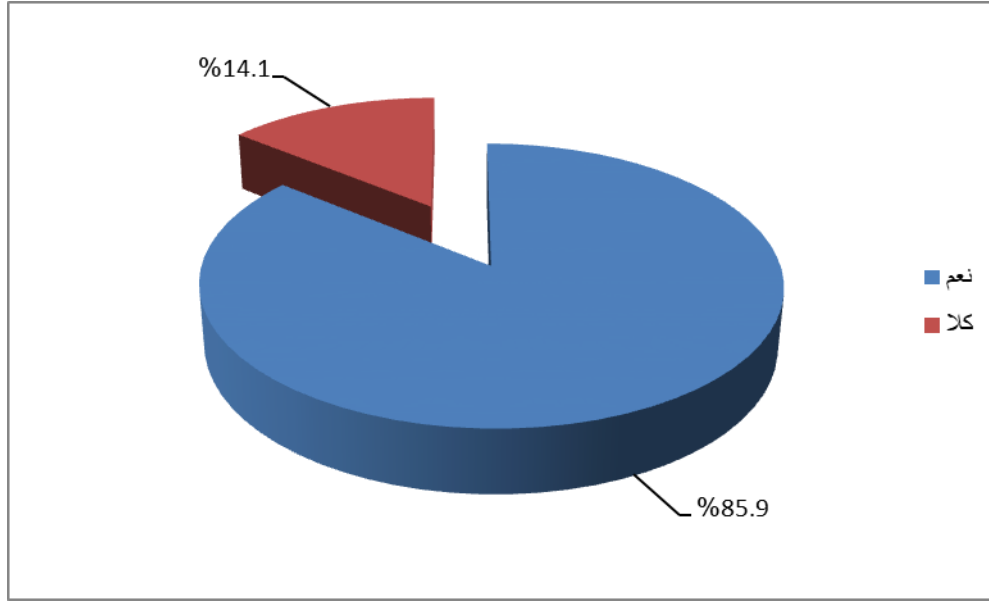
النسبة المئوية	التكرار	الجواب
29.7	38	الاعدادية فما دون
28.9	37	دبلوم
41.4	53	بكالوريوس فما فوق
100.0	128	المجموع



جدول رقم ٢١

س ١ : هل ان المدينون لضريبة العقار، خاصة المدينون الكبار، يتم اخطارهم ببلغ الضريبة سنويا؟

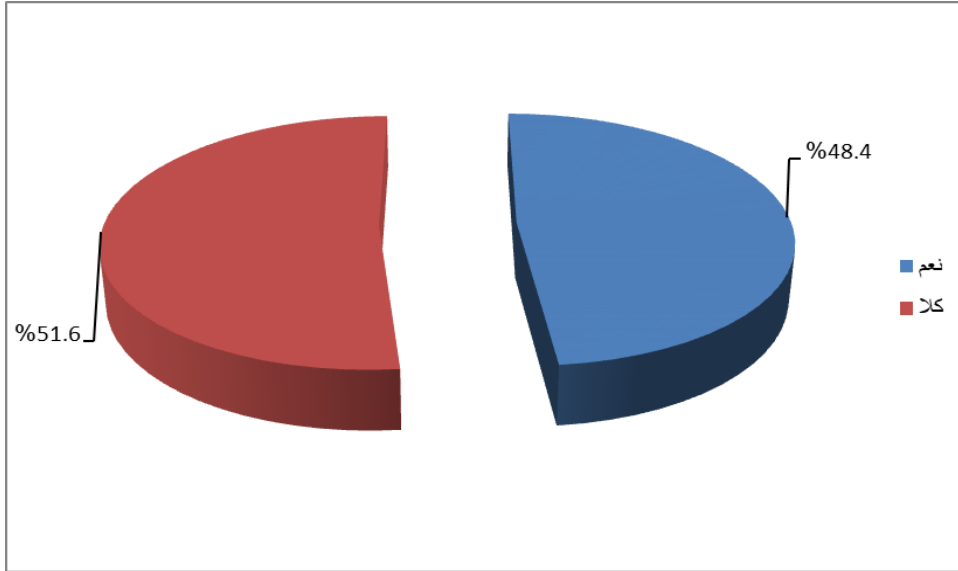
النسبة المئوية	التكرار	الجواب
85.9	110	نعم
14.1	18	كلا
100.0	128	المجموع



جدول رقم ٢٢

س ٢ : اذا لم يستجابوا المدينين للاخطار الموجه اليهم من قبل الدوائر الضريبية، هل هناك اجراءات قانونية بحققهم عدا ما تفرض عليهم من عرامة تأخيرية؟

الاجوبة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	62	48.4
كلا	66	51.6
المجموع	128	100.0

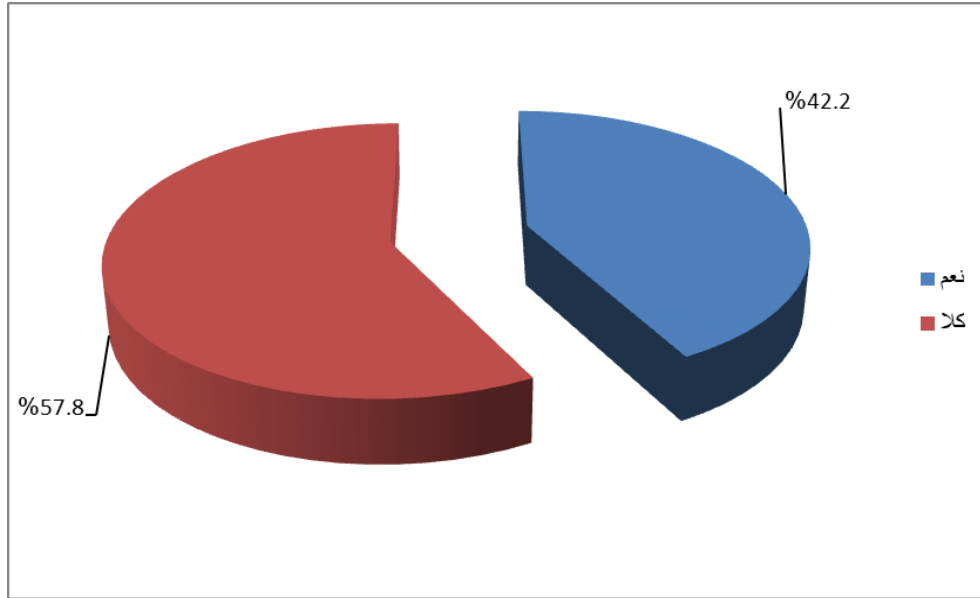


جدول رقم ٢٣

س ٣ : هل هناك اية رقم حسابي باسم (الرديات) لاسترداد مدفوعات دافعي ضريبة العقار في نهاية السنة المالية، فيما لو كان له استحقاقات مالية على ميزانية ضريبة العقار و التي قد استوفى منه كزيادة في الفترة السابقة من السنة المالية؟ السؤال

للموظفين

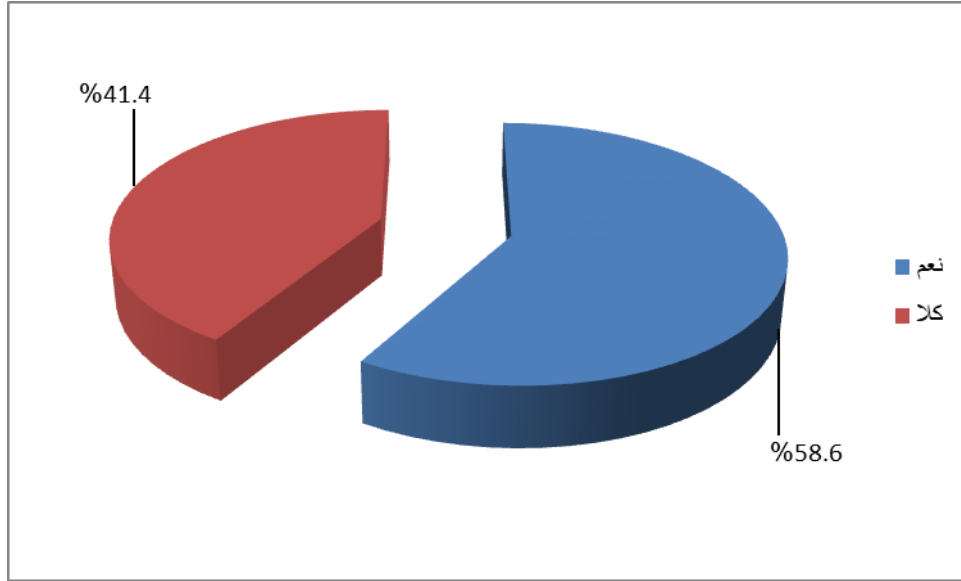
النسبة المئوية	التكرار	الجواب
42.2	54	نعم
57.8	74	كلا
100.0	128	المجموع



جدول رقم ٢٤

س ٤ : هل ان في المسح العام كل ٥ سنوات لضريبة العقار، تعطى استثمار ايرادات/١٨ لملك العقار؟ (الموظفون)

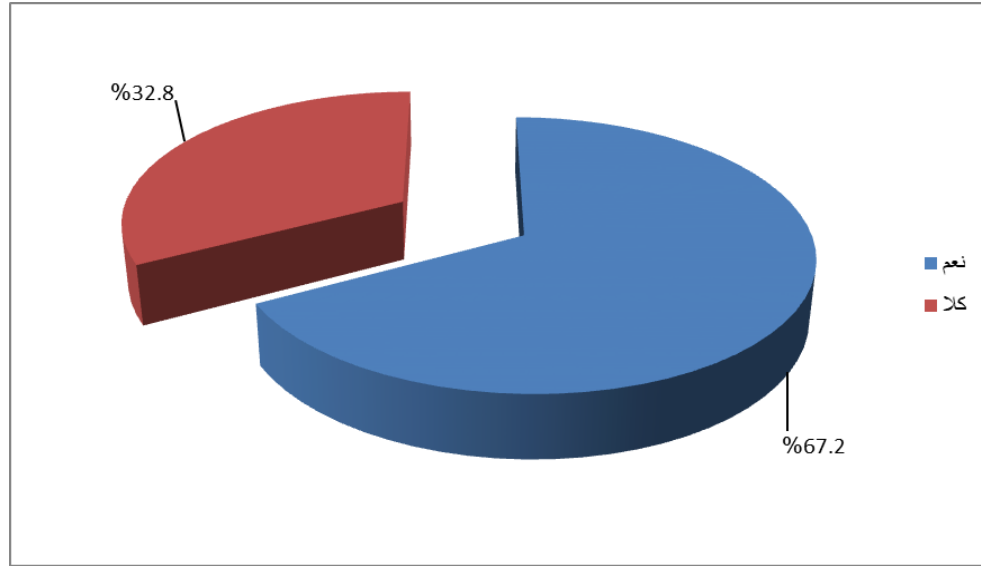
النسبة المئوية	التكرار	الجواب
58.6	75	نعم
41.4	53	كلا
100.0	128	المجموع



جدول رقم ٢٥

س ٥ : هل ان اراضي المشاريع الاستثمارية، بعد اعطاء الاجازة الرسمية تكون خاضعة لضريبة العقار؟

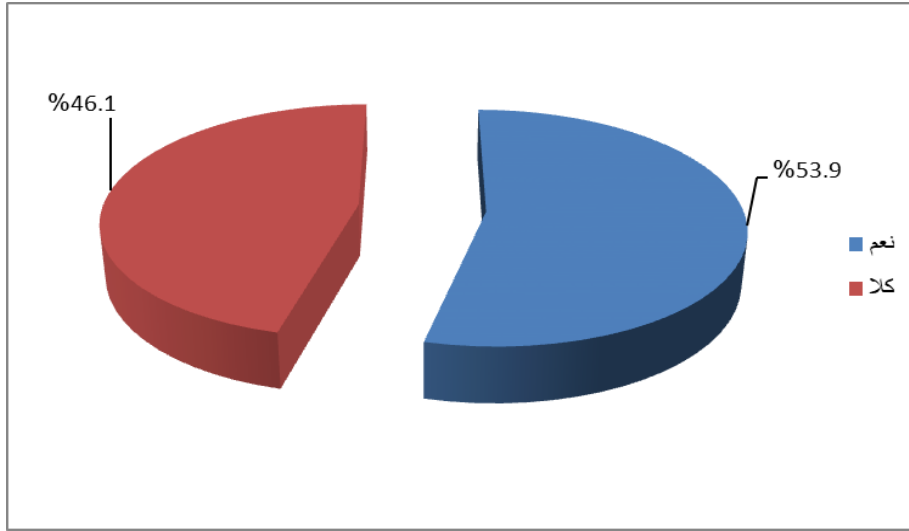
النسبة المئوية	التكرار	الجواب
67.2	86	نعم
32.8	42	كلا
100.0	128	المجموع



جدول رقم ٢٦

س٦ : هل ان دوائر ضريبة العقار مرتبطة مع فروعها في منطقتها الجغرافية بشبكة الانترنت؟

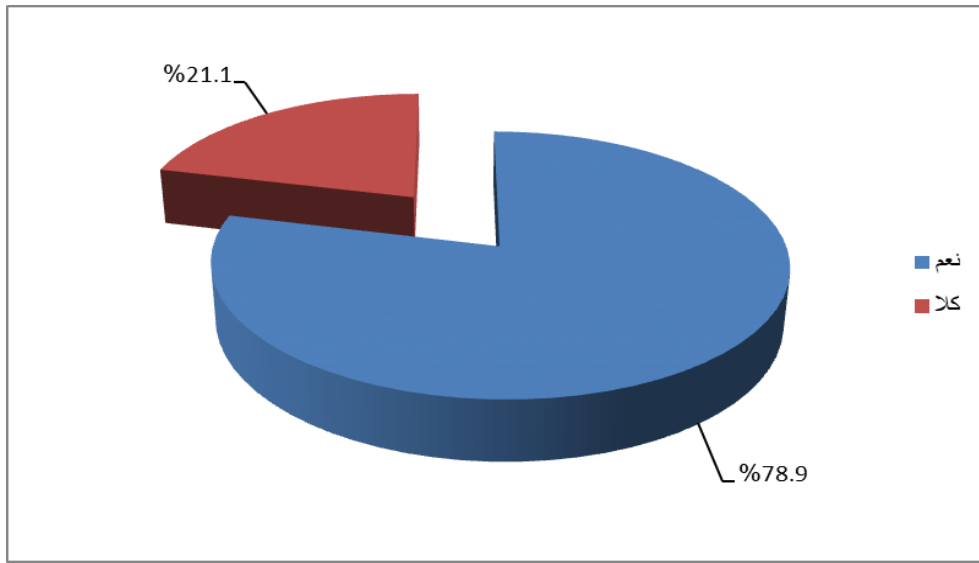
النسبة المئوية	التكرار	جواب
53.9	69	نعم
46.1	59	كلا
100.0	128	المجموع



جدول رقم ٢٧

س٦ : هل ترى ان ربط دوائر ضريبة العقار مع بعضها بشبكة الانترنت ضرورية؟

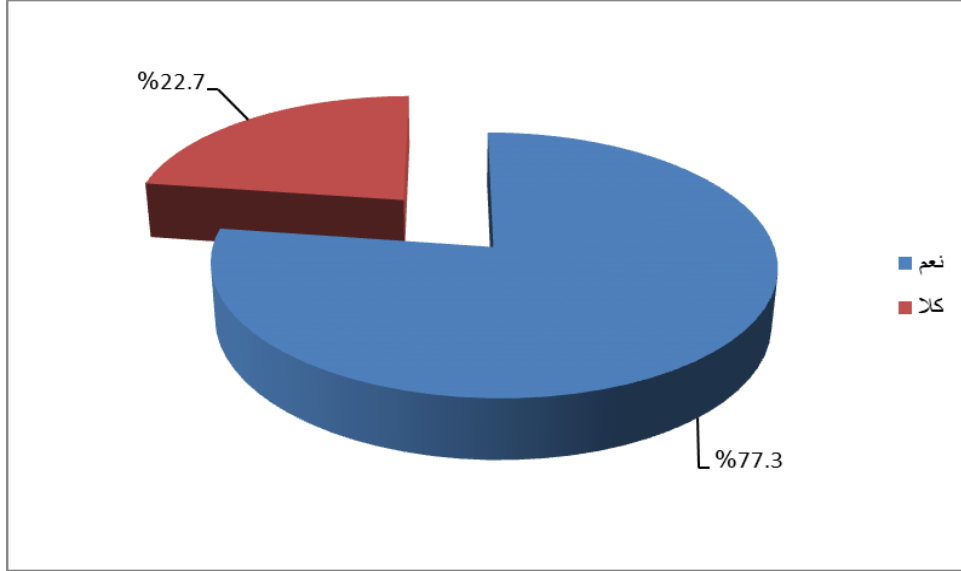
النسبة المئوية	التكرار	جواب
78.9	101	نعم
21.1	27	كلا
100.0	128	المجموع



جدول رقم ٢٨

س ٨ : هل ان كل اقليم كردستان يعمل بنفس القوانين و التعليمات الخاصة بضريبة العقار؟

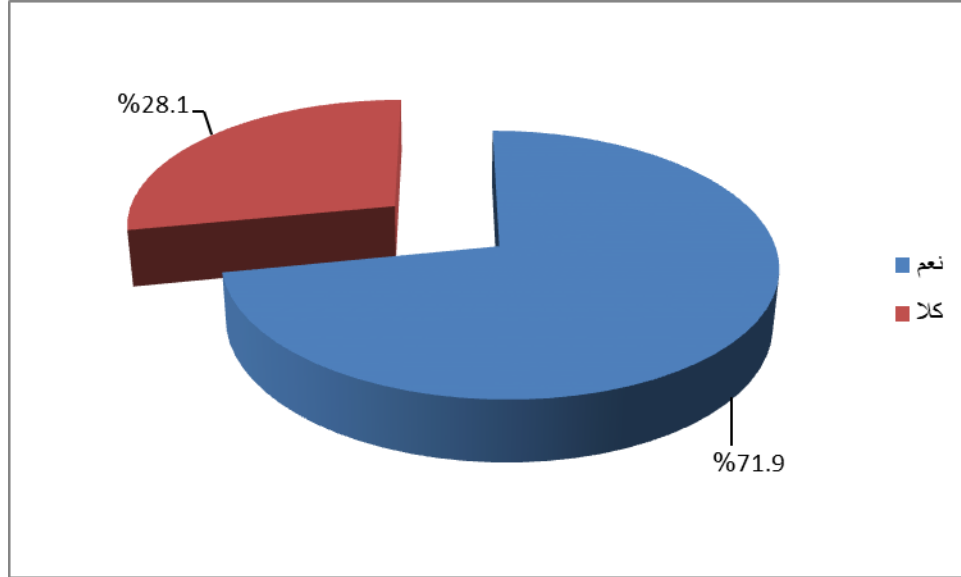
النسبة المئوية	التكرار	جواب
77.3	99	نعم
22.7	29	كلا
100.0	128	المجموع



جدول رقم ٢٩

س ٩ : هل ان الدوائر الضريبية للعقار في الاقليم تمتلك نفس الهياكل الادارية ؟

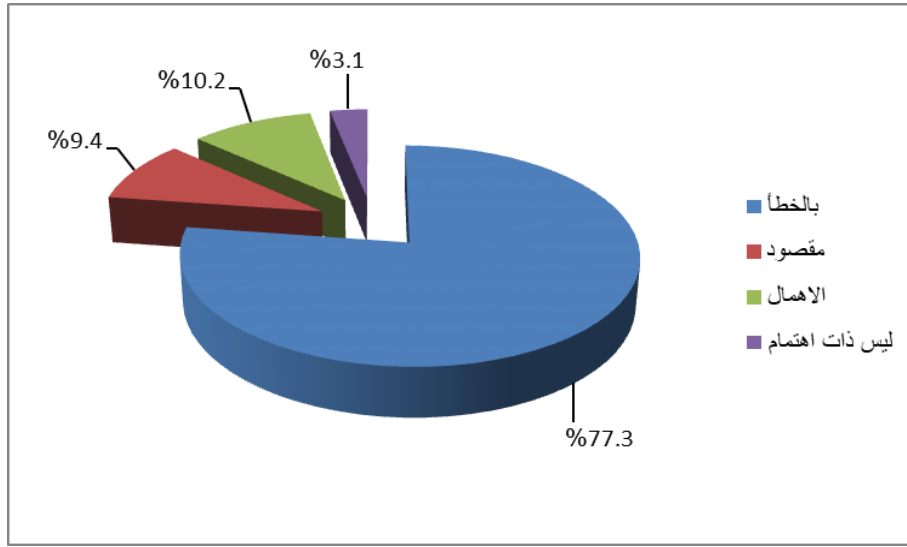
النسبة المئوية	التكرار	جواب
71.9	92	نعم
28.1	36	كلا
100.0	128	المجموع



جدول رقم ٣٠

س ١٣ : ان سجل (٥ أ) /ايرادات، اذا تم فيه المسح او تغيير او التصرف غير قانوني به تتوقع ان تتم هذه الاجراءات باي سبب من الاسباب الاتية؟

النسبة المئوية	التكرار	جواب
77.3	99	بالخطأ
9.4	12	مقصود
10.2	13	الاهمال
3.1	4	ليس ذات اهتمام
100.0	128	المجموع



الربط الجدولي رقم ٣١

ربط الجدولي بين تداول حسابات سجل (الرديات) و المستوى الدراسي لموظفي الدوائر الضريبية

هل هناك اية رقم حسابي باسم (الرديات) لاسترداد مدفوعات دافعي ضريبة العقار في نهاية السنة المالية، فيما لو كان له استحقاقات مالية على ميزانية ضريبة العقار و التي قد استوفى منه كزيادة في الفترة السابقة من السنة المالية؟				
المجموع	كلا	نعم	جواب	
38	25	13	الاعدادية فما دون	الشهادات
100.0%	65.8%	34.2%		
37	26	11	دبلوم	
100.0%	70.3%	29.7%		
53	23	30	بكالوريوس فما فوق	
100.0%	43.4%	56.6%		
25	54	75	المجموع	
65.8%	42.2%	58.6%		

الربط الجدولي جدول رقم ٣٢

الربط الجدولي بين اعطاء استمارة (واردات/١٨) في المسح الميداني كل ٥ سنوات لتقدير ضريبة العقار الى مالك العقار و حاملي شهادات موظفي الدوائر الضريبية للعقار في الاقليم

هل ان استمارة (واردات/١٨) بعد المسح الميداني ل ٥ سنوات تقدير ضريبة العقار تعطى الى مالك العقار؟			
المجموع	كلا	نعم	جواب
38	17	21	الاعدادية فما دون
100.0%	44.7%	55.3%	
37	12	25	دبلوم
100.0%	32.4%	67.6%	
53	24	29	بكالوريوس فما فوق
100.0%	45.3%	54.7%	
128	53	75	المجموع
100.0%	41.4%	58.6%	

الربط الجدولي رقم ٣٣

الربط الجدولي بين المرحلة الدراسية لموظفي الدوائر الضريبية و ارتباط هذه الدوائر بشبكة الانترنت مع فروعها في منطقتها الجغرافية

ارتباط الدوائر الضريبية بشبكة الانترنت مع فروعها في منطقتها الجغرافية				
المجموع	كلا	نعم	جواب	
38	17	21	الاعدادية فما دون	الشهادات
100.0%	44.7%	55.3%		
37	17	20	دبلوم	
100.0%	45.9%	54.1%		
53	25	28	بكالوريوس فما فوق	
100.0%	47.2%	52.8%		
128	59	69	المجموع	
100.0%	46.1%	53.9%		

الربط الجدولي رقم ٣٤

الربط الجدولي بين التعامل بسجل إيرادات/ه أ و المستوى التعليمي لموظفي الضرائب

المجموع	الشهادات			جواب	
	بكالوريوس فما فوق	دبلوم	الاعدادية فما دون		
99	43	28	28	خطأ	هل ان التغير و المسح و التداخل في سجل إيرادات/ه أ تأتي بأي من هذه الاسباب ؟
100.0%	43.4%	28.3%	28.3%		
12	2	3	7	مقصود	
100.0%	16.7%	25.0%	58.3%		
13	7	3	3	الاهمال	
100.0%	53.8%	23.1%	23.1%		
4	1	3	0	ليس ذات اهمية	
100.0%	25.0%	75.0%	0.0%		
128	53	37	38	المجموع	
100.0%	41.4%	28.9%	29.7%		

جدول رقم ٣٥

الربط الجدولي بين الروتين الموجود في الدوائر ضريبية العقار على مستوى محافظات الاقليم من وجهة نظر موظفي هذه الدوائر

الربط الجدولي بين الروتين الموجود في الدوائر ضريبية العقار على مستوى محافظات الاقليم من وجهة نظر موظفي هذه الدوائر					
المجموع	المحافظات			جواب	
	دهوك	اربيل	السليمانية		
33	10	12	11	قليل	
25.8%	37.0%	23.5%	22.0%	مستوى الروتين في الدوائر الضريبية	
63	12	25	26		وسط
49.2%	44.4%	49.0%	52.0%		
32	5	14	13	كثير	
25.0%	18.5%	27.5%	26.0%	المجموع	
128	27	51	50		
100.0%	100.0%	100.0%	100.0%		

جدول رقم ٣٦

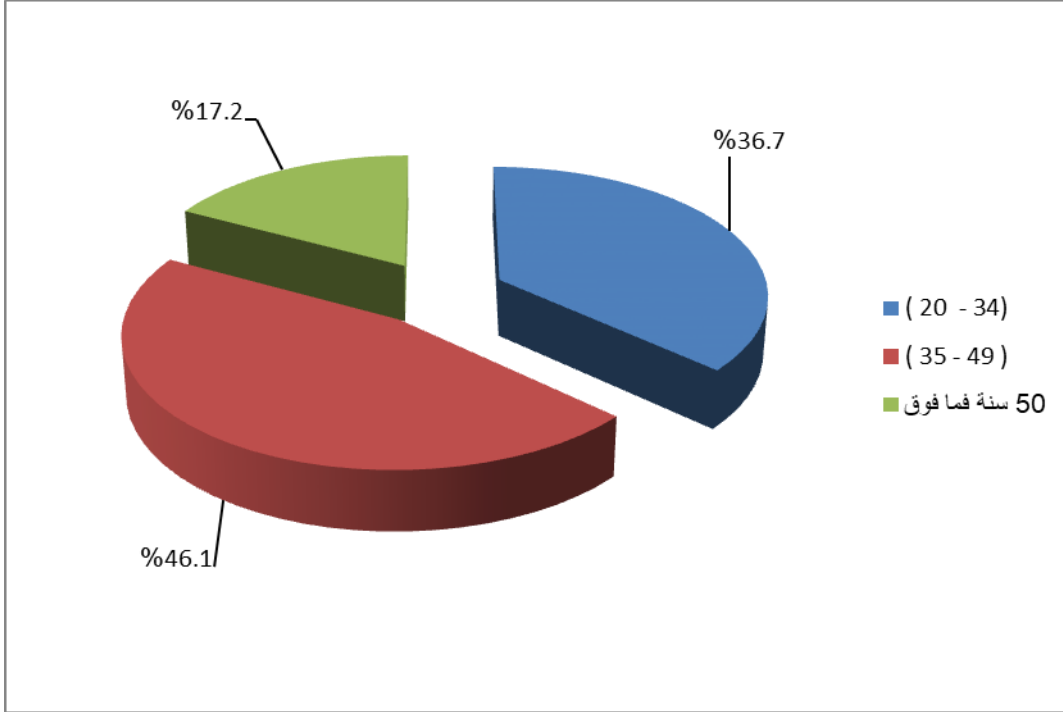
الربط الجدولي لسنوات الخدمة لموظفي دوائر ضريبة العقار على مستوى محافظات الاقليم

المجموع	المحافظات			جواب	
	دهوك	اربييل	السليمانية		
3	0	3	0	٤-٠	سنوات الخدمة
2.3%	0.0%	5.9%	0.0%		
31	6	13	12	(5 - 10)	
24.2%	22.2%	25.5%	24.0%		
94	21	35	38	١١ سنة	
73.4%	77.8%	68.6%	76.0%	فما موق	
128	27	51	50	المجموع	
100.0%	100.0%	100.0%	100.0%		

جدول رقم ٣٧

توزيع موظفي ضريبة العقار حسب العمر بالسنوات

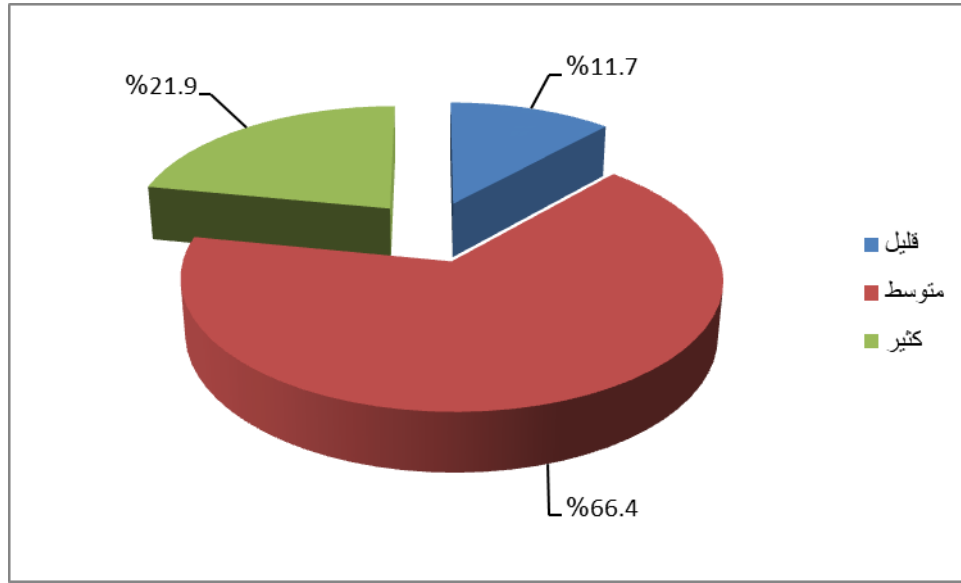
النسبة المئوية	التكرار	الجواب
36.7	47	(20 - 34)
46.1	59	(35 - 49)
17.2	22	٥٠ سنة فما فوق
100.0	128	المجموع



جدول رقم ٣٨

س ١٠ : كيف تصنف عدد موظفين في دوائر ضريبة العقار الذين يديرون الامور الادارية لدافعي الضرائب بين الاختيارات الاتية؟

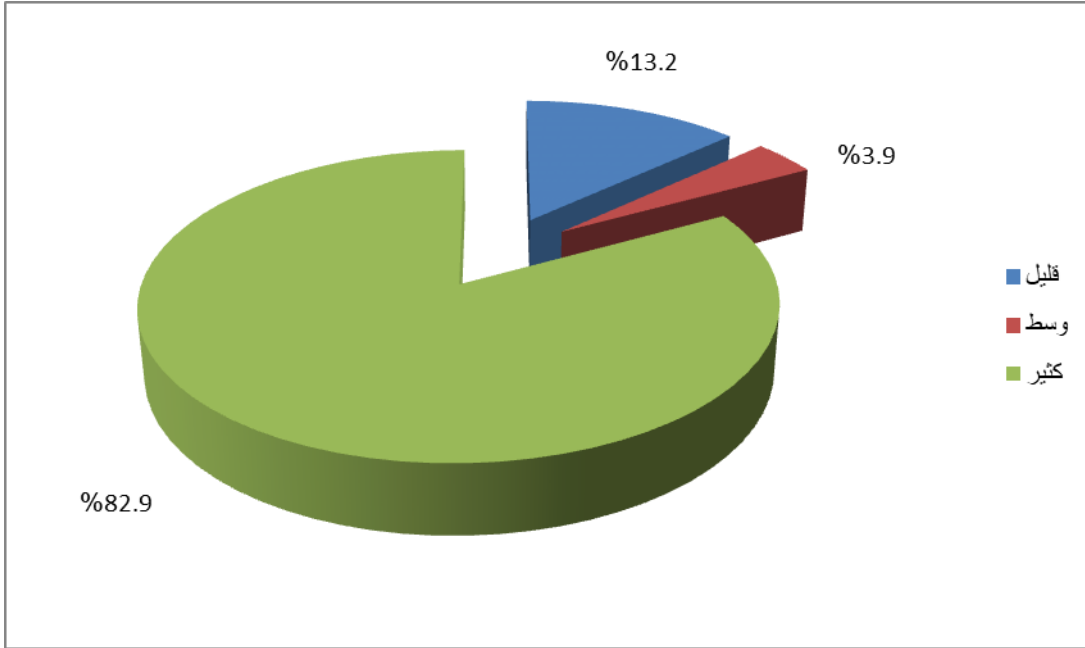
النسبة المئوية	التكرار	الجواب
11.7	15	قليل
66.4	85	وسط
21.9	28	كثير
100.0	128	المجموع



جدول رقم ٣٩

س ٧ : هل تعتبر العلاقة الالكترونية بين الدوائر الضريبية و باقي الدوائر الحكومية الاخرى، مهمة؟

النسبة المئوية	التكرار	الجواب
13.2	20	قليل
3.9	6	وسط
82.9	126	كثير
100.0	152	المجموع



جدول رقم ٤٠

مستوى الروتين من وجهة نظر موظفين دائرة الضريبة العقارية

المجموع	المحافظة			الجواب	
	دهوك	اربييل	السليمانية		
33	10	12	11	قليل	مستوى الروتين في دوائر الضرائب
25.8%	37.0%	23.5%	22.0%		
63	12	25	26		
49.2%	44.4%	49.0%	52.0%	كثير	
32	5	14	13		
25.0%	18.5%	27.5%	26.0%		
128	27	51	50	المجموع	
100.0%	100.0%	100.0%	100.0%		

ملحق ٤
وثائق الحكومة و المشاركين

PAY INSTITUTE
For Education & Development



وتی پهی
هه گهشه پیدان

PAY INSTITUTE
For Education & Development

میزوو: 1/3/2022

وهزارهتی دارایی و نابوری / بهرپوه بهرایه تی گشتی باجهکان و خانووبه ره ی میری
بایه ت / داواکاری


پهی بۆ بهروره دهه گه شه پیدان (PAY)، به هاوکاری ریکخراوی په یمانگه ی دیموکراسی نیشتمانی (NDI)، بیکردنی سیاست و پړوشوینه کانی باجی خانووبه ره له هریمی کوردستان دا جیبه جی ده که یین. هاوکارمان بن به ئاسانکاری له پیناو به ئامانجی په پرهوی کردنی سیستمیکی دادپهروه رانه و که مکړنه وه ی نوازیبه کانی هاوالتیان، ئه م راپرسیبه له سه ر باجی خانووبه ره له حکومتی هریمی کوردستان ئه نجام ده ده یین، ه بهر ز ده نرخینین.

له گه ل ریزدا

هی بۆ بهروره دهه گه شه پیدان (PAY) ریکخراویکی ناحکومی قازانج نه ویسته، له فرمانگه ی ریکخراوه ناحکومیبه کانی (١٤٠٦) له ٢٠١٣/١١/٢٦ تۆمارکراوه .

پهن هاوالتیان هوه پرده کړیته وه.

دپهن فرمانبه رانی بهرپوه بهریتیی باجه وه پرده کړیته وه.


 Kurdistan Region
 Presidency Council of Ministries
 Ministry of Finance & Economy
 General Directorate of the Taxation & State Real-estate

عێراق - کوردستان
 سه‌رۆکایه‌تی ئه‌نجومه‌نی وه‌زیران
 وه‌زاره‌تی دارایی و ئابووری
 به‌ریۆه‌بهرایه‌تی گشتی باجه‌کان و خانوو به‌ره‌ی میری
 به‌ریۆه‌بهرایه‌تی باجی خانوو به‌ره

إقليم كوردستان - العراق
 رئاسة مجلس الوزراء
 وزارة المالية والاقتصاد
 المديرية العامة للضرائب وعقارات الدولة
 مديرية ضريبة العقار

ژماره: ٢٠٢٢/٤/٤٨

رێكهوت ٢٠٢٢/٤/٤٨

بۆ/ به‌ریۆه‌بهرایه‌تی باجی خانوو به‌ره‌ی هه‌ولێر/
بابه‌ت/ باج

هاوینچ له‌گه‌ڵ نووسراوماندا داواکاری رێکخراوی (ئینستیتیوتی په‌ی) بۆ په‌روه‌رده‌و
 گه‌شه‌پێدان ژماره (١٤) له‌ رێکه‌وتی (٢٠٢٢/٣/١) بۆ تان ده‌نی رین به‌مه‌به‌ستی
 هاوکاریکردنی ئهم رێکخراوه‌ له‌ پێداو به‌ نامانجی په‌یره‌و کردنی سیستهمیکی
 دادپه‌روه‌رانه‌ و که‌مکردنه‌وه‌ی پۆتین و به‌ جێگه‌یانندی داخوازییه‌کانی هاوڵاتیان.

بۆ ئه‌نجامدانی کاری پتویست ...

علی عبدالرحمن عارب
 جینگری به‌ریۆه‌بهری گشتی
 ٢٠٢٢/٤/٤٨

وێنه‌یه‌گ بۆ//

- نووسینگی به‌ریۆ ب. گ. باجه‌کان و خانوو به‌ره‌ی میری/ بۆ زانین له‌گه‌ڵ پێژدا.
- ب. باجی خانوو به‌ره‌ له‌گه‌ڵ سه‌ره‌تاکان.
- ب. باجی خانوو به‌ره‌ی (هه‌ولێر / ٢,٣, عه‌نکاوه , سلیمانی ٧, ده‌ۆک) / بۆکاری پتویست.
- ب. یاسایی و هونه‌ری/ بۆ زانین.
- ب. ئامار و نوێزینه‌وه‌ی پلان/ بۆ زانین.
- ب. یسکینی باج/ بۆ زانین.
- ب. ته‌گه‌لۆژیای زانیاری بۆ لیمێتڵ کردن.
- دۆسیه‌ی سوپا.

هه‌ریس کوردستان - هه‌ولێر - نه‌ویندز
 gdt.taxes@gmail.com
 HYNAR Kurdistan Region - Hawler
 7/4/2022

مىژوو: ۲۰۲۲/۸/۳۱

بۇ بەرئىز / دىوانى چاودىئىرى و دارايى بايەت / هاوكارى

پەي بۇ پەرورەدە و گەشەپىدان (PAY)، بە هاوكارى رىكخراوى پەيمانگەي ديموكراسى نىشتمانى پەرورەي (چاودىئىرى جىبە جىكردنى سىياسەت و رى و شوتىنەكانى باجى خانوبەرە لە ھەرتىمى دەكەين.

و تامادەكردنى توئىنەوگەمان، وۆركشوپىك لە شارى ھەولتەر ئەنجامدەدەين بۇ ھەرگرتنى بىارەكان كە ھەرىكە لە (لېئەي دارايى پەرلەمان، لېئەي دارايى ئەنجومەنى پارئىزگا، نوئىنەرانى شاپورى و پلاندىنان، نوئىنەرى دىوانى چاودىئىرى دارايى، نوئىنەرى ئورى بازىرگانى و پىسپوران و)، ھەرىكە ھەمان وۆركشوپ لە سلىمانى و ھۆك ئەنجامدراوہ.

كارىن لە بەرئىزان هاوكارمان و رەزەمەند بن بەوہى نوئىنەرى دىوانى چاودىئىرى و دارايى لە ھەين.

لەگەل رىزدا

، ئاھكومى قازانچ ئويستە، لە ۲۰۱۳/۱۱/۲۶ بە ژمارە (۱۴-۶) لە فەرمانگەي رىكخراوہ
ن كوردستان تۆمار كراوہ.



ههريمى كوردستان - عيراق ديوانى چاودىرى دارايى

فهرمانگهى كاروبارى هونهرى و تويزنهوه
بهريوه به رايهتى راهيتان و بهره پندانى پيشه

1128
2022/10/17

ديوانى چاودىرى دارايى
دهر چوو
1128 شماره
2022/10/17 ريكورد

بو/ نينستتيوتى بهى بو بهره رده و گه شه پيدان

بابهت / ويزكشوب

نیشانكراومان له سهه داواكاريتان به ريز (سلام عمر احمد) ه كه برياره به شدارى له
بو ماوهى يهك روژ له بهروارى (2022/10/18) له ژير ناو نيشانى (پروژهى چاودىرى
مياسهت و ريشونينه كانى باجى خانووبه ره له ههريمى كوردستان) كه له هولى هوتيل
ليتر له نجام ده دريت .

له گهل ريزدا ...

فهريق سليمان هه رنى
به ريوه به رى گشتى
2022/10/17

میزوو: ۲۰۲۲/۸/۳۱

بؤ بهریتو/ وزیر داری و نابوری
بابت/ داواکردنی زانیاری

پھی بؤ پهرودده و گھشہ پندان (PAY)، به اوارکاری ریکخراوی په پمانگه ی دیموکراسی نیشتمانی پروژهی (چاودیری جیبه جیکردنی سیاست و ری و شوینه کانی باجی خانوبه ره له ههریمی ده که یں.

ن اوارکارمان بن به ناسانکاری له پینا و به نامانجی په پره وکردنی سیستمیکی دادپه روه رانه و به جیگه پاندنی داخوارییه کانی اهلالتیان، پیوستمان به و زانیارانهی خواره وه هه یه، به پیی شه و ناتوون، په یوه نده به جوری کاره که مان هه یه، که زور پیوسته بؤ نه هیشتمانی که له بهر له هه یکه ی زده که. بؤ شه م به بسته شه مر به رموون به لکو به رتیوه به ریتی گشتی باجه کان و خانوبه رهی میری بین بکن.

ریتی زورمان قبول بکن.

ناحکومی قازانج نه ویسته، له ۲۰۱۲/۱۱/۲۶ به ژماره (۱۴۰۶) له فرمانگه ی ریکخراوه .. کوردستان تومار کراوه.

جدول الصرف (النفقات) للمديرية العامة لضريبة العقار في اربيل

سب نوع الصرف و الاقسام و المستوى و بالدينار العراقي لسنوات ٢٠١٨ - ٢٠٢١

المبلغ بالدينار	نوع الصرف	المستوى	
		٢	١
	الرواتب و الاجور	١	١
	الخدمات الضرورية	٢	١
	شراء السلع	٣	١
	صيانة الموجودات الثابتة	٤	١
	النفقات الراسمالية	٥	١
	التبرعات و الاعانات	٦	١

جدول الايرادات الكلية لمديرية العامة لضريبة العقار في اربيل

حسب نوع الايراد و لسنوات ٢٠١٨-٢٠٢١ و بالدينار العراقي

السنة	نوع الايراد بالدينار العراقي	عدد
	ضريبة العقار الاساسية	
	ضريبة العقارات التصاعدية	
	ضريبة العرضات (الاراضي) الاساسية	
	ضريبة العرضات (الاراضي) التصاعدية	
	اجور الطابع	

جدول الصرف (النفقات) للمديرية العامة لضريبة العقار في السليمانية

ب نوع الصرف و الاقسام و المستوى و بالدينار العراقي لسنوات ٢٠٢١ - ٢٠١٨

المبلغ بالدينار	نوع الصرف	المستوى	
		٢	١
	الرواتب و الاجور	١	١
	الخدمات الضرورية	٢	١
	شراء السلع	٢	١
	صيانة الموجودات الثابتة	٤	١
	النفقات الراسمالية	٥	١
	التبرعات و الاعانات	٦	١

جدول اليرادات الكلية لمديرية العامة لضريبة العقار في السليمانية

حسب نوع اليراد و لسنوات ٢٠٢١-٢٠١٨ و بالدينار العراقي

السنة	نوع اليراد بالدينار العراقي	عدد
	ضريبة العقار الاساسية	
	ضريبة العقارات التصاعدية	
	ضريبة العرصات (الاراضي) الاساسية	
	ضريبة العرصات (الاراضي) التصاعدية	

جدول الصرف (النفقات) للمديرية العامة لضريبة العقار في دهوك

سب نوع الصرف و الاقسام و المستوى و بالدينار العراقي لسنوات ٢٠٢١ - ٢٠١٨

المبلغ بالدينار	نوع الصرف	المستوى	
		٢	١
	الرواتب و الاجور	١	١
	الخدمات الضرورية	٢	١
	شراء السلع	٢	١
	صيانة الموجودات الثابتة	٤	١
	النفقات الراسمالية	٥	١
	التبرعات و الاعانات	٦	١

جدول الايرادات الكلية لمديرية العامة لضريبة العقار في دهوك

حسب نوع الايراد و لسنوات ٢٠٢١-٢٠١٨ و بالدينار العراقي

السنة	نوع الايراد بالدينار العراقي	عدد
	ضريبة العقار الاساسية	
	ضريبة العقارات التصاعدية	
	ضريبة العرصات (الاراضي) الاساسية	
	ضريبة العرصات (الاراضي) التصاعدية	
	اجور الطابع	

جدول الصرف (النفقات) للمديرية العامة لضريبة العقار في الاقليم

سب نوع الصرف و الاقسام و المستوى و بالدينار العراقي لسنوات ٢٠٢١ - ٢٠١٨

المبلغ بالدينار	نوع الصرف	المستوى	
		٢	١
	الرواتب و الاجور	١	١
	الخدمات الضرورية	٢	١
	شراء السلع	٣	١
	صيانة الموجودات الثابتة	٤	١
	النفقات الراسمالية	٥	١
	التبرعات و الاعانات	٦	١

جدول الايرادات الكلية لمديرية العامة لضريبة العقار في الاقليم

حسب نوع الايراد و لسنوات ٢٠٢١-٢٠١٨ و بالدينار العراقي

السنة	نوع الايراد بالدينار العراقي	عدد
	ضريبة العقار الاساسية	
	ضريبة العقارات التصاعدية	
	ضريبة العروض (الارضى) الاساسية	
	ضريبة العروض (الارضى) التصاعدية	
	اجور الطابع	
	الغرامة التأخرية	

مىژوو: ۲۰۲۲/۸/۳۱

بۇ بەرئىز / وەزىرى دارايى و ئابورى
بابەت / ھاوكارى

پەي بۇ پەرورەدە و گەشەپىدان (PAY)، بە ھاوكارى رىكخراوى پەيمانگەي ديموكراسى نىشتمانى
پروژەي (چاودىرىي جىبە جىكردنى سىياسەت و رى و شوئىنەكانى باجى خانوبەرە لە ھەرىمى
دەكەين.

و ئامادەكردنى توئىنەو ھەكەمان، وۆركشوپىك لە شارى ھەولپىر ئەجامدەدەين بۇ ھەرگرتنى
يدارەكان كە ھەرىك لە (لېئىنەي دارايى پەرلەمان، لېئىنەي دارايى ئەنجومەنى پارىزگا، نوئىنەرانى
ئابورى و پلانندانان، نوئىنەرى ژورى بازىرگانى و پسپوران و شارەزاين لە زانكۆكان)، ھەرەك
ئىمانى و دەك ئەجامدراوھ.

ين لە بەرئىزتان ھاوكارمان و رەزامەند بن بەوھى نوئىنەرانى وەزارەت كە خۆي لە بەرئىوہەرى
وہەرى گشتى بەرئىوہەرىتى گشتى باجەكان و خانوبەرەي مىرى و بەرئىوہەرانى ھەرسى
نوبەرەي ھەولپىردا دەبىنئىتەوھ لە وۆركشوپەكەمان ئامادە بن.

لەگەل رىزدا

ناحكومى قازانچ نەويستە، لە ۲۰۱۳/۱۱/۲۶ بە ژمارە (۱۴۰۶) لە فەرمانگەي رىكخراوھ
، كوردستان تۆمار كراوھ.



No:
Date: / /

Kurdistan Regional Government
Ministry of Planning

27 كوردی /

جەي سالانەي خەمڵنراو يەكێگە لەو ناستەنگانەي سالانە دووبارە دەبێتەو هەر وەك
موان بە هۆي قەيرانی دارایی سالانی رابردوو توانراوە بوودجەي سالانەي دیاری بکړیت.
ەر بوودجە هەبیت پړی داھاتی سالانەي باجیش دەبیت. بابەتی ناروونی لە داھات بەم
و نایبیتە باسی میدیا بە گشتی. بۆیە لەسەر بنەمای ئەم خالانەي سەرەووە چەند پێشنیاریک
ستان لە پێناو دۆزینەوہی رێگە چارەي گونجاو بۆ بابەتی توێژینەوہ گرنگە کەتان.

م بەرپۆوە بەرایەتی گشتی باجەکان سەر بە وەزارەتی دارایی و نابوری حکومەتی هەرێم
ئەنجامدانی کۆنفرانسیکی زانستی لەسەر بابەتی باج بە نامادەبوونی سەرچەم لایەنە
حکومەتی هەرێم و کەسانی پەپوەندار و پەسپۆر و ریکخراوەکانی کۆمەلگای مەدەنی.
وہی باسای باجی خانوبەرەي سالی (1959) بە شیوہ یەك کە بگۆنچیت لەگەل
ئەم سەردەمە و وەلام دەرەوہی پێداویستەکانی ئەم قۇناغە بێت.
تێن لە پڕۆژەي پلانی ستراتیجی وەزارەتی پلاندانان کە لە پڕۆسەي تەواو بوونی دایە و
کی بەھێز بۆ ریکخستنەوہي سەرچەم کایە گرنگەکانی ژبانی گشتی بۆ ھاوڵاتیانی
ستان بەتایبەتی مەسەلەي ریکخستنەوہي سیستەمی گرنگە باج لە هەرێمی کوردستان.
انی قیژنی (2020 - 2030) کە بربارە بەم نزیکانە پەسەندیکړیت لەلایەن ئەنجومەنی
مەتی کوردستان.

م پەرلەمانی کوردستان بێتە ئەو ناوہندەي رۆلگێرە سەرەکیەي تایبەت بەم بابەتە گرنگە
ژەي تایبەتەندەي پەرلەمان و وەزارەتی دارایی و نابووری لە بەرپۆوە بەرایەتی گشتی

لەگەل رێزی زۆرم دووبارە بۆ سەرچەم ھاوکارنتان لە ریکخراوە بەرێزەکان.

ھەریزین

/به‌پړيزان له ئينيسټيوټي په‌ي بؤ په‌روه‌رده‌و گه‌شه پيدان

بابه‌ت / پيشنيارو تيبيني

تا خوشي و سوپاسي نهم پرؤزه‌يه له به‌رئوده‌به‌ري پرؤزه‌كه‌و هه‌موو نه‌و كه‌سانه‌ي وه ماندوون ، به‌گشتي خالي زور باش باس كراوه به‌هيواي چاره‌سه‌ريكي گونجاو ، وژنه‌وه بؤ چاره‌سه‌ري كيشه‌كاني باجي خانوبه‌ره .

به پيشه‌كي دا باس له ريزه‌ي وه‌رگرتني باج نه‌كه‌ن ريزه‌ي وه‌رگرتني باجي ٩٪) كريني سالانه‌ي خانوبه‌ره‌يه نه‌ك (١٠٪) .

، باج به‌گشتي باجي خانوبه‌ره‌ي زور كوئن پيوسته له هه‌نديك ماده‌كان كريت كه له‌گه‌ل نهم سه‌رده‌مه‌دا بگونجيت .

ين له فه‌رمانگه‌كاني باج زوره نه‌وده‌ش نه‌گه‌رئته‌وه بؤ فه‌يراني دارايي و خو اولاتيان له باج .



فاطمه عبدالله عول

ليپرسراوي به‌شي ياسايي له به‌رئوده‌به‌ريتي باجي

٢٠٢٠

بۇ / ئىنستىتوتى پەي بۇ پەردە پىئدان و گەشە پىئدان

بابەت/ رونکردنەوہ

نان ئى ئەكەين بۇ ئەو توئزىنەوہ تىر و تەسەلەي ئەنجامتان داوہ، بەلام چەند
بۇ بەرئزتان؛-

9) وەرئەگىرئت ئەك 10%:

و گرھتانەي توشى باج ئەبئت لە ئەستوى وەزارەت و حكومەتە لە بەر ئەم ھۆكارانە؛-
2014) دوہ ھەموو دامەزراندنىك وەستاوہ و خوئنى تازە نەھاتوئتە ناو فەرمانگەكەوہ
كۆن ئەوانەي لە فەرمانگەكاندا دەوام ئەكەن دەرچوى (نامادەيى و ناوئندى) ن كەمتر
(ى اختصاصى تىدايە.

ر دائەمەزئت و دائەنرئت خوئى تايبەتئى پى نايئرئت، ھەتا ئىستا لە زانكۆكاندا
بە لە باج دا.

ياساكانى باج زۆر كۆنە و بۇ ئەم سەردەمە ناگونجئى ھەندىك بىرگەي.

وعس ھزىبى لاسرىكى كوردر
، اعلاى تاييىت ، دار اعلاى نىر
و بىر سالامىتىر الھامى ، سىئىز
، ن وادە اعلاى كوردر

صورة للأنشطة



الاعلان عن المشروع بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٩ بصالة (فندق رمادا) في السليمانية



بعض الاجتماعات لموظفي المشروع لغرض التحضير والتخطيط



تنمية مهارات الموظفين في العديد من الدورات التي ينفذها المعهد الديمقراطي الوطني



فتح دورات خاصة للمتطوعين



إشراك منظمات المجتمع المدني



تتلقى فرق المتطوعين آراء المواطنين في مكاتب ضريبة العقار



اجتماع موظفي المشروع مع أصحاب المصلحة



عقد ورشة عمل في السليمانية مع الجهات ذات العلاقة



عقد ورشة عمل في اربيل مع الجهات ذات العلاقة

قائمة بأسماء الذين شاركوا في الأنشطة وأبدوا آرائهم حول المشروع

ت	الاسم	مكان العمل
١	ستيڤ دريهاس	مسؤل منظمة المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) في العراق
٢	هردي محمود	ممثل المعهد الديمقراطي الوطني (NDI)
٣	ژالين احمد	ممثل المعهد الديمقراطي الوطني (NDI)
٤	علي حمه صالح	عضو برلمان كردستان
٥	عمر گولپي	عضو برلمان كردستان
٦	ريكوت زكي	عضو مجلس محافظة السليمانية
٧	نافز مصطفى احمد	عضو مجلس محافظة اربيل
٨	جواد طه سعيد	مستشار في برلمان كردستان
٩	د.دلير احمد حمد	مستشار في برلمان كردستان
١٠	د.هاوري كمال	مستشار في وزارة المالية والاقتصاد
١١	دارا ملا غفور	مستشار في وزارة التخطيط
١٢	د.كمال طيب	مدير عام للضرائب
١٣	علي عبدالرحمن عارب	معاون مدير عام للضرائب
١٤	دلشاد رمضان قاسم	مدير ضريبة عقار
١٥	سوراغ جعفر نورالدين	مدير ضريبة عقار اربيل - ١
١٦	سليمان سليمان كريم	مدير ضريبة عقار اربيل - ٢
١٧	طيب معروف ابراهيم	مدير ضريبة عقار اربيل - ٣
١٨	ستيڤن ماجد بوي	مدير ضريبة عقار اربيل - عينكاوة
١٩	ڤيان محمد حسين	مدير ضريبة عقار السليمانية - ٢
٢٠	فاطمة عبدالله عول	مسؤل الشعبة القانونية في مدير ضريبة عقار السليمانية
٢١	سلام عمر احمد	ممثل ديوان الرقابة المالية
٢٢	داروان نورالدين ابراهيم	ممثل هيئة النزاهة
٢٣	ازاد عبدالقادر شمقار	غرفة تجارة السليمانية
٢٤	د.بختيار عبدالله كريم	مستشار (NED)
٢٥	الاستاذ د.وشيار مة عروف	استاذ جامعي
٢٦	د.ايوب سماقيي	استاذ جامعي
٢٧	د.رزگار عبدالكريم	استاذ جامعي
٢٨	د.چيا محمد حسن	استاذ جامعي

٢٩	عمر علي احمد	استاذ جامعي
٣٠	د.ماجد خةليل فتاح	استاذ جامعي
٣١	ديار حسن	استاذ جامعي
٣٢	هيمن خسرو حميد	مؤسسة ميرگ
٣٣	حسام حكيم برزنجي	منظمة كيدو
٣٤	ارام سعيد	منظمة البديل
٣٥	بلال فارس	منظمة چاوى زانكو
٣٦	ديرين جميل خدر	ناشط مدني
٣٧	هلشو عبدالفتاح	منظمة دابين للديمقراطية وتنمية حقوق الإنسان
٣٨	مروان مزەر جافر	منظمة بيت النجاح
٣٩	ارام كمال	منظمة كوردستان للجميع
٤٠	ارام جمال صابر	منظمة KIE
٤١	ريياز كمال غريب	منظمة هلويسست
٤٢	وريا باقر عبدول	منظمة تنمية نشاط الشباب
٤٣	دينا دلير عزيز	أكاديمية المرأة للقيادة
٤٤	هيمن محي الدين رحيم	منظمة المدينة للتنمية البشرية
٤٥	سرکوت عارف غفور	منظمة kico
٤٦	جزا محمد عبدالقادر	منظمة الديمقراطية الليبرالية
٤٧	پيشوا حمه سعيد	مدير الإعلام والنشر
٤٨	حسين محمد عزيز	خبير احصائي
٤٩	محمد كريم محمد	خبير اقتصادي وباحث المشروع ، معهد په‌ی
٥٠	فيصل علي خورشيد	خبير اقتصادي ومستشار المشروع ، معهد په‌ی
٥١	ميران حسين حسن	معهد په‌ی للتربية والتنمية
٥٢	اريز دارا حفيد	معهد په‌ی للتربية والتنمية
٥٣	تروسکه سه‌روه عبدالله	معهد په‌ی للتربية والتنمية
٥٤	محمد كريم احمد	معهد په‌ی للتربية والتنمية
٥٥	قيان محمد قره‌نى	معهد په‌ی للتربية والتنمية
٥٦	شوخان محمود عبدالمجيد	معهد په‌ی للتربية والتنمية
٥٧	روانگه فائق علي	معهد په‌ی للتربية والتنمية
٥٨	سه‌روه عبدالرحمن عمر	معهد په‌ی للتربية والتنمية

شكر وتقدير

ان المشاركين في المشروع يتقدمون بالشكر الجزيل لكل جميع الاشخاص والجهات التي ساهمت في نجاح المشروع، وخاصة عدد من اعضاء البرلمان ومجالس المحافظات، ووزارات المالية والاقتصاد ووزارة التخطيط ومديرية العامة للضرائب في الاقليم وجميع مديريات ضريبة العقار في محافظات الاقليم ، وجميع اساتذة الجامعات والاكاديميين وممثلي منظمات المجتمع المدني الذين اغنوا بمشاركاتهم في الورش المنتظمة من قبل المشروع ، ونخص بالشكر ايضا جميع الشخصيات والمختصين الذي شاركوا في نقاشات الورش واسهموا في اثرائها .

من منشورات معهد پهي للتربية والتنمية

اولا: باللغة الكوردية:

- ١- خستنه پرووی ١٠١ گروگرفتی پهروهدهیی له پیناوا چاره سه رکردنیان، نامه یه کی کراوه بق به ریز وه زیری پهروهده، هه ولیر، ٢٠١٤.
- ٢- گرفته کانی خویندنی بالا و گه پان به دواي چاره سه ردا، خستنه رووی (١٤٠) گرفت، له نامه یه کی کراوه دا بق وه زیری خویندنی بالا، هه ولیر، ٢٠١٤.
- ٣- دیاردهی وازهینان له خویندن له هه ریمی کوردستاندا، گرفت و چاره سه ر، هه ولیر، ٢٠١٤.
- ٤- چاودیری و هه لسه نگانندی کاره کانی په رله مانی کوردستان، راپورتی یه که م، (٢٠١٣/١١/٦-٢٠١٤/١١/٦)، هه ولیر، ٢٠١٤.
- ٥- کاری هاوبه شی نیوان ریکخواوه کانی کومه لگه ی مه دهنی و داموده زگه کانی خویندنی بالا له هه ریمی کوردستان، هه ولیر، ٢٠١٥.
- ٦- چاودیری و هه لسه نگانندی کاره کانی په رله مانی کوردستان، راپورتی دووهم، (٢٠١٤/٩/١-٢٠١٥/٢/٢٨)، هه ولیر، ٢٠١٥.
- ٧- چاودیری و هه لسه نگانندی کاره کانی په رله مانی کوردستان، راپورتی سییه م، (٢٠١٥/٣/١-٢٠١٥/٨/٣١)، هه ولیر، ٢٠١٥.
- ٨- چاودیری و هه لسه نگانندی کاره کانی په رله مانی کوردستان، راپورتی چواره م، (٢٠١٥/٩/١-٢٠١٥/١١/١٢)، هه ولیر، ٢٠١٥.
- ٩- چاودیری و هه لسه نگانندی کاره کانی په رله مانی کوردستان، راپورتی پینجه م، (٢٠١٥/٩/١-٢٠١٦/٢/٢٩)، هه ولیر، ٢٠١٦.
- ١٠- چاودیری و هه لسه نگانندی کاره کانی په رله مانی کوردستان، راپورتی شه شه م، (٢٠١٦/٣/١-٢٠١٦/٨/٣١)، هه ولیر، ٢٠١٦.
- ١١- چاودیری و هه لسه نگانندی کاره کانی په رله مانی کوردستان، راپورتی هه وته م، (٢٠١٦/٩/١-٢٠١٧/٢/٢٨)، هه ولیر، ٢٠١٧.
- ١٢- چاودیری کردنی په رله مان له پوانگه ی ئه ندامانی په رله مانی کوردستانه وه، راپورتی هه شته م، هه ولیر، ٢٠١٧.
- ١٣- توامری دهنگه رانی هه ریمی کوردستان له نیوان بیگه ردی و ساخته کاریدا ، راپورتی تویه م، هه ولیر، ٢٠١٧.
- ١٤- چاودیری و هه لسه نگانندی کاره کانی په رله مانی کوردستان، راپورتی دهیه م، (٢٠١٧/٣/١-٢٠١٧/١١/١٥)، سلیمانی، ٢٠١٧.
- ١٥- رهوشی خویندنی پیشه یی له پاریزگاکانی سلیمانی و هه له بجه، سلیمانی، ٢٠١٧.
- ١٦- خویندنی ناحکومی له نیوان کوالیتی و بازگانیدا، سلیمانی، ٢٠١٧.
- ١٧- چاودیری و هه لسه نگانندی کاره کانی په رله مانی کوردستان، راپورتی یانزه هه م، (٢٠١٧/١١/٦-٢٠١٨/٣/٦)، هه ولیر، ٢٠١٨.
- ١٨- چاودیری و هه لسه نگانندی کاره کانی په رله مانی کوردستان، راپورتی دوانزه هه م، (٢٠١٨/٣/٦-٢٠١٨/١١/٦)، هه ولیر، ٢٠١٨.
- ١٩- پهروهده له بهرده م ئالنگاری و گرفتی چاره نه کراودا، هه ولیر، ٢٠١٩.
- ٢٠- خویندنی بالا له بهرده م ئالنگاری و گرفتی چاره نه کراودا، هه ولیر، ٢٠١٩.
- ٢١- راپورتی چاودیری بق هه لباردنی خولی پینجه می په رله مانی کوردستان، راپورتی یه که م، دهنگدانی تاییه ت، سلیمانی، ٢٠١٨.
- ٢٢- راپورتی چاودیری بق هه لباردنی خولی پینجه می په رله مانی کوردستان، راپورتی دووهم، دهنگدانی گشتی، سلیمانی، ٢٠١٨.
- ٢٣- هه لسه نگانندی بق کاره کانی خولی چواره می په رله مانی کوردستان، راپورتی سیانزه هه م، (٢٠١٣/١١/٦-٢٠١٨/١١/٦)، هه ولیر، ٢٠١٩.

- ٢٤- راپۆرتى پرۆژهى چاودىرىيى و هه‌سه‌نگاندنى كاره‌كانى په‌رله‌مانى كوردستان، راپۆرتى يه‌كه‌م له خولى پىنجهم، (٢٠١٨/١١/٦-٢٠١٩/٨/٣١)، هه‌ولتير، ٢٠١٩.
- ٢٥- راپۆرتى پرۆژهى چاودىرىيى و هه‌سه‌نگاندنى كاره‌كانى په‌رله‌مانى كوردستان، راپۆرتى دوهم له خولى پىنجهم، (٢٠١٩/٩/١-٢٠٢٠/٢/٢٩)، هه‌ولتير، ٢٠٢٠.
- ٢٦- راپۆرتى پرۆژهى چاودىرىيى و هه‌سه‌نگاندنى كاره‌كانى په‌رله‌مانى كوردستان، راپۆرتى سىيه‌م له خولى پىنجهم، (٢٠٢٠/٣/١-٢٠٢٠/٨/٣١)، هه‌ولتير، ٢٠٢٠.
- ٢٧- راپۆرتى پرۆژهى چاودىرىيى و هه‌سه‌نگاندنى كاره‌كانى په‌رله‌مانى كوردستان، راپۆرتى چوارهم له خولى پىنجهم، (٢٠٢٠/٩/١-٢٠٢٠/١٢/٣١)، هه‌ولتير، ٢٠٢٠.
- ٢٨- راپۆرتى چاودىرىيى ده‌سته‌سه‌ره‌خۆكانى هه‌رىمى كوردستان له‌نيوان په‌يوه‌ستبوون به ياساو پيشىلكارىدا، راپۆرتى پىنجهم، هه‌ولتير، ٢٠٢١.
- ٢٩- راپۆرتى پرۆژهى چاودىرىيى و هه‌سه‌نگاندنى كاره‌كانى په‌رله‌مانى كوردستان، راپۆرتى شه‌شم له خولى پىنجهم، (٢٠٢١/٣/١-٢٠٢١/٨/٣١)، سلىمانى، ٢٠٢٠.
- ٣٠- راپۆرتى هه‌سه‌نگاندنى ئەدای ئەندامانى په‌رله‌مان، راپۆرتى هه‌وتهم، خولى پىنجهمى هه‌لبژاردنى په‌رله‌مانى كوردستان، (٢٠٢١ بۆ ٢٠٢٠ بۆ ٢٨ شوباتى ٢٠٢١)، هه‌ولتير، ٢٠٢١.
- ٣١- راپۆرتى پرۆژهى چاودىرىيى و هه‌سه‌نگاندنى كاره‌كانى په‌رله‌مانى كوردستان، راپۆرتى هه‌شته‌م له خولى پىنجهم، (٢٠٢١/٩/١-٢٠٢٢/٢/٢٨)، سلىمانى، ٢٠٢٠.
- ٣٢- راپۆرتى هه‌سه‌نگاندنى ئەدای ئەندامانى په‌رله‌مان، راپۆرتى نۆيه‌م، خولى پىنجهمى هه‌لبژاردنى په‌رله‌مانى كوردستان، (٢٠٢٢ بۆ ٢٠٢١ بۆ ٢٨ شوباتى ٢٠٢٢)، سلىمانى، ٢٠٢٢.
- ٣٣- راپۆرتى پرۆژهى چاودىرىيى و هه‌سه‌نگاندنى كاره‌كانى په‌رله‌مانى كوردستان، راپۆرتى ده‌يه‌م له خولى پىنجهم، (٢٠٢٢/٣/١-٢٠٢٢/٨/٣١)، سلىمانى، ٢٠٢٢.
- ٣٤- چاودىرىيى جىبه‌جىكردنى سياست و رىوشوينه‌كانى باجى خانوبه‌ره له هه‌رىمى كوردستان. هه‌ولتير، ٢٠٢٣.

ثانيا: باللغة العربية:

- ١- تقرير مراقبة وتقييم اعمال برلمان كوردستان، التقرير الاول، (٢٠١٣/١١/٦-٢٠١٤/١١/٦)، اربيل، ٢٠١٤.
- ٢- تقرير مراقبة وتقييم اعمال برلمان كوردستان، التقرير الثاني، (٢٠١٤/٩/١-٢٠١٥/٢/٢٨)، اربيل، ٢٠١٥.
- ٣- تقرير مراقبة وتقييم اعمال برلمان كوردستان، التقرير الثالث، (٢٠١٥/٣/١-٢٠١٥/٨/٣١)، اربيل، ٢٠١٥.
- ٤- تقرير مراقبة وتقييم اعمال برلمان كوردستان، التقرير الرابع، (٢٠١٥/٩/١-٢٠١٥/١١/١٢)، اربيل، ٢٠١٥.
- ٥- تقرير مراقبة وتقييم اعمال برلمان كوردستان، التقرير الخامس، (٢٠١٥/٩/١-٢٠١٦/٢/٢٩)، اربيل، ٢٠١٦.
- ٦- تقرير مراقبة وتقييم اعمال برلمان كوردستان، التقرير السادس، (٢٠١٦/٣/١-٢٠١٦/٨/٣١)، اربيل، ٢٠١٦.
- ٧- تقرير مراقبة وتقييم اعمال برلمان كوردستان، التقرير السابع، (٢٠١٦/٩/١-٢٠١٧/٢/٢٨)، اربيل، ٢٠١٧.
- ٨- تقرير الرقابة علي البرلمان من وجه نظر نواب برلمان كوردستان، التقرير الثامن، اربيل، ٢٠١٧.
- ٩- سجل الناخبين في اقليم كوردستان بين النقاء والاحتيايل، التقرير التاسع، اربيل، ٢٠١٧.
- ١٠- تقرير مراقبة وتقييم اعمال برلمان كوردستان، التقرير العاشر، (٢٠١٧/٣/١-٢٠١٧/١١/١٥)، السليمانية، ٢٠١٧.
- ١١- تقرير مراقبة وتقييم اعمال برلمان كوردستان، التقرير الحادي عشر، (٢٠١٧/١١/٦-٢٠١٨/٣/٦)، اربيل، ٢٠١٨.
- ١٢- تقرير مراقبة وتقييم اعمال برلمان كوردستان، التقرير الثاني عشر، (٢٠١٨/٣/٦-٢٠١٨/١١/٦)، اربيل، ٢٠١٨.
- ١٣- تقييم اعمال الدورة الرابعة لبرلمان كوردستان، التقرير الثالثة عشر، (٢٠١٨/١١/٦-٢٠١٣/١١/٦)، اربيل، ٢٠١٩.
- ١٤- تقرير الرقابة على انتخابات الدورة الخامسة لبرلمان كوردستان، التقرير الاول، التصويت الخاص، السليمانية، ٢٠١٨.
- ١٥- تقرير الرقابة على انتخابات الدورة الخامسة لبرلمان كوردستان، التقرير الثاني، التصويت العام، السليمانية، ٢٠١٨.
- ١٦- تقرير مراقبة وتقييم اعمال برلمان كوردستان، التقرير الاول للدورة الخامسة، (٢٠١٨/١١/٦-٢٠١٩/٨/٣١)، اربيل، ٢٠١٩.
- ١٧- تقرير مراقبة وتقييم اعمال برلمان كوردستان، التقرير الثاني للدورة الخامسة، (٢٠١٩/٩/١-٢٠٢٠/٢/٢٩)، اربيل، ٢٠٢٠.

- ١٨- تقرير مراقبة وتقييم اعمال برلمان كردستان، التقرير الثالث للدورة الخامسة، (٢٠٢٠/٠٣/١-٢٠٢٠/٠٨/٣١)، اربيل ، ٢٠٢٠.
- ١٩- تقرير مراقبة وتقييم اعمال برلمان كردستان، التقرير الرابع للدورة الخامسة، (٢٠٢٠/٠٩/١-٢٠٢٠/١٢/٣١)، اربيل ، ٢٠٢٠.
- ٢٠- تقرير مراقبة الهيئات المستقلة في اقليم كردستان بين الالتزام بالقوانين والانتهاكات، التقرير الخامس، اربيل، ٢٠٢١.
- ٢١- تقرير مراقبة وتقييم اعمال برلمان كردستان، التقرير السادس للدورة الخامسة، (٢٠٢١/٠٣/١-٢٠٢١/٠٨/٣١)، اربيل ، ٢٠٢١.
- ٢٢- تقرير تقييم اداء اعضاء البرلمان ، التقرير السابع ، الدورة البرلمانية الخامسة (١ آذار ٢٠٢٠ لغاية ٢٨ شباط ٢٠٢١)، اربيل، ٢٠٢١.
- ٢٣- تقرير مراقبة وتقييم اعمال برلمان كردستان، التقرير الثامن للدورة الخامسة، (٢٠٢١/٠٩/١-٢٠٢٢/٠٢/٢٨)، السليمانية ، ٢٠٢٢.
- ٢٤- تقرير تقييم اداء اعضاء البرلمان ، التقرير التاسع ، الدورة البرلمانية الخامسة (١ آذار ٢٠٢١ لغاية ٢٨ شباط ٢٠٢٢)، السليمانية ، ٢٠٢٢.
- ٢٥- تقرير مراقبة وتقييم اعمال برلمان كردستان، التقرير العاشر للدورة الخامسة، (٢٠٢٢/٠٣/١-٢٠٢٢/٠٨/٣١)، السليمانية ، ٢٠٢٢.
- ٢٦- مراقبة تنفيذ سياسات واجراءات ضريبة العقار في اقليم كردستان، اربيل، ٢٠٢٣.

ثالثاً: باللغة الانجليزية:

- 1- Monitoring and Evaluating, For the Kurdistan Parliaments Work, The first report,(6/11/2014-6/11/2014), Erbil, 2014.
- 2- Monitoring and Evaluating, For the Kurdistan Parliaments Work, Second report, (1/9/2014-28/2/2015), Erbil, 2015.
- 3- Monitoring and Evaluating, For the Kurdistan Parliaments Work, Third Report, (1/3/2015-31/8/2015), Erbil, 2015.
- 4- Monitoring and Evaluating, For the Kurdistan Parliaments Work, Fourth Report, (1/9/2015-12/11/2015), Erbil,2015.
- 5- Monitoring and Evaluating, For the Kurdistan Parliaments Work, Fifth report, (1/9/2015-29/2/2016), Erbil,2016.
- 6- Monitoring and Evaluating, For the Kurdistan Parliaments Work, Sixth Report, (1/3/2016-31/8/2016), Erbil,2016.
- 7- Monitoring and Evaluating, For the Kurdistan Parliaments Work, Seventh Report, (1/9/2016-28/2/2017), Erbil,2017.
- 8- Monitoring parliament by members in kurdistan Parliament, Eighth report, Erbil,2017.
- 9- Voters Registration Records between Transparency and Fraud, , Ninth Report, Erbil,2017.
- 10- Monitoring parliament by members in kurdistan Parliament, Tenth report, (1/3/2017-15/11/2017), Sulaymaniyah,2017.
- 11- Monitoring and Evaluating, For the Kurdistan Parliaments Work, Eleventh report, (6/11/2017-6/3/2018), Erbil,2018.
- 12- Monitoring and Evaluating, For the Kurdistan Parliaments Work, Twelfth report, (6/3/2018-6/11/2018), Erbil,2018.
- 13- Monitoring Report on The Fifth Session of the Parliament of Kurdistan, , first report, Sulaymaniyah,2018.
- 14- Monitoring Report on The Fifth Session of the Parliament of Kurdistan, , Second report, Sulaymaniyah,2018.
- 15- Monitoring and Evaluating, For the Kurdistan Parliaments Work, Thirteenth report, (6/11/2013-6/11/2018), Erbil, 2019.
- 16- Monitoring and Evaluating, For the Kurdistan Parliaments Work, The first report,(6/11/2018-31/8/2019), Erbil, 2019.
- 17- Monitoring and Evaluating, For the Kurdistan Parliaments Work, The second report,(1/9/2019-29/2/2020), Erbil, 2020.
- 18- Monitoring and Evaluating, For the Kurdistan Parliaments Work, The third report,(1/3/2020-31/8/2020), Erbil, 2020.
- 19- Monitoring and Evaluating, For the Kurdistan Parliaments Work, The Fourth report,(1/9/2020-31/12/2020), Erbil, 2020.
- 20- Independent Boards of Kurdistan Regional Government Between Commitment to the law and violations, , Fifth report, Erbil, 2021.
- 21- Monitoring and Evaluating, For the Kurdistan Parliaments Work, Sixth report,(1/3/2021-31/8/2021), Sulaymaniy, 2021.
- 22- MPs Performance Assessment Report, Seventh Report, 5th Parliamentary Session, (1/3/2020-28/2/2021), Erbil, 2021.
- 23- Monitoring and Evaluating, For the Kurdistan Parliaments Work, Eighth report,(1/9/2021-28/2/2022), Sulaymaniy, 2022.
- 24- MPs Performance Assessment Report, Ninth Report, 5th Parliamentary Session, (1/3/2021-28/2/2022), Sulaymaniy, 2022.
- 25- Monitoring and Evaluating, For the Kurdistan Parliaments Work, Tenth report,(1/3/2022-31/8/2022), Sulaymaniy, 2022.
- 26- Real Estate Tax policy monitoring in Kurdistan Region Government- Iraq, Erbil, 2023.



معهد بهى للتربية والتنمية

نبذة حول المعهد:

معهد بهى للتربية والتنمية هي احدى منظمات المجتمع المدني في اقليم كردستان العراق، تم منحها رخصة العمل في 26/11/2013 من قبل دائرة المنظمات الغير الحكومية في اقليم كردستان وتم تسجيله بتاريخ 20/2/2022 لدى دائرة المنظمات الغير الحكومية في بغداد. كمنظمة غير حكومية غير ربحية تعمل في اقليم كردستان.

ان منظمة بهى تعمل بنظرة متفائلة من اجل تحقيق المصلحة العامة ومن اجل الحكم الرشيد، وان منظمة بهى تسعى من خلال البحوث العلمية والاستراتيجية ان تشارك وبشكل صحيح في تحسين الازواج التربوية والقانونية والصحية والاقتصادية في جميع القطاعات المختلفة لنظام الحكم في اقليم كردستان، وكي تكون داعم حقيقي وجسر للتواصل بين منظمات المجتمع المدني من اجل بناء مجتمع مدني سعيد في اقليم كردستان.

نبذة حول مشاريع المعهد :

1. مشروع الشراكة بين منظمات المجتمع المدني ومؤسسات التعليم العالي في اقليم كردستان
2. مشروع الرقابة على اعمال برلمان اقليم كردستان
3. مشاريع الرقابة على اعمال وزارة التربية
4. مشروع لمراقبة اعمال وزارة التعليم العالي
5. مشروع الرقابة على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء
6. مشروع مراقبة الهيئات المستقلة في اقليم كردستان
7. مشروع مراقبة تنفيذ سياسات واجراءات ضريبة العقار في اقليم كردستان

من منشورات معهد بهى للتربية والتنمية

الرقم (٨٦)